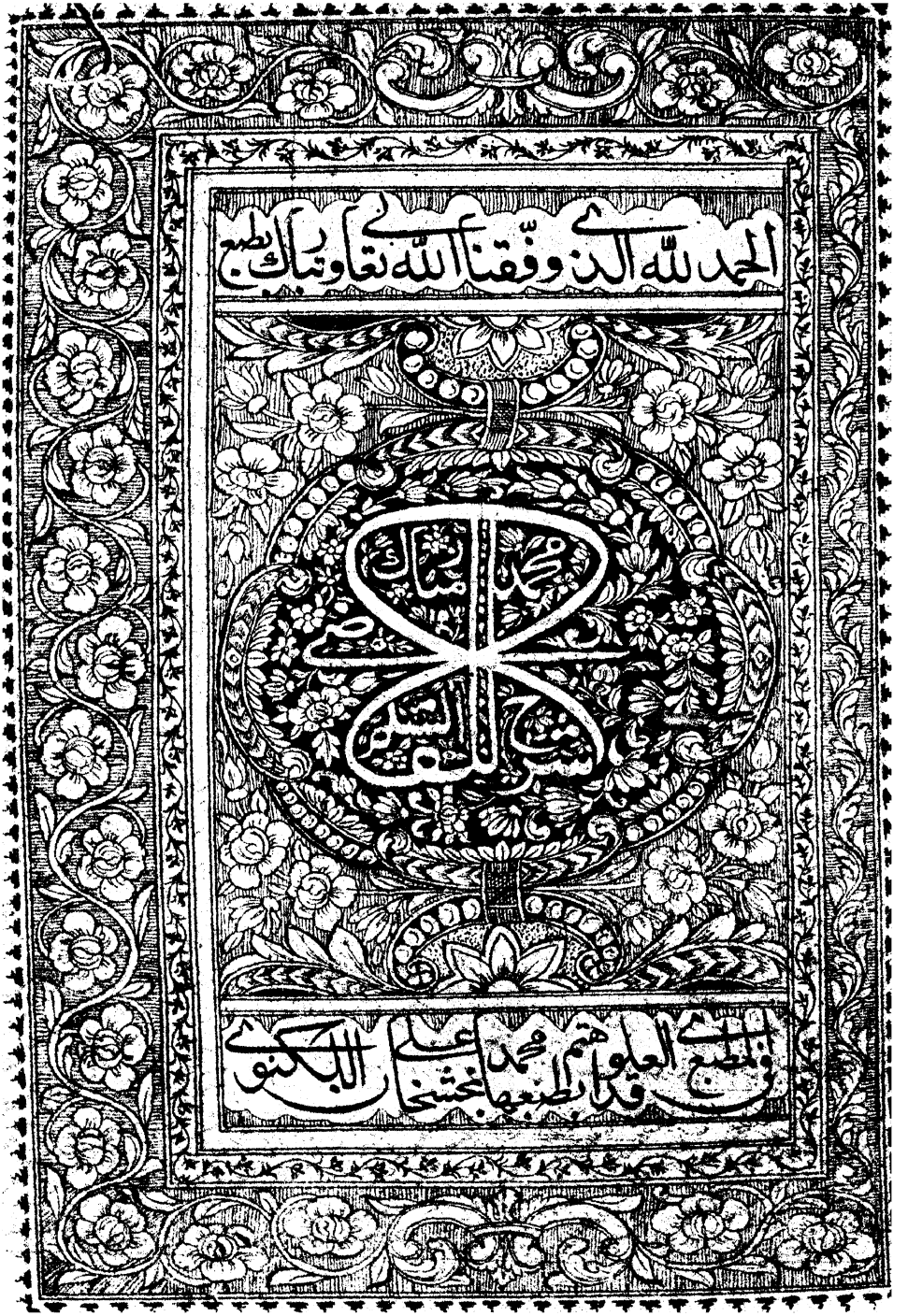
UNIVERSAL
LIBRARY

0U_232488

UNIVERSAL
LIBRARY


الحمد لله الذي وفقنا الله تعالى وتبارك بطبع
شرح اللمع
في مطبع العلوم وهم محمد نخشب على البكنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك اللهم انا نحمدك بآلائك ونشكرك بنعمائك لك الحمد والمنة انك فاطر الملك والملكوت ومنك
السبيل الى الجبروت واللاهوت ومنك البداية واليك النهاية ... بكلمتك عليم بسبح لك ما في السموات
والارض وانت العزيز الحكيم ومن يشكر فانما يشكر لنفسه ومن يكفر فعليك بكفرانه غني حميد انت الملك الآلاء الآلاء
سبحانك لا شريك لك انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب
الا انت واهدني لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر
ليس اليك انا بك واليك تباركت وتعاليت سبحانك لا منجا منك الا اليك انك احد لا مثل لك صمد لا ضد لك
موجد لا ند لك مبرد ازل لا اول لك دهري ابدي لا آخر لك اللهم انا نسالك دقائق العوارف
وحقايق المعارف ونعوذ بك من الغواية والضلالة وانك انت الجواد الكريم والفياض الكبير ونتبتغي منك
ان تخصنا اكرم الموجودات من النفوس القادسات واعلم الهدايات اليك بالباقيات الصالحات بسيد المرسلين

خاتم النبيين سيدنا نبينا محمد رحمة للعالمين وآله الأنجبين وخلفائه الراشدين وازواجه المهات
المؤمنين وسائر الفرق من المهاجرين والناصرين باتم صلواتك واكمل تحياتك واعظم بركاتك انك
ذو الفضل العظيم والطول القديم يا مجيب الداعين برحمتك يا ارحم الراحمين اما بعد فيقول العبد
العاصي الراجي الى رحمة ربه القوي تعالى وتبارك محمد مبارك ابن محمد دايم الابهري الغارتي
محمد الكوفاموي مولدا اعلم ان علم الصناعة لما كان امين العلوم تبيانا وارفعها شانا وكانت
الرسالة التي الفها النحرير المحقق والبحر المدقق الشيخ الكامل محب الله البهاري سمن بين حفها صحيفة
ملكوتية تجري منها انهار من العلوم الحقيقية لاقربا بالروعية مصفاة للبيان في مرقاة التبيان ومرآة
للعيان في سبعات البرهان ومعتبرة عند الاخلاء الروعية ومتداولة بين الاقربا بالعقلية درست
الطالبين لحلها بما عفيرا والزاعمين الى شرحها انها ما كثيرا واني وان كنت بين الاعصا مستفروا
حل عويصاتها وكشف معضلاتها لكني اقدم فيه رجلا واوخر اخرى استقصارا عن ذلك الخطر
واستصغارا لهذا الامر فقد سالني سن السيني مخالفته فشمرت عن ساق الجد لحل ما قد شكلا تهاو فتح الوعر
مغلقاتها شمر ما يحق اليقين في تقويم القوانين عاريا عن الاطيل مدارك السداد وتجاليا عن ريبات
ارباب القوة الوهمانية حتى يكون كتابا وسيطا مقصوطوه على الصباح القول الناصع وتقويم المعوص المانع
وتضمنا للدقايق وغرايب الاشارات جامعا للعقايق وعجايب المرموزات ليس بالطويل الممل ولا
بالقصير المخل متوكلا على منبع الجود والانعام مستعينا لواهب العلوم والالهام انه هو ميسر لكل عسير الاجابة
جدير وهو حسبي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير قوله سبحانه آه السبحان اما مصدر كغفران فانه
سبحت سبحانا وعلم للمصدر وهو التبسيح كعثمان للرجل قوله لا يحدآه يحتمل ان يكون من صفاتنا بنا كالعليم شان
الاحاطة بحيث ان ما في السموات والارض من الاملاك لا تعد ولا تحصى وكذا قوله لا يتصور ان يتجاوز خبره
عن احاطة الادراك للقياس ٥ اي برتر از خيال وقياس وگمان وهم ٥ وزبر چه گفته اند نشنيدي هم خود انديشيد

قال في الحاشية لانه بسيط رهنا وخارجا اقول اذ لا يتصور له تعالى جزء اصلا فيه تأليف منها قوله الا منها

اما واجبات فهي متفصلة الهوية مستقل بعضها عن بعض على انها بسايط او مكنات بالكنه الذات

باطلاق الحقيقة فكيف يتقوم بها الحق القيوم والعلم لا يتصور له تعالى اجزاء حمل وتقسيم اليها كالجسم

فانها بين صرافة القوة ومحوضة الفعل فلا يتصور وجوبها والقضاء لذوات هيولانية وهو

تعالى يتقدس عنها اعلم انه تعم كما هو احد الذات الاكثر فيه بالفعل ولا بالقوة اصلا لكنه يمتنع ان

يتالف منه شيء ويحمل اليه كيف يتقوم بحمل حقيقة وحدانية من الوجب تعم بالذات واليه بين

شيء للقرر له ولا وجود له بالذات واليه ولعله من الغلطات قوله ولا يتصور آه اي بالكنه للاشتباه

التحديد ولا بكنهه فانه لما كان وجوده تعم وسايد صفاته عين ذاته امتنع حصوله في الذهن او لو

ارتسم لكان بما هو موجود لوجود غير جعلي هو ظل الوجود العيني موجودا متاصلا الوجود اصيلا لاشتراك

السلائح الذات والذاتيات عن الموجودية فيكون بما هو حاصل في الذهن راتعا في الاعيان

ولا في الاعيان معا وكذا بما هو حاصل في الاعيان ولان ما هو في الذهن مع تقرره في

الاعيان له هيئة مشتركة بين هذين الموجودين المتمايزين بحسب التشخص الوجودي فما كان

وجوده وتشخصه عين هيئته يمتنع وجوده في الذهن فتفكر وقد نقل عن ارسطو انه قال كما تتعرى

عين عند التحدق في عين الشمس ظلمة وكدرة تمنعها عن تمام الابصار لكن يتعرى العقل عند ادراكه

الكنا هيه تعم حيرة ودهشة تمنعه عن تمام الادراك وهو كما ترى كلام خطابي واذا كان بيننا

للفعل واذا بين للفاعل فلان علم تعم لا يكون الا حضوريا والتصور علم حصولي اعلم ان

مسئلة علم الواجب مما تحيرت فيه الافهام فذهب البعض الى ان علمه تعم بالاشياء بصور

قائمة تعم والبعض الاخر لما راوا استحالة التكثر في ذاته تعم بحسب الذات والصفات عقدوا

ان علمه تعم بها تصور محدودة قابلة بذاتها وهي المثل الافلاطونية اقول تلك الصور المحدودة

او بذاته تعم اما واجبة لذاتها وهو محال او ممكنة قائمة الذات واوجوعنه تعالى فهي لامحالة
مسبوقة بالعلم سبقا ذاتيا او الفكا كما تحرر اعن المحل المستحيل فيه تعالى فعلمها بالمعنى الذي
شملها فيما وهي الامر الاالى نهاية بالفعل او هي متكشفة عنده تعالى بنفسها تماما بالعقل الاجمالي
البسيط هو ذاته تعالى وتعقلها التفصيلي بوجود ها التي متعلقة بها سبحانه تعلق الاشياء
هي ذوات تلك الصور من غير فرق فتلك الاشياء حاضرة عنده تعالى بذاتها الانتقية لصور
لانها معلولة له تعالى فيكون وجود ها وجود المعلول لعلة وهو يكفي للمعقولية فحقيقة العلم هو وجود
الشيء بالفعل لشيء موجود بالفعل بالمعالية او التابعية او بالعينية وبالجملة وجود الشيء لنفسه ومما
ينبه عليه ان لنا قوة تعقل بها الاشياء فالقوة التي بها تعقل بهذه القوة اما ان
تكون هي هذه فهي نفسها عاقلة ومعقولة او قوة اخرى فلنا قوتان قوة بها تعقل الاشياء
وقوة تعقل بها هذه القوة ثم تمادي الامر الاالى نهاية بالفعل فاذن القوة التي بها يدرك الاشياء
بالنسبة الى نفسها عقل وعاقل بمعقولة وليست جهة التعقل ه الا وجود بالنفسها ثم اذا تصا
الشيء بصورة المجردة القائمة بمحل مجرد علما ملما لا يفتقر ذلك المحل الى تحصيل صورة اخرى تشملها
وانما ذلك لوجود بالنه مما طنك اذا اتحد الشيء بنفسه وكان وجود بالنه فان قلت يجوز ان تتعقل
تلك القوة نفسها وتلك الصور القائمة بها بحالة ادراكية زائدة عليها فلا يلزم كونها عقلا بل عاقلا و
معقولا فقط قلت لما خ اما ان نعقل تلك الحالة بحالة اخرى فنتسلسل الامثال الفعل الاالى نهاية او لا
المعقولية تتعلقها لتلك الحالة نفس وجود ها للقوة العاقلة وكذا في تعقلها لنفسها وللصور نفس وجود ها
فاذن ميزان تصحيح العاقلية كون الشيء قائما بالذات لا بالمحل بمجرد وفي ذاته اهل عمل عاقلا ذاته وكذا بنفسه
في الجملة فالمانعة عن العقل المانعة عن الظهور للعقل وميزان تصحيح المعقولية ان يكون الشيء حيوا بالفعل ان
مجردة فالمجرد عن المادة اذا كان موجودا لنفسه كان عقلا وعاقلا ومعقولا فادراكه لذاته لا يزيد على وجوده بل

على بهتة فقط واذا كانت غير الوجود فالقدوس الحق في قصى مراتب التجرد فهو وجود بحت قائم
بذاته مقدس عن الماهية تعقلا من المادة فهو لا محال ظاهر لذاته بنفس ذاته فهو عقل وعاقل ومعقول
لا يزيد تعقله على بهتة التي هو الوجود وجملة المجردات التي تسمى بهتيها موجود بتهار البطية الذات والوجود
بالقياس اليه لقه فهي معلومة له تعالى بذاتها لا بصورها فالموجودات باسرها من حيث الوجود اي
معلومة وصور علمية له تعالى فعلم تعالى الاجمالي تلك الاشياء بنفس ذاته تعالى وعلمه التفصيلي
بمغايرة الماهية عند المدرك لنفسها فهي معلومة له تعالى من حيثيتين فانها بوجودها الاجمالي
تعالى فتنطوي فيها في علمه بذاته لقه بوجودها بالتفصيل حاضرة عنده لقه بلا حلول قيامه بذاته
تعالى وحقيقة ان الموجودات والمجاريات تطيا بعها ووجودها اظلال وآثار لذاته ووجوده لقه
فهو كالحالة الاجمالية البسيطة الحاصلة لك عند سؤال من يخاصمك في المناظرة قبل ان تفصل
الجواب شيئا فشيئا فان هذا التفصيل منكشف عندك تلك الحالة انكشافا تاما ووجود
بعين وجودها قبل الاجابة بنهاا هي فهي تعقل بسيط بالفعل وعلم فعلي وبسيط لكلواحد من لك
التفصيل بحيث ينطوي علمه بذاته في علمها ثم اذا فصلت بحسب لك علم آخر للكل مع الاشياء
وهو علم الفعالي له فللممكنات وجود حمالي هو نفس ذاته ووجود له تعالى وهي بهذا الوجود متحدة معه
غير تكثر في ذاته تعالى فهو الكل في حد ذاته وعلم اجمالي بها ينطوي في علمه بذاته وهو الفعلي الذكر
منتهى عليه امر الجعل ووجود تفصيلي متنازنه كلواحد منها عن الاخرى وهي بهذا الوجود متحدة له تعالى حاضرة
عنده بذاتها لا بصورها وهذا علم تفصيلي لها مرتبة على العلم الاول وعلم الفعالي يستفاد من وجوده فعلمه
بهذا بالكل بعد ذاته وبعد علمه بذاته فكلواحد من النحوين علم خصوصي له تعالى بلا اثر تسامي وما هو صفة
كاملة له تعالى هو النحو الاول فتفكر في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله لا ينتهي آه الى آخر ما
عليه بل هو البرهان على كل سبيل السير لا يكاد شيء موجبة لا معدة ادم وليد وليس فعلا

Powered by Google

متغايرا ولم يلد بينهما ولد ان الوالد والولد متكافيان ومتماثلان والواجب ليس بمتكافئ وجب
آخر والممكن لا يماثله وهو ظاهر وبيان الاول ان معنى التكافؤ ان لا يتصور تحقق احدهما او
تعقلا الا بان يتحقق ويتعقل الآخر معه فلا يكون الا لعلاقة ذاتية بينهما بالعلية والمعلولية او معلوليهما
لامر ثالث يوجب بينهما ارتباطا افتقاريا وبساطة النشأ بالصدر تعالى وهذه العلاقة لا يتصور بين
الحقيقتين الواجبتين لذاتيهما وقد استدل على نفي المماثل بينهما بان حقيقة الاقصر وجب التقرر والوجود
فلا تتكثر تكثر الانواع بالعوارض المشخصة فان المخالف لا محالة اما ان يكون واجبا حتى يخرج الحقيقة او
لوجودهما هو وجودها فلا يتصور الاختلاف بينهما بحسبها بل يجب توافق الكل فيها او بلوازم يستند
الى اسباب خارجة عنها فلو لا تلك الاسباب لكانت الذات واحدة او لم تكن الذات عند انتفائها لا
كل منهما واجب التقرر والوجود فيكون وجوب كل واحد ووجوده مستفادا من الغير ومن المعلوم ان الواجب بالذات
لا يكون واجبا بالغير اذ لو كان علة بينهما لتقرره ووجوده فاذا اعتبر ذاته ليس بحيث يجب وجوده فلا يكون واجبا
واجبا لذاته اذ لو وجب وجد فلا تاثير لايجاب الغير في تقرره ووجوده فوجوب التقرر والوجود لا يكون
لاثنين بينهما تماثلين وايضا لا يقال على اثنين حول المحسن والا لافتقر الى الفصول المقومة لتعدد الماهية في سنخ
قوام الجنس وانما هي فاعلة لا بماهيته مفيضة لوجوده بالفعل اذ الفصول تحصل الجنس سنخا بالفعل فانا معنية
موجودة كما سبأتي فما حقيقة نفس تأكد التقرر ووجوب الوجود لا حقيقة الماهية التي هي غير معنى الوجوب
وتأكد التقرر والموجودية مما خارج عنها لا يقسم بها ولا افاد بها الوجود بالفعل ووجوب التقرر في افادته
سنخ حقيقة فيدخل الفصل في سنخ حقيقة الجنس وسوط وايضا نلزم ان يكون وجوب التقرر لذاته
مستفادا من الغير فيلزمه الامكان فتفكر قوله لا متغيرا اي لاكسب الذات وسوط والاكسب
الصفات الحقيقية والاضافية التي باز انتهاء مبادي متقررة في ذاته تعالى فان لغيرها وجب تغيرا
في ذاته تعالى لانها مترتبة عليها كما ان غيره معلوك وهو لك سبحانه الا ان كما كان ما لا يتغير

المحضة فتغيرها لا يستوجب تغيرا اصلا فان التعاقب والتجدد فيما يرجع بالحقيقة الى التعاقب والتجدد في الاضافة المتباينة عن الذات كما اذا تبدلت يمينك ويسارك وانت مستقر على ذاته ومكانه الاكبر

قوله تعالى عن الجنس والجهات آه هذا تصريح لما علم ضمنا في قوله لا يحد اورد بالجنس المثل وقد مر بيانه وهو خلاف قانون البراعة الآن يقال الابهام يكفي للبراعة والمراد بالجهات اما الجهات الستة او الاسداد الثلث وهي كلها من خواص الاجسام وهو تعالى مبرى عن الجسمية التي تقبل الانفصال والانعدام ولو فرضا مطابقا للواقع **قوله** جعل الكليات والجزئيات آه تفصيل المقام تحقيقا ان حقيقة الوجود ليس الا صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما يطابق الحكم به ومصداقه نفس الفرد المتحيثة وتحليلها فما هي متقررة بانافية الغير نفسها كالحيثية التي هي مصداق الحمل فهي راجعة الى حيثية تعليلية هي كون الذات صادرة عن الجاعل وما هي متقررة بنفسها لا بعلة فهي موجودة بذاتها لا بغيرها فمصداق الحكم هناك نفس تحرر الحقيقة المتقررة بالذات فيكون الوجود نفس ذاتها وهي حيثية في حقيقتها وموجودة بها عين الغير فوجوده الذات هي الواجبة بالذات والاولى الممكن بالذات والوجود في الواجب لعالي عين ذاته وجوده ذاته مبدء لآثاره ومصداق محمل مخالف الممكن والوجود لذات الواجب تعالى ان يعلق بعلة وهو بيانه ولا يصح ان يكون حوبه ووجوده من تلقاء ذاته بالعلية كما هو سنة اللوازم المعلولة للنفس المتحيثة والا لصح طباع وجد فوجد فيلزم تقدم الشيء على نفسه بوجودين بل بحسب الوجود كما هو مقتضى طباع وجد فوجد فيلزم تقدم الشيء على نفسه بوجودين بل لوجود غير متناهية وهما محالان او مجموع الوجودات كالوجود الاول فما يتقدم عليه يجب ان يكون عينه تعالى فوجوده تقرره ووجوده نفس ذاته تعالى وعين هيئته ليس لتعالى هيئة وراء الوجود وليس في ظلمة العدم اصلا نور قايم بذاته متقرر بهيئة موجود وموجود وجوب واجب وبهذا سائر الصفات وطباع الامكان وهو سلب ضرورة التقرر والوجود وسلب ضرورة اللاتقرر واللاوجود

علة تامة لافتقار الممكن بحسب سنخ حقيقته ومتبعه الافتقار في وجوده الى جاعل هو بحسب عرف مجدده فان
مالم يمتنع جميع انحاء عدم الممكن لم يترجح الوجود وهذا الترجيح هو وجوبه السابق على الوجود ومن جملة
انحاء عدم المعلول عدم العلة الموجبة فلا يكون ممكنة انهى متساوي الطرفين بالحمل فلا يمتنع بهما عدة
وبالجملة لا وجود الا بالوجوب وهو بامتناع انحاء العدم ولا امتناع بها الا من تلقاء الواجب تكلما
حق جوهر ذاته الجواز لا يستطيع ان يكون جاعلا الشيء من الاعتبارات التي عتبارا كان فالله تعالى خالق
كل شيء من الكليات والجزئيات بمعنى انه تعالى ايجد هاته الامور ويطلان الذات الى الابد
وتقرر الهوية وهي كما انها مفتقرة اليه تعالى في الموجودية كذلك مفتقر اليه تعالى في سنخ الهوية بل
الافتقار في الوجود لا يرجع الى معنى محصل سوى الافتقار في الهوية بحسب اصل الهوية وسنخ الجوهر فان الوجود نفس
صيرورة الذات وليس هناك شيء يوخذ منه ذلك المفهوم غير الذات المتجوهرة فالافتقار في الوجود هو
الافتقار في سنخ التقرر فالامكان هو السبب المحوج الى جعلية الذات بالجعل البسيط الا ان الطباع
المرسلة مقدرة في التاثر وقبول الوجود بالنسبة الى الجزئيات فان جعل الجزئي والامكان بعينه
جعل الكلي فان المتقرر والموجود في العين بافاضة الجاعل امر واحد عليه العقل الى هوية مرسلة ومخلوطة
بالوجود والتشخص المشعرين عنها بعد الفعلية لكن الطبايع المرسلة غير مرهونة الوجود متوارد الامكانات
الاستعدادية كالزبان مفتقرة بحلية وحامل محلة الجوار المجوزة وانما التعاقب والتجدد في الجزئيات
الحادثة الزمانية بحسب الاستعداد الزماني وبملاك علاقة الامكان الاستعدادي وحركة المادة في
الاستعدادات فالامكان الذاتي بملاك مفتقر الوجود عن مدبر العالم على طلاق امر مشترك الجزئيات
ومن لم تسمع انهم يقولون ان الطبايع بما هي موجودة بوجود الكثرة لان تقررها ليس
الا بعناية الله تعالى غير مرهونة الوجود بالامكان الاستعدادي بخلاف الشيء الطبيعي المكتنف بلوازم
المادة قال في الحاشية فيه اشارة الى ما هو الحق من القول بالجعل البسيط بمعنى الابداع اي اخراج الاليس

من اللبس انتهى لقول هذا امتحار الاشاعرة فيمن والشافعين وهو الى آخره متوسط بين المجعول والمجعول اليه والمجعول
حمل الافتراء ان الاثر بالذات على القول الاول نفس الشيء من حيث موجود والوجود والاتصاف اثر بالعرض
وعلى القول الثاني هو الاتصاف من حيث موجود مستقل بالمفعولية والربطية بين شيئين اي معنى الربطية
التركيبية والشيء الوجود والاتصاف لانه هذه الجهة اثر في ضمن الاثر بالذات وقد يستدل عليه
بقوله تعالى جعل الظلمات والنور وبان الوجود يغير صيرورة الذات ونورها في العين والذهن
وتصدقه في الواجب تعالى نفس انه تعالى في الممكن جهة الاستناد الى الجاعل فاذا كانت الجهة التي
لنفسها مستقرة ومتحققة يصدق حمل الوجود عليها مرتبة ذاتها فلا يكون ممكنا قبل الذات ويتصور
عليه بانه لا يجوز ان يصدق الوجود عليها بحيث يستند الى الجاعل من حيث الوجود فقط فلا يكون
اجيبا وانت خبير بان مرتبة التقرر وقبلية الذات غير مستلزمة نفي الموجودية والصيرورة كما هو
المسلم لدى المحققين فلو كانت متحققة في سنخ قوامها وصل لتقرر ما كانت متحققة ايضا في صدق الوجود
وصيرورة الذات بالضرورة كما يشهد به الوجدان المستقيم قوله الايمان به آه الى الجعل البسيط المشار
اليه بقوله جعل الكليات او بالله سبحانه وتعالى وصافا الذي دون ان يرجع الضمير الى المصدر اي الجعل
فضلا اشارة الى ان القول بالبحث والاتفاق فان عدة قليلة قد يعدون ان وجود العالم من غير سبب موجد
وغاية معصوبة وهم قد خالفوا البديهة في تجويز الترجيح بلا مرجح تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات
واستدلوا عليه بوجوه منها انه لو كانت للممكن حاجة الى المؤثر لكان فيه اثر ففي المؤثر مؤثرية وهي صفة
ثبوتية فنقول نتمانى الذهن فقط فيكون الحكم مبنيا في الخارج جهلا او في الخارج ايضا بان يكون قابلية
بالمؤثر فكانت من الممكنات للحاجة الى المؤثر فهناك مؤثرية اخرى النظر فيها ايضا كذلك والجواب ان
المؤثرية امر اضافي حاصل في الذهن عند تعقل صدور الاثر من المؤثر ليس في الخارج شيء بازائها نعم
بالمؤثر والا يلزم الجهل او هي ثابتة في نفس الامر لا بحيث خصوص لحاظ العقل فقط ومنها ان العالم

امافی حال الوجود وهو تحصیل الحاصل او فی حال العدم وهو اجتماع النقیضین والجواب انه فرق بین
اخذ الاثر فی زمان حصوله وبین اخذه بشرط حصوله وتاثیر المؤثر فی زمان الحصول الحاصل لذلک
التاثیر ولا استحالة فیه نعم ان التاثیر امانی الممکنة فیلزم عدمها عند عدم المؤثر او التاثیر فیکون
الانسان مثلا الیس بانسان عند عدمه وستجیء سلیة عن نفسه او فی الوجود والکلام فیه کالکلام فی
لایکون الوجود وجودا عند عدم المؤثر والتاثیر او فی اتصاف الممکنة بالوجود وهو امر اعتباری
لاالتفات الی المؤثر والحاصل ان التاثیر فی الممکنة الوجود والاتصاف تابعان له ولا یلزم ان یکون
الانسان لیس بانسان عند عدمه بل لیست نفس الانسان کما لایکون به الانسان انسانا
بل انما یکون نفس الانسان فرقة منکرون الغایة المقصودة فقط فان عنوانه العلة الغائیة و
الغرض فهو حق والا فکما ترى الوجدان الاشیاء قد لایکون متوقفة ومترتبة بالقیاس الی شیء
لکنها غیر واجبة الحصول معه ولو کانت بالقیاس الی اسبابها واجبة الحصول التحقق فیقال لها
بالقیاس الی ذلک الشیء انه حصلت معه انها کائنة بالبخت والاتفاق کوجدان الخزینة عند حفر البیر

قوله مقدمة وهی ما یتوقف علیه الشروع علی وجه بصیرة الکاملة ای لتصور العلم لوجه ما والغایة
وغایته وهی منفعته العلم وانما سمیت الکتاب فما یذکر فی الکتاب قبل المقاصد لارتباطها به الفرعیة فیها وهی
مجموعة علما تشتمل الکتاب من الالفاظ الدالة فقط والمعانی فقط او المجموع بها واحتمال التقوس منفردا او
غیر منفردة ساقط عن الاعتبار فانها لیست مما یقصد المتدربین وتخصیص مقدمة الکتاب بالالفاظ من
حیث الدلالة علی تلک المعانی نظرا الی قوله ما یذکر من الکلام وتخصیص مقدمة العلم بالمعانی وحدها
اعتبارا بالمقابلة لیس بشیء او الذکر کما یوصف به الالفاظ یوصف به المعانی کالکلام لغة اللفظ والمعنی
بل الارتباط والانتفاع انما هما بالمعانی فقط فالتغایر بینهما حسب المفهوم فقط علی الاحتمال الثانی بناء علی
اتحاد العلم والمطلوبة بالذات الا اذا کان المراد بالقصد المعتبر فی الموضوع له الغایة الاذعان بالذات

11

ايضا على الاحتمالين الباقيين مع الاولى ان بعد مباحث الالفاظ والمعتبر بيان شرف العلم وفضيلته
ايضا منها قوله العلم التصور او نفس التصور اما منهما على الترادف او على ان المقسم بالقيمة
علم حصولي لا مطلق العلم الشامل للحضوري كعلم المجردات بالفسها وعلم الواجب تعالى وقد يخص المقسم
بالعلم الحصولي الحادث نظرا الى اختصاص التصور والتصديق بالبديهي والنظري الحادثين فان علم المجردات بما
غير ذواتها وصفاتها حصولي فيقسم الى التصور والتصديق فان مناط العالمية للمعلومية هو وجود الشيء
المعلوم للعالم بان يكون نفسه او نفسا منه او معلولا له او الحاجات من العوال الى السافل بطبيعة الذات
والوجود والمعلولية بالقياس الى الواجب بجانه فقط وان كانت بصورها المتممة ومخزونة منها بافاضة المبدء
الاول الذي هو المبدء الفياض من كونها وسائط للوجب بتكون عود اليها او دون شان المجاعل نسبتها
بالنسبة الى الكاذب مجرد الارتسام والحفظ على سبيل الاحتمالين وبالنسبة الى الصادق الحفظ والمطابقة
جميعا وذلك لتيسرها عن العشر التي هي مبادي بات للوهم بل لا يبعد ان لا يكون للكاذب منها الارتسام
فانها خزانة المعقولات الصرفة دون المشوبة بالوهم فهي مخزونة في الحافظة التي هي خزانة المتوهلات
فتدبر فيه قوله هو الحاضر عند المدرك سواء كان بنفس المعلوم كما هو في العلم الحصولي وغيره او بالانتباه
كما في الحصولي وسواء كان مرة لملاحظة ما قصد قصوره كما في العلم بالكنه والعلم بالوجه او لا كما في العلم بكنه
الشيء فجعل المقسم مطلق العلم لا العلم الحصولي والحادث اولا حاجة الى التخصيص والتعميم المنسب بقواعد الفن
فان قلت كيف يصح ذلك فان المعتبر في مورد التقسيم الشيء المطلق اعني موضوع الطبيعة لا مطلق
الشيء يعني موضوع المسئلة فان المقسم يجب ان يوخذ من حيث العموم والاشتراك قلت لو سلم قصد
يجعل مورد القسمة جنس المقسم كما هو ههنا فلا بد ان يوخذ ذلك بشرط شيء حتى يصح تهاد احكام نوعه
اليه واما ذلك النوع وهو المقسم بالحقيقة ههنا فموخوذ من حيث الاطلاق والتعميم كما هو المعتبر قوله الخ
انه من اجلى البديهيات هذا هو المشهور عند المحققين وانما اختفى جوهرية الشدة وضوحها كما ان من

الى انه لا حصر فقد ذكر والحدود امثلة على تعريفات اقناعية وايضا قال المثال فحاله الرسم وذهبت طائفة
وعلم العلم حضوري لان العلم المتعلق بالبينة الكلية علم حصولي لا حضوري قوله كما لعدم وسروره اعلم ان
المصر اراد بداهتهما بالصورة الاجمالية التي للحد ولا التفصيلية التي للحد ويجوز ان يكونا نظريين بالصورة
التفصيلية وبكذا حال حقيقة كل مركبة ومن ههنا يقترح ان النزاع ههنا لفظي فان من قال نظرية
اراد صورته التفصيلية ومن قال بديهية اراد صورته الاجمالية قال في الحاشية الاول من الحيثيات
والثاني من الوجدانيات والظاهر التنظير ويمكن ان يجعل اشارة الى ما هو المشهور في هذا المقام ويقال
كالعلم بالبور والسرور وهذا علم خاص بديهي بديهية الخاص ليستلزم بديهية العام ويرد عليه المنع
المشهور ان منع كون العام ذاتيا وكون الخاص مدركا بالكنه ولي من عند نفسي طريق ذوقي لدفع
هذين المنعين لكن خوف المجادلين لا يحض لذكره انتهى لعل ذلك الطريق ان يجعل الخاص مقيدا والعام مطلقا
وبديهية المقيد يستلزم بديهية المطلق لانه جزء خارجي والمفهوم المقيد البديهي تصوره بديهي فالعلم يتصور
فيه نظر فان التصور هو العلم الحاصل عقيب التعلق بشيء مخصوص هو غير تصوره ولا يستلزمه
اذ كثيرا ما يحصل لنا علوم جزئية لمعلومات مخصوصة ولا تتصور شيئا من تلك العلوم وتقتفي بصحة ما في الخط
مسالف فلا يلزم تصور العلم المطابق فضلا عن بداهته وبالجملة فرق بين حصول العلم بنفسه للعقل
وبين تصوره والاول مناط العالمية والانكشاف ودون الثاني كحصول الشجاعة الموجبة للاقتحام
وتصورها الذي هو ليس كذلك والقول بان الكلام في مفهوم المقيد البديهي اعني العلم بالبور مثلا لا يجدي
نفعا اذ لا يورث بديهة حقيقة العلم بالكنه اذ كيفية تصوره بوجه اجمالي حاصل عندنا في الذهن مع الغفلة عنه
نعم تتضح حقيقة عسير درآه اعلم ان حقيقة العلم انكشفت في ضمن تحويرها بالمتممة من الجوهرات فتفسر التنقيح
للتمييز بين الذاتي والعرضي كسائر الفرائق المركبة فلا غلو مرمن اسرار الاخفاء لشدة الوضوح

اذ هو اظهر الاشیاء کلها و نسبته الینا کنسبة الشمس الی الخفاش و لهذا افترقت الفرق فی

یقین هیة بتفصیل ان النفوس لما کانت فی النشاة الاولی کما یستعد لابداع الاسکان و لبعدها

بالنسبة الی ما هو غیر ذاتها و صفاتها فانها لم تکن علوا لها و لا لغیرها فاحتاجت الی اعلام العلم

و هو المبدء الفیاض فاوجد علمها فانا بالاضافة و یعبر المتکلمین ای باضافة النور فقط و هو

وصف ذو اضافة یعبرون عنه بالفارسیة بدانش و هو مسلک المحققین منهم و صورة فقط ادی مع

ذلک النور فهنا ثلثة امور ذلک النور و تلک الصورة و التاثر فاذا قلت الفرقة من الحکماء الی کلها او

منها فعلی الاول من مقولة الکیف و علی الثانی ایضا منها عند الراسخین بالتسبیح و المثال و بالغة

المعلوم عند القایلین بحصول الاشیاء بالنفس الا ان یترکب التجوز کما قیل و علی الثالث ای فی قبول

الصورة من مقولة الانفعال و المختار عند المحققین الاول یعبرون عنه بالحالة الادراکیة و هی عندهم

قائمة بالعالم و مقارنة لتلک الصورة فی موضوع و لهذا یسمی منها حالة العرض الاعلی

سبیل المسامحة کالکاتب و الضاحک و الحق ان العلم نور قایم بذاته و حیث لذاته لیس تحت شیء

من المقولات فان العلم انما هو حقیقة مبدء لانکشاف الاشیاء و ظهورها بان یکون هو بحیث ینتفی عنه

لمعنی الظهور مصداقا لحمله الممکن لما کان فی ذاته و فی بقعة الصورة حیث الیسیة کان فی حد ذاته

امرا ظلمانیا لا ظهور و لا منظهر اصلا فلا یکون علما و لا فی حذاته عالما فکما ان تواما و وجوده

انما هو بالعرض من تلقاء فاضة الجاعل الحق کذلک عالمیته انما هی بالعرض من تلقاء

افاضة العالم الحق بمصداق حمل الوجود و العلم علی الواجب بنفس ذاته تعالی و علی الممکن حیث

نسبناه الیه تعالی فکما ان وجود الممکن هو وجود الواجب کذلک علمه هو علم الواجب بل العلم هو الجبر

کما سیاتی فالواجب بذاته یحمل العقل امرا نورانیا منکشفا لاشیاء عندیتها لیس العلم امرا زایدا

علی وجوده الخاص المجرد و لهذا تدرک ذاته بذاته لیس فقیرا الی ان یکون وجود المعلوم لشیء

العلم بالشخص او بالطبيعة فلا يستوجب وحدة العلية ويجوز ان يكون للعلة طبيعة نوعية او جنسية
مشتركة بين الاشخاص والانواع التي هي علل في ادى اللحاظ فوحدة اللوازم بالنوع لا يستلزم
وحدة الملزومات لكل لاعلى مختار الشيخ حيث اختار بحوالوحدة ايضا ولعل هذا عنده من الغطريات
حيث لا يسوغ عند المقربين انبهام العلة مع تحصل المعلم سيما اذا كانت العلة جاعلة واما اختلاف
اللوازم مط فمستلزم لاختلاف الملزومات مط لامتناع صدور الكثير من الواحد فتفكر ولا تكن
من الغافلين واما المتأخرون فقد ذهبوا الى انهما متغايران نوعا ومحالهما ان متعلقا اقول كيف
يصح الاتحاد مع اختلاف المتعلق لما مر آنفا ولان اتحاد العلم يوجب اتحاد المعلوم والعكس بناء على
اتحادهما الان يبتني على حصول الامثال ليت شعري باختلاف المثالين ذاتا اوصفا والاثار
ما قالوا في حقيقتهما فان جعلوا احدهما من قسام الصورة معرفت ما عليه آنفا والامر الآخر لا يظهر من كلامهم
قوله من الادراك آه يظهر منه ان الادراك صنف الاعتقاد والتصور السابق نوعان متحققة وهذا
هو المختار عند المصنف كما يدل عليه تحقيقه الآتي لدفع الشك فلا مسامحة في عد التصور من العلم وتحققنا
سابقا مذهب مختار المحققين قوله لغة لا محيص في التصورات آه تحقيقه ان مط تصور لما كان في حرافه
العموم ومحرضة الاطلاق ليصدق على نفسه ونفيضه لكونهما من المفهومات العقلية بالحمل العرضي واما التقيد
بعدم الحكم او لعدم اعتباره فلا يحمل على نفسه وعلى نفيضه فذلك الحمل على تقدير كون نفسه ونفيضه
مقيدا بالحكم او اعتباره لان العلم التكليف بالكيفية الاذعانية لا يصدق عليه شئ منهما فانه لا
يقال لمن له تصور لا حكم معه او لا اعتبار معه الحكم متفكر والنقل قوله بهنا شك آه قال في الحاشية
ان مدار هذه الشبهة على ثلث مقدمات تلقاها المحققون بالقبول الاولى ان العلم والمعلوم
متحدان بالذات الثانية ان التصور والعلم حقيقتان مختلفتان الثالثة ان التصور متعلق بكل ما علم او قدر
باعتبار نفس الصدق ونفيه فالجواب ان التعلق بكل شئ لا يستلزم التعلق بكل شئ فيجوز ان يتبين تعلقه بحقيقة التصور دون بعض متعلقاته باعتبار

١٧

ساقطة الاقوس من ذوق الى الشاهد
ما صدقان لما يقال ان الصدق ما قال العلم من
الادراك بل الحكم كما يقال ومن قال الاذعان
الى ان الادراك والاذعان ليس شيئا واحدا
من كل وجه ليس بمستحيل
آه متعلق لقوله تصور في تحليل التصور
والتصور اعم كما مر فتدبر
والتصور في تحليل التصور
تولد الكلام
ان يكون
كون التصور
ان التعلق التصوري
ان يكون

وجهه ورسمه الاترى ان حقيقة الواجب يمتنع تصوره بالكنه وانما يجوز بالوجه وان معاني الحروف
يمتنع تصورها وهاهنا انما يجوز بعد تسليم صحته اليها مقدمة اقول يرد عليه ما قيل انه لو توقف تعلق التصور
بكنه الشيء وجب اتحادهما على المقدمة الاولى وعلى تقدير التباين النوعي وجب تغايرهما بالجملة فيلزم
صدق الشرطيتين المتنافيتين والاجب في الشرطية صدق المقدم والجواب ان المنافاة بين
الشرطيتين هي وانما تنافي تاليهما فالمستوجبها الاترى انهم يجوزون استلزام المقدم المحال
للنقيضين فيما نظر فيه وقد يقال ان التصور يمتنع ان يتعلق بكنه الشيء او العلم المتعلق بعلم
حصولي لما تقرر ان علم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري والتصور علم حصولي اقول ان
العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري وبعرضياته الانتزاعية علم حصولي ومن ثم وقع الاختلاف
في بساطة النفس وتجردها والمراد المعلوم الحضوري هو المجمل دون المفصل لما لزم اجتماع المثلين
المستحيل بين الحاصل بعينه الحاصل بصورة التفصيلية فيجوز تعلق التصور بحده التام فليتأمل
الصادق قوله وهو ان العلم المعلوم الخ هذه المسئلة مبنية على حصول الاشياء بانفسها في الذهن
لا باشباحها فان الحاصل في الذهن من حيث الكشف بالعوارض الذهنية علم ومن حيث هو هو
معلوم وعلى القول بالشبح نعم العلوم هي الاشباح والمعلومات هي الماهيات وان الحق ان الشبح الفيضي اعتباري
فما الحضوري منه للاصل الاول اما المعلوم بمعنى ما قصد تصوره وتقدير تعاير العلم على كلا الاسلبين اما على
تقدير حصول الشبح فظاهر واما على تقدير حصول الاشياء بانفسها في الذهن فالمعلوم في العلم
بالوجه يتغاير بالذات لما هو المقصود به ولتعلقه اليه بالذات فان الوجه وذا الوجه مختلفان ذاتا فافهم
قوله فاذا تصورنا النفس الخ قال في الحاشية اي المصدق به كما في صورة الشك انما حمل على
ذلك ذو عليه مدار الحمل المذكور اقول يجري الحمل المذكور في تقرير الشك بنفس التصور ايضا فان حصول
صورة الاذعان للنسبة في التحالف النوعي بينه وبين الحالة الادراكية المتصورة قوله فانها ثنائية

حيث الحصول اه فان اوهم ان الشئ من حيث الحصول الذهني معلوم بالعلم الشروعي فان
الحصول في الذهن يقتضي القيام به والحلول فيه وليس من ضرورة حصول الشئ في الزمان والمكان
الا ترى انهم استدلوا على بساطة النفس ببساطة ما يحاصل فيها قبل لكنا لا نعني بالحصول
والوجود الظلي الذي لا يترتب عليه الآثار وهو غير القيام الذي هو وجود اصلي مبدء للآثار و
يحتمل ان يكون الحيثية تعليلية لا تقييدية كما في العلم فان قلت يلزم كون الصورة العلمية عرضا
مع انه قد يكون جوهرا قلت عرضيتها بالهوية الشخصية الذهنية لا ينافي جوهريتها بطبيعتها المرسلة
وانما الحصر في المقولات التسع لما هو عرض بهويته من حيث هي هي لا بشخصيته كالصورة الجوهرية
وما قيل ان الحصر انما هو من الموجود في نفس الامر والصورة العلمية ليست من الموجودات النفس الامرية
لما فيها من اعتبار الحيثية فتنزل منزلة العدم فان حيثية الاكتناف والقيام معتبر في مفهومها
والتعبير عنها لا في مصداقها وهو ههنا ليس بمقصود الا بالاشارة الشهودية وهو لزوم كون الذهن حارا او باردا
بناء على ان الحار ما قامت به الحرارة والبارد ما قامت به البرودة فان مناط الاتصاف
هو ان يكون الوصف من حيث هو هو وجوديا او غيريا وههنا ليس كذلك بل من حيث الاكتناف
العوارض الذهنية وانما مع زوال النظر عنه وهو سر قولهم تقدم الشئ على نفسه بمرتبة ما فتدبر عليه ان هذا انما يتم
يدل على لغاير العلم والمعلوم بالذات والشك انما يرد على المعترضين باتحادهما ذاتا فهذا لا محل
لا يصح من قبل هو لا مدبر فيه يمكن الجواب من تسليم ان التصور ليس علما مفصلا عن ان يكون
عين المعلوم والوسلم فالاتحاد مخصوص بالعلم الحضوري والكلام فيما نقل عنه بقوله اذ ات
نعلم ان ذلك بعد تسليم ان المقسم للتصور والتصديق هو الصورة الحاصلة تحكم لا مساغ له في القواعد
العقلية وانت خبير بالمغالطة في التقسيم كما اشرت اليه سابقا بقوله فتلك الحالة بتقسيم آخر تحققه
ان المعلم الذهني هو العقل الفعال او غيره اذا علم المتعلم حصل له حالة نورانية هي الحاصل بالمصدر

وذلك لان الفاعل اذا اوجد الصفة يحصل له صفة وهي الايجاد وللتفعل صفتان التي اوجدها
وقبولها فهذا الحاصل بالمصدر هو المفهوم الاتم للتصور ايضا حافظ دار
ونعني بهما اللتان للنفس ونوعان مختلفان بالذات
وتعني بان المعلوم بالبهيته والا يخفى عليك ان كلامنا طوق بان الاذعان كيفية او اكيته
وكذلك الشك والوهم كيفية تصورية وهما نوعان من العلم بمعنى الحالة الادراكية لا يجتمعان بحسب التعلق
بامر وجداني في زمان واحد كالنوم واليقظة وعليه مبنى قوله تفرقت اذ لم يذهب الواحد فيما سبق
او المتاخرون جلوة المتصور من الادراك يعني الصورة العلمية دون الحالة الادراكية مع انهم صرحوا باتحاد
مع المتصور نعما والحق بالعلم بل من العلم بل من لوازمه على ما حققناه وكذلك الشك فالمقول بالحالة الادراكية
النفسية حقيقة الى المتصور السابق والاعتقاد الجازم الذي زمان اوجد على متعلق واحد بناء على كون
الشك تصورا مما تقدم فتفكر قوله لعارضين لذات واحدة اه اي في الحالتين كالنوم واليقظة
هذا ظاهر بالنظر الى الشك والاذعان بناء على انهما من جنس الادراك والا فادراك المتصور يجامع
الاذعان البتة على ما حققناه فاذا تصور كنه التصور فانما يحمل التصور على المتصور منه بالحمل الاولي
لا الشايع المتعارف كما اذا تصور معلوم الجزئي انما للصورة بسبيل المعلومية فهي متكثرة بالذات
بتلك الحالة الادراكية والافتقر الى حصول صورة اخرى يعلمها علم حضوري لكل الحالة واما الصورة
فتنكشف بتبعيتها ومن هنا قيل انما المعلوم بالذات معلوم بالعلم الاشراقي واما معلوم الصورة فعلم بالعرض
واما قول من قال العلم الحقيقي هو العلم الحضوري لا الحصولي فمحمول على ان معلومه معلوم بالذات بمعنى
انه بنفسه منكشف بخلاف معلوم الحصولي بمعنى الصورة العلمية لا الحالة الادراكية والحق عندي ان العلم
حقيقة موجود مجرد بالفعل ليس النور امرا زايدا عليه كما قال به ارباب التشكيك في الوجود ونور العدم
ظلمة فالعلم نور في العالم هو وجوده بالفعل يجلي بالشيء لمحضره اه بالهويته التاسلة كما في
الحضوري او بالصورة المنادية اياه في الهيئة كما في الحصولي فالحضور العلمي بشرط نظر الاشراقيين

عند العالم الموجود بالفعل تحقيقا ان الشيء اذا كان موجودا مجردا فانما بذاته كان عالما بذاته
بناء على ان الوجود نور وظهور فاذا كان موجودا منفسكا كان ظاهرا بالنفس لتحقق مبدأ ان العاقلية
والمعقولية مع التجرد انما الشرط التجرد لان الشيء اذا كان متمسكا في ظلمات الهيولانية وهي جهاة
القوة والعدم كالهيولى فان فعليتها فعلية القوة وجوهر بتها هي جوهرية الاستعداد ولكن عالما
لذاته والا لكون مشعرا لنفسه لا لشيء لغيره وداما الصور والاعراض فليست موجودة لنفسها بل للمادة
فلا تكون مشعرة لذاتها ولا لغيرها فاندفع اساس العلم عن الهيولى لهيولانيته والنفس الناطقة
مع تجردها في ذاتها بادنى المفارقة بها تحجب عنها ما سوى ذاتها وسفاتها ليس حضور لذاتها
اذ ليس وجودا نفسانيا ولا معلولا لها وهو سناط المعلومية والمفارقات كالنفوس في الانتقا
الى العلم الا انها ليست متعلقا بالمادة اصلا فعلمها غير مسبوق بالهيولى الا بجانة فلما كان هو النور
المطلق القايم بذاته وما سوى ذاته موجودا به من حيث المعلولية اذ مخالق كالشيء فكان المكشاف ذاته
بذاته ولا يغيب عنه تعالى شقال ذرة من ذراته فاستقر الى على ان حقيقة العلم نفس وجود العالم
المجرد ووجود الشيء المعلوم لشرط الانكشاف عنده هو ميزان المعقولية لعم قد تطلق عليه العلم اليوم على
النحو بكذا ينبغي تحقيق المقام وتوضيح المرام قوله وليس الكل من كل شيء بيها ايا قيل في
في البرهان من تجزير المط ولذا قال ليس كلا حدين من حزئيات التصور التم بديهيا فنها مطلقا بان
جمع بينهما انتصارا مع شتر الجماني الدليل كما قوله فيما بعد والا نظر بل ثم اعلم ان المشهور ان العلم القديم هو
الحضوري لا يتصفان بالبديهية والنظرية بناء على ان النظرية تقتضي الحدوث لانها تترتب على العلم الذ
هي حركة اختيارية ليستوجب الحصول والارتسام وسبوط والاول لتصادم العدم والمثال الحضور واذا
لم يتصفا بالنظرية لم يتصفا بالبديهية انا نمنع على انها تقتضي الحدوث بل النظرية ترتب على انها
مقتضاة ان فان الانصاف بالبديهية والنظرية بالصدور شرط بالامكان والانصاف بالاخير من شرط القابلية

امكان التوارد والتعاقب فيه نظر فانا نقطع بامكان التوارد والتعاقب ان يختار كاتبي موضوع
بعينه بحيث لا يابى كل منهما بطباعه ان يتعقب الآخر او يسبقه عليه فيكون لا محالة يصح للموضوع نظر
اليهما بحسب ما يقتضيه طباعهما مع قطع النظر عن خصوصية ذاته ان يفعل كل الى الآخر وانكان بعض
الموضوعات بخصوصية ذاته او بطباع صورته الممنوعة ملزوما لاحدهما بخصوصه اذا وجد هذا فاعلم ان
ما هو شرط يتحقق ههنا وهو امكان التعاقب بالنظر الى طباع الصدرية وخصوصية طباع الموضوع
لما قلناه ثانيا في لزوم البديهية لهما نظرا الى خصوص طباعهما مع استقاء نظرية لتقابل التضاد بينهما فتأمل
قوله متوقف على النظر آه قال في الحاشية يلوح ان البديهية والنظرية من صفات العلم بل الحادث
وقد يجوز والصاحب القوة القدسية ان النظريات بامرها تصير بديهية عنده فلا يرد عليه بحث شئ يكون
نظريا عند شخص وبديهيا عند شخص آخر فلا معنى للتوقف ووجه الدفع ان علم كل واحد منهما بالشخص يجوز
ان يتوقف احدهما دون الآخر وقد يجاب بالنصف في معنى التوقف انهى وفيه بحث لان البديهة بالنظر
للمعلوم فان ما يترتب على النظر تحصيل بوساطته او لا وبالذات نفس الشئ من حيث هو هو لا بالعنوانية تعليمية
فان قلت يمكن ان يقال المقصد بالنظر الفكر انما هو علم المعلومات لا انفسها من حيث هي وانما المرتب
على النظر تحصيل بتوسط ما هو المقصد منه وهو الصفة المفيدة لقوام الشئ وسنخ تقرره في اي ظرف كان وانما
هو جاعله واما سائر العلل فانما تناسب انفسها لا من حيث وجوديته وحصوله واما توقف نفس البديهة عليها
فبالعرض فاذا تم نصاب يتوقف عليه الوجود وبلغ الاستعداد الى كماله باستجماع العاقل الشرائط
الافاضة تحصل الوجود فالامر المعاونة المترتبة لتحصيل المجهول انما تفيد بحسب حصولها الذهني وجوده لا نحو
حصوله في الذهن بافاضة الجاعل نفسه فالمرتب على النظر وتحصيل بواسطته هو الشئ من حيث الحصول
الذهني وهو العلم لا يقال اذا كان الوجود الظلي للمعلوم لا الاصلي الذي هو العلم لانه مدفوع بان الظلي
تابع وفرع للاصلي هو الصحيح للمعاونية بالذات قلت انما في النظر الجلي واما النظر الدقيق فيحكم بان البديهة

هی الاجلائیة المنتهیة عن النظر والنظریة هی الانتقاء الموجّه الی النظری المجهولة وبها حالات
للشیء فی نفسه قبل ان یقوم بالذهن بصیر بقتا لمکتنفا بالعوارض الذهنیة او مدار النظریة علی
تحقق الواسطة فی الحصول الذهنی کالمعرف والحجة ومدار البدیهیة علی عدمها وان کانت ثمة وسائط
فی مجرد الالتفات کالتنبیه فالشیء اذا کانت له مبادٍ مترتب حصوله علی تحصیل تلک المبادی
یکون نظریا کالحقایق المرکبة مثلا وحصول القوة القدسیة للبعض لا یضر المجوّز بعضه فی بعضه
بحسب مطلق حصوله للذهن فالمقصر من النظر اولا وبالذات معلومیة الحقایق والعقود
النفس الامریة لا تحصیل حقایق علومها اجمالا وتفصیلا الا بالتتبع واما التصرف فی معنی التوقف
بان یجعل عبارة عن العلاقة المصححة لتوسط الغیر فمبنی علی جواز تواردّ العلل المستقلة علی المعلول
علیة التامة علی معلول واحد علی حد التبادل وهو ممنوع فان الممکن ان کان فی وجوده وعدمه دخل
لخصوصیة کل منهما علی وجود احدهما وعدم الاخری فالمعلوم عدم المجموع لعدم جزئه لازم المرجح
بلا مرجح فتحقق علة عدمه الصالحة فلما لم یتحقق العدم الی الاثر فیلزم ترجیح المرجوح وهذا ان لم
او یلزم اجتماع النقیضین فالحق ان الخصوصیات ملغاة والعلة هی القدر المشترک منهما وبهذا
یبطل التواردّ بجمیع انحائه کالتعاقب الاجتماع وانت تعلم ان اتمام الدلیل مبنی علی اخذ الوصف
بمعنی لولاه لامتنع واما بالمعنی المتصرف الیه فلا اذ لکل احد من تلک الخصوصیات مدخل بهذا المعنی
فلا یلزم المحذور فتامل فیه فالصلوب فی الجواب انه لا یلزم من حصول الشیء بلا نظر بدیهة فان البدیهی
ما لا یتوقف حصوله المطابق علی النظر والنظری ما یتوقف مطلق حصوله علیه من غیر تصرف فی معنی
التوقف فاختبر لا یقع علی هذا لا یتم بهذا لال التقوم بلزوم الدور والتقسم علی الاطلاق نظیر الکل
لجواز الانتهاء الی نظری تحصیل بالحدس لا انا نقول بهذا لیس الزاما علینا فان هذا المجوّز لا یتم
عندی ولو فرض تمامه فبالقیاس الی فاقد القوة القدسیة بما هو فاقد قوله فان الدور یلزم

آه بيانه ان مثلا اذا توقف على ب وب على آ كان نفس آ من حيث انه موقوف عليه
لب توقف عليه لا ان الموقوف عليه غير الموقوف فكان آ غير نفس آ فنفس الشيء غير
ذلك الشيء فكان نفس آ موقوفا على ب وهكذا في ب وليس الغرض بيان لزوم القسم
المحال بل بيان كون لزوم الشيء متقدما على نفسه بمراتب غير متناهية وهو في نفسه محال وقد ان
جهة توقف آ على ب اما بعينها جهة كون آ موقوفا عليه لب فلا قسم والا فلا دور والمحذور
انا لا نعني بالبهات الذاهبة الى عدم النهاية جهات متقدمة على كون آ موقوفا على ب
وكون ب موقوفا على آ او موقوفا عليه حتى تنافي الدور على تقدير والقسم على التقدير
الآخر بل انما نعني بها ان الدور يستوجب اعتبارات للتناهي متغايرة بحسب المفهوم والاعتبار
بحسب كون الموقوف عليه وبالعكس لا بحسب المصداق وهذه الاعتبارات اللاتناهية لاجل الدور قوله لان عدد التضعيف اه توضيحه انه اذا ابقيت الاعداد في الوجود الى عديم النهاية فهناك جملة اثنينات غير متناهية مثل جملة الواحدات فاخوذة تناهي ويجب ان يكون احاد احدى الجملتين اضعف من الاخرى فنقول عدد التضعيف ازيد من عدد الاصل وزيادة الزايد بعد الصرام احاد المزيد عليه فان المبدء لا يقبل الزيادة والا لم يكن مبدءا وكذا الاوساط فانظمها وتواليها بحيث لا تخلل في مراتبها عدد آخر فان كان المزيد عليه غير متناه ليست الزيادة في جانب عدم التناهي وهي نقط لان الزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث التناهي واليقين بحسب الحدود وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود وهذا غير واف للغرض قوله في الحاشية لاشكان الامور الغير المتناهية سواء كانت مترتبة او لا مجتمعة في الوجود او متعاقبة يكون معروضا للعدد بالضرورة فاذا ضعفنا فلك فوقع تضعيفا عقليا اجماليا فبلغ التضعيف بالضرورة ازيد من عدد الاصل انتهى ومن ههنا يتضح ان الدليل يجري

في الامور الغير المتناهية ط لكن بعد كونها موجودة في نفس الامر اما بفعلها او بشأنها انتزاعها كما
في الاجزاء المقدارية للاعداد الغير المتناهية في المقدار فلا يجري في مراتب الاعداد لتناهي المعدات
والعدم تناهيها بمعنى انها غير واقعة عندنا لانها من الامور الانتزاعية ولا تختص بالجاعلات بل
ناقد في الشرائط والصحاح ايضا ثم اعلم ان بعض المتأخرين قالوا ان البرهان انما يجري فيما هو معروض
العدد وهي الامور المادية فان المجردات لا تتصف بالكثرة اذ خروجها بالفعلية الى الكثرة
بين الهويات العديدة وانها هي طبيعة مادية كما حققه المحققون في موضعه انتهى جنيحا به وهو كلام لا سند
برهان للمصنف بانه اذا ارتفعت السلسلة من العلل والمعلولات الى نهاية كانت المعلولات
اكثر من العلل لواحد وهو المعلم الاخير ومن المعلوم ان المتضايفين متكافيان اي متساويان معا بالتلازم
في التحقق وبالمثلية في التعقل ذلك من لفظ استنادها الى علة واحدة موقعة بينها ارتباطا انتقاريا
تكرار من الجهتين الاعلى حد الدائر وفيه نظر فان ما يقتضيه طباع التضايف هو ان يكون بازاء كل واحد
منهما واحد من الآخر في التعقل والتحقق بحسب نفس الامر وذلك متحقق في صورة التخالف فان ما يحاذي
معلولية المعلم الآخر وبالعكس فيها هي علية علة وما هو يحاذي معلولية هذه العلة هي علية علتها وكذا
الى غير النهاية فلا يلزم تحقق المعلولية بلا علية تضايفهما كما يتوهم في بادي اللحاظ من اخذ علية
المرتبة الفوقانية المتضايفة لمعلولية المعلم الاخير مع معلولية تلك المرتبة المتضايفة علية ما فوقها
اعني الواقع في المرتبة الثالثة وهما ليسا متضايفين فلا يتم البرهان فتفكر فانه دقيق وقد تستدل
برهان للجنسيات بانها اذا كانت متبرتة في الصاعد الى نهاية يحكم العقل في اللحاظ الاجمالي
المحيط ان ما بين ج الجنسية وأية جنسية كانت من تلك الجنسيات المترتبة في الوجود متناه لامتناع حصر
اللاتناهي بين الطرفين فيحكم مستقرا بالجميع الاحاد والمرتبات التي بلغها المترتب في السلسلة واذا انضم
الحكم مستقرا فتصح انها السلسلة بجملتها متناهية وفيه نظر فان حكم كل واحد فرديا بين حكم المجموع

من حيث المجموع فيجوز ان يكون من حيث جزئيته وكلواحدة منها سناء المجموع بما هو مجموع غير متناه وقد يبرهن
على البطلان الدور والتسلسل بما ذا كان كل واحد من الآحاد والذاهبة الى عديم النهاية او العايدة
كالواحد الاخير منه لانه يتقرر شيء آخر كانت الآحاد بأسرها لا تدخل في عالم التقرر بالضرورة لامتناع
تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات قوله لان المعرف بالقول الخ وهذه صغرى القياس والكبرى تعلم مما
من القول تام او لا شيء من التام بقول فمستغن عن الذكر والبيان وتوضيح الصغرى على ما
سمح به ههنا خاطري ان المقصد من الكاسب للمجهول التصوري افادة تصوره بالكنه او بالوجه وانما هو
بالذاتيات او بالعرضيات فافراد المعرف بمقصد فيها وكل منهما بقول فنقول قوله والتصور
متساوي النسبة الخ اعلم ان وجود التصور وعدمه لان اثر التصور مجرد مثل الشيء في الذهن
مع غض النظر عن كونه حقا او باطلا او كونه حاصلا في نفس الامر او غير حاصل على حالات بالنسبة
التام فان اثره حصول الشيء للشيء او لا حصوله من حيث انه واقعة او ليست بواقعة والمقصد منه
تحصيل هذا المعنى حتى يصح تعلق الاذعان فلا يترتب على التصور الذي يفيد مجرد تمثل نفس الشيء في
الذهن ولهذا قيل ان التام لا يقع بمفرد ضرورة ان الذي يوقعه يجب ان يكون صادقا في نفسه
او عند العقل فلم يكن مجرد انجلاء التصور فانه لما لم يكن مستبرا في حقيقة المطابقة وعدمها لا في حد نفسه
ولا عند العقل لم يلزم ان يكون ما يفيده مطابقا فتفكر فانه دقيق وبهذا يستبط دليل آخر على
امتناع اكتساب التصور من التصور قوله والبسيط لا يكون كاسبا الخ اي بحيث يفيد انضباط التعريف
بالمركب لهذا قال الشيخ التعريف به مدرج اي قليلا قليلا وقيد يفيد الاطلاع على كنه الحقيقة
ويمكن ان يقال ان الكسب فعل اختياري يحصل بالمشقة ويكون للمضافة والاختيار فيه مزيد
مدخل وهو انما يتحقق في المركب فالمعرف اعم من الكاسب قوله فلا بد من ترتيب امور الخ هذا التعريف
للمتاخرين والحق انه عبارة عن حركة النفس من المطالب الى المبادي وبالعكس والضرورة

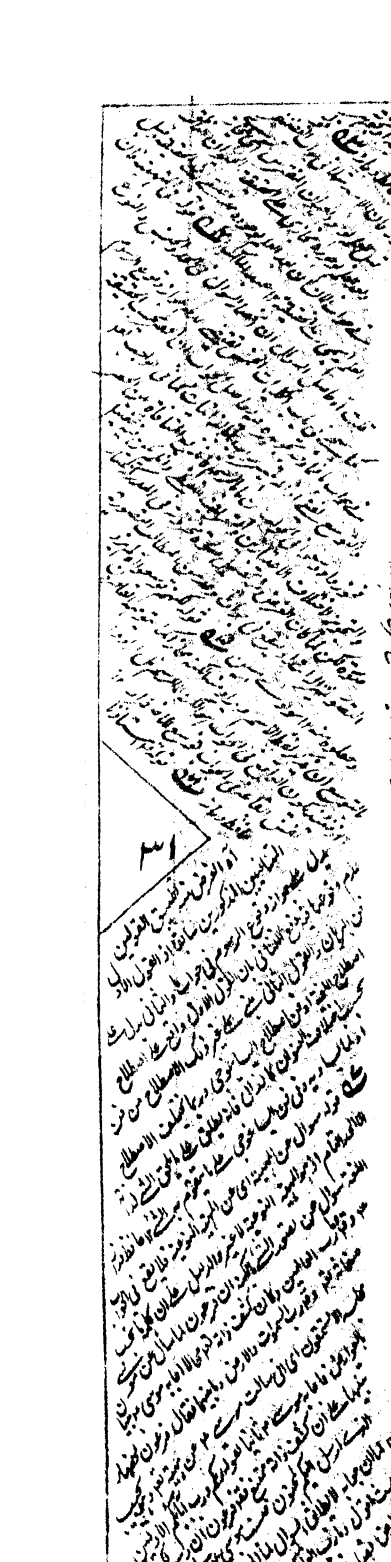
تقابل الحركة الاولى منهما وعليهما بناء النظرية انقطعت وتماوت وخفت بالحركة الثانية
والترتيب من لوازمها الثانية ولهذا يلزم الواسطة بين البديهي والنظري على مختار المتأخرين
او اذا انتفت الثانية مع تحقق الاولى الا ان يتكلف ويجعل الحدس مقابلا للاولى مقابلة
تشبه المضاعفة والمرابطة لئلا يفوت المقابلة بينها وبين الضرورة مع انها معتبرة بالانتفاء
وتفسير الحدس بانه ظفر من المبادي الى المطالب فجأة سواء كان مع الاولى او بدونها لكن الظفر
فسره مجموع الانتقالين الذهنيين ولا يخفى انه يلزم عليهم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شخص
بديهيا ونظريا معا اذا انتفت الحركة الاولى مع تحقق الثانية الا ان يقال انه نوع من الضروري
لكنهم يشددون فيه لعدوه من اقسامه فيناط البديهية بالتحقيق عند هما بانتفاء احدى الحركتين ويناط
النظرية بتحقق مجموعها والاولى ان يعلل مناط البديهية بانتفاء الحركتين بل بانتفاء الانتقالين معا
ومدار النظرية على تحقق احديهما هو الحق عندي ومن هذا القسم من انواع الضروري فقد خالف
الضرورة والبرهان لان الانتقال من المبادي الى المطالب من خواص النظريات التي لا بد فيها من
واسطة في العلم على خلاف امر الضروريات فان الفارق بين البديهي والنظري تحقق هذه الواسطة
وعدم تحققها ومنه انها اي واسطة في مجرد الالتفات والتوجه دون العلم فعلم كل حقيقة مركبة بواسطة اجزائها
علم نظري ومن هنا علم ان العلم بالكبرى ليس بمختص بالنظريات كذا حققه المحققون قوله هو ان المطلوب آه صريح
فيما نقل عنه بانه شك خوطب بسقراط وهو من تلامذة فيثاغورس من اساتذة افلاطون تجريد المطلوب
التصوري اما معلوم مطلقا فالطلب تحصيل الحاصل او مجهول مطلقا فالطلب للمجهول المطلق يستدل الامام
على بديهية التصورات ابدا وأجيب بمنع الحصر لجواز ان يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه فعادة فايلا
الوجه المعلوم هو الوجه المجهول مجهول فكيف الطلب وأجيب عنه وختاره المص بان المجهول معلوم الوجود المعلوم
فانه وجيه وأجاب ناقد المحصل بانتفاء الامر الثالث غير الوجهين اعني ذا الوجهين بانه لا يلزم من ارتفاع

طلب الوجهين امتناع طلب الثالث بحكم ان الوجدان المعلوم بالمشاهدة كما يتعلق بذلك الشيء بان يصير امرا آخر مرآة للمشاهدة بحيث يستلزم تصوره حصول صورة ذلك الشيء المعرف بالفتح و انت خبير بان المقصد من التعريف تصور المعرف بالفتح اعني صورة المعرف بالكسر على هيئة تشابهها تلك المعرف فان في التعريفات تصورا واحدا استعلقا بها هو بالكسر بالذات وبها هو بالفتح بالعرض على خلاف امر المقصد والمالتفات من اين المطامر الثالث سوى الوجهين وانما قيدنا المطلب بالتصوري لان هذا الايراد لا يجري في المطلب التصديقي فان المطلب فيه بالنسبة للتصور بها وتصور اطرافها الحاصلة لها عند الشك ايضا قوله وموضوعه المعقولات الخ موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي الامور الخارجة العارضة للطبيعة من حيث هي هي فيجوز ان لا يتجاوز الى الافراد من حيث انها سارية في الافراد كلا او بعضا او واسطة في العروض او احد تلك الوسطة في الثبوت وهو ان يكون كل منهما معروضا حقيقيا لها بشرط ان يكون تلك الواسطة متحدة معها بالذات او بالعرض وان لم يكون اعم من موضوع العلم او لا واسطة حتى منهما كان بينهما واسطة في الثبوت بان يكون المعروض هو ذو الواسطة دون الواسطة فيكون لها بالنسبة الى الجزئية فقط فيجوز ان يكون العارض اعم او اخص مطلقا او من وجه ومن ثم اندفع ما توهم من ان محمولات المسايل ربما يكون عوارض لنوع موضوع العلم او عرضه مع كونه عرضا غريبا لموضوع العلم والمبحوث عنه هي العوارض الذاتية كذا حققه المحققون وموضوع المنطق عند القدماء المعقولات الثانية باعتبار صحة الايصال او توقفه عليه بتفصيل المقام ان المعقولات الثانية على نوعين نوع يكمل موضوع الملكة الميزانية تلك الجزئية وهي التي يكون مطابق الحكم خصوص تقرر الموضوع في الذهن بخصوص نحو وجوده الذهني بان يكون القضايا المعقودة بها ذهنيات كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والعرفية والموضوعية والمحمولية او كونه قضية او عكس قضية والجهية فان صدقها

فقد المفهومات بخصوصيات وجودها المنفردة والغير المخلوط بما يقابله وانما هو في لحاظ ظرف الخلط و
والتغيرة وتوضيحه ان المحكي عنه بالالفاظ المختصة ليس انما هو الوجود المنفرد وما هي مختصة به بالقياس
اليه فالموصوف بالمعنوية انما هو المفهوم بخصوصية وجوده المتميز الغير المخلوط وما يتصف بالمعنوية
وانما ذلك بلحاظ الذهن المخصوص به فان احد الموصوفين لا تميز بحسب العين عن الآخر لتعضد
المفهومات منها ما لا يابى لنفس ذاته من ان يختبر عن الاعيان لو امكن فيه وجود منفرد ولكنه
خلطا بتا ليس بباب الانتزاع كالجزئية والذاتية والعرضية والطبيعية ونوع يوخذ على وجه العموم مما ذكرنا
عليك آنفا هي العوارض الانتزاعية التي للصدق على الاعيان بالحمل الحملي والذي كما
في الاوصاف العينية ولا يحاذيها خصوص حال في العين كما في الاضافيات الاعيانية
ولا يكون من تلقاء الموصوف بها عليته وافتقاره كما في لوازم الماهية وهي كالوجود والامكان
والوجود والعينية والعرضيا المقصودة بها لا يجب ان يكون ذهنيات بل قد يكون حقيقية
كما في الامور المذكورة فان مصداقها نفس الحقيقة المتقررة من حيث هي لا بما لها خصوص
حال في العين او الذهن وان كان ظرف الاتصاف بها هو الذهن فقط فان الانسان
موجود او ممكن فعلية حقيقية لا ذهنية كما قيل انما يكون المحكي عنه بها هي للماهية بما هي متقررة في
العين او في محاذ العقل لا بما هي على حال معين في الخارج كالوضع المعين او النسبة المعينة
ولذلك لم يكن المعقول بها خارجية بل حقيقية كالوجود في الاعيان وامكانه ووجوبه اذ مصداق
الحمل وهيها لحاظ العقل نفس الحقيقة المتقررة في العين من الجاعل او هي بما هي الامر الذي
التقرر والاتقرر او هي من حيث اقتضاء الجاعل اياها وهذه هي التي يستعمل في حكمه بالطبيعة
ثم انية المتقرر في الموضوع ليست علة للحقوق العوارض ولا قيدا له في نفس الامر بل
علة للبحث او قيد للمعروض في نظر الباحث وذهب المتاخرون الى ان موضوعه المعلوم

التصور والتصديق من تلك الحيثية والباشارالمصنف بقوله وموضوعه المعقولات اعم
من ان تكون اولية اوثانوية وهي المعلومات التصورية او التصديقية فان كثيرا ممن ذهب
الصناعة عن بحث المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية والمبحوث عنه في العلم احوال الموضوع
للاقسام وجب عنه بان البحث عنها لامن حيث انها معقولات ثانية بل كما هي احوال معقول
ثان آخر كالكلية ثم المعلوم التصوري والتصديقي لايصلحان لان يجعلا بحثا
مغيرهما او ما صدق عليه من المعقولات الاولى من حيث الاتصال على وجه العموم فيجب
الرجوع الى المعقولات الثانية ومن ظن ان موضوعه الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني
المخصوصة فقد ضل ضلالا بعيدا قوله واما مهات المطالب اه تفصيل ان اصول المطالب
اربع ماواي وهل ولم فما لطلب التصور وهو اما حقيقي يحصل بعد العلم بقوام الشئ في الواقع سواء
كان بالوجه او بالكنه والطالب له بالحقيقية نظائا لحال المحققين حيث ثم المطلب بما الحقيقية يحصل
الكنه الموجودات الاعيانية والالم يستحسن عد ها مطلبا برأسها ضرورة حصوله عند تحصيل مطلب
ما الشارحة والجمل البسيطة فلا حاجة الى ان يطلب مرة اخرى وانت تعلم ان هذا المطلب
ان حصل منها لكنه لما كان مغايرا لكل واحد منها فركه غفلة او خطاء عند اولي الابصار
وان التصور الحاصل من هاتين المطلبين وان كان تصور الشئ الذي علم وجوده لكنه ليس
حاصلا بعد العلم بوجوده وهو المطلوب من ما الحقيقية للتكميل وزيادة التوضيح والمكان بالوجه
المخصوص به فتامل واما غير حقيقي وهو تصور الشئ باعتبار نفس معنومه مع عزل النظر عن الوجود
والوجود سواء كان بالوجه او الكنه والطالب له ما الشارحة للاسم وهو متقدم على التصور بقوام
الشئ كما ان الاول متاخر عنه فهذا التصور اما تصور بسيط ابتداء او بالتفات تحصيل ثانيا فالاول
مفاد الاسمي والثاني مفاد اللفظي فالعلم الاول للمملكة اليمانية اضرب ان شارحة للاسم وحقيقية

وكلاهما لا يصلحان سؤالا وجوابا لان الاجوبة انما تحسب لالة الاعم ابدلالة ونوعه
في الجوهر فالاجوبة لا تخالف حدود الاشياء وجوهرها وكل من الطائفتين انما حدود ونوعية على التجوز
والحقيقة على الحقيقة وانما الرسوم فانها هي التي لا يعطي الا العوارض ولا علم بالحقيقة الا العلم بالكنه
فلا استماع لما في حق مهما وبذا ما يشعر به كلام المصنف فيما نقل عنه حيث قال فان قلت جواب ما
منحصر في الحد والجنس والنوع وذلك بيان لما دل عليه هذا المقام من جواز كون الرسوم جوابا بل
حقيقة الامر لك لكنهم توسعوا فجوزوا الرسوم. التعبير بلغات الغلبة في الجواب ينتج ما استبعدناه فاحفظ
المدعى بان كلمة ما في اللغة سؤال عن الهوية وانما في اصطلاح فن البيان جوابا عن ذلك السؤال وبالعكس
من التفصيل فهو اصطلاح فن البيان وانما في اصطلاح فن البيان جوابا عن ذلك السؤال وبالعكس
حسب تبادر عنها كما فحواص على ما هي مركب بسيط طلبنا بها التصور لوجود الشيء في نفسه او هذه
ومركب طلبنا التصور لوجود الشيء على صفة او هذه او هذه الاول للكلمة الثانية للقسم الثالث
البسيط على نحو من مشهوري وهو ما ذكرناه من شقي البسط منه لطلب التصور بالفعل بالحقيقة وهو
فواهما ثانية من الباحث في نفس الهوية على ما تحكم المحصل البسيط وتوضيحه ان مرتبة العقل التي
هي معدنه على الموجودية قد تكون مجهولة الاقدام مثلا العنقاء مثلا وقد تكون معلومة الامتناع
كاجتماع النقيضين شريك الباري تعالى لكنه وقد تكون معلومة التحقق كما ترى في الهوية
الموجودة فاذا كانت الهوية مجهولة القوام يصح السؤال عن اصل قوامها بان يقابل العقل اي
بل هوية متقررة هي العقل الجواب نعم ولا يجاب مثلا في اجتماع النقيضين بانه يقصد به اعنوان
حقيقة المفهوم كما هو شان حمل الشيء على نفسه فحينئذ السؤال عن سنخ التجوهر واصل القوام وبين هذا
الحمل بون بعيد فاندفع ما اورده بعض الاجلة من المحققين من ان هذه البلية التي اشرنا عنها
انما تصدق بالنسبة لقوام الهوية من حيث هي ولا ريب في ان هذا التتميم لا يصح ان يطلب ضرورة



ان حمل الشيء على نفسه اما ممتنع او غير مفيدة واما التصور متعلق به فهو من اقسام مطلب الشارحة
وتحقيق المقام ان الهيئة المكتنفة حمل التقرر اي في صدالامكان مهية تقديرية تحقيقية حتى اذا
تقررت بافاضة الجاعل ايا با كان المتحيز مطابقا للتحقق والفرق بينها وبين المستحيلات ان
المفهومات الممكنة اذا لوحظت حكم العقل بصحة تقررها وقوامها بخلاف المقدر من المستحيلات العقلية
فاذا قيل هل الهيئة المفروضة التي بي العقل بحسب التقدير والتخيل بجوهرة واقعة في نفسها فالجواب
نعم واذا قيل مثلا بعد اجتماع النقيضين فالجواب لا فالمطلوب هل البسيط هو المتصور بقوامها وتقررها
في نفسها وتصور الشيء علم تصوري وفعلي مطلب ما الحقيقية واما مطلب ما الشارحة فهو تصور الشيء بحسب
مفهومه المفروض بحسب التخيل فالفرق بين هذه المطالب جلي يظهر ولا يشتبه ان يعلم من قولنا
في هل البسيط الانسان بجوهرة تصديقا بثبوت الجوهر له انما نقصد به اعتبار التقابل بين تحقق
الهيئة وابراد المحمول المصورة العقلية فاعتبار المحمول في المركبة بالقصد الاول وفي البسيط على
سبيل حيث ان طبيعة العقد لا يسع ما نقصد اعتباره الا بذلك الاعتبار ولهذا يندفع ما اورد عليه
ان الجعل البسيط يمكن ان يتعلق بالمجعول من غير المجعول اليه اما مطلب هل فلا يتصور ان يكون
امرا وحدانيا نتفكر ونتدسيتان لكان مفاد العقد في الهليات البسيطة نحو ثبوت الموضوع
او لا نحو هوية وحيثية في نفسه او انتفاءه في نفسه بخلاف الهليات المركبة فان مفادها
ثبوت شيء لشيء سواء كان نفسه او ذاتيا له او من عوارض ذاته او انتفاءه عنه لا يقع اعتبار التقرر
والموجودية تسلا يمان فما الحاجة الى اعتبار التقرر مع اعتبار الموجودية لانا نقول ان كان بك لكن ينبغي ان لا يهمل تفصل احد
المتميزين عن الاخرى في الاحكام مع انه احق بالاعتبار لا يقال لو رجع مفاد عقود الهليات
المركبة الى ثبوت المحمول للموضوع فيلزم للمحمول وجود في نفسه اذ الوجود للغير لا يتصور بدونه
فلا يصح اثبات العدميات للموضوعات لانا نقول ثبوت المحمول للموضوع ليس بوجود وجودا

فی نفسہ لکن للموضوع کوجود الاعراض لھا الخ حتے یلزم ذلک بل انما ھو اتصاف موضوعہ بہ
ھو وجود الرابطی وھو کما یقع علی المعنین المشھورین احدھما ثبوت المحمول للموضوع ای النسبۃ الحکمیۃ
وھی تسمی المعقود بالحمل بحسب الحکایۃ وثانیھما ثبوت الشیء للشیء بان یکون ھذا النحو من الثبوت
وجودا فی نفسہ لکن للغیر وھو مختص بالاعراض بحسب المحکی عنہ لکنہ یقع علی مطلق اتصاف الموضوع
بالمحمول وھو من خواص الھلیات المرکبۃ بحسب المحکی عنہ علی الاطلاق وسیجیء تحقیقہ انشاء وقد توھم العلم
الاول للحکمۃ الیمانیۃ ان الوجود الرابطی الذی یختص بالھلیۃ المرکبۃ وھو احدی الرابطتین بالمعقود
وراء النسبۃ الحکمیۃ وھذہ وجود الشیء للشیء فیلاحظ اولا نسبۃ الوجود الی شیء ثم ینسب المجموع ای
الوجود ذلک الشیء الذی ھو موضوعہ الی متعلق ذلک الشیء بالنسبۃ الحکمیۃ سواء کان موضوعا
او محمولا علیہ فیقوم وجود البیاض للجسم وجود الجسم علی البیاض فالنسبۃ الاولی منھما بقیمھا
الوجود الرابطی وھذا لا یختص بالاعراض فتفکر فیہ ولم یطلب العلۃ الا المجرد المعقود بالعقد واما للشیء
فی نفسہ والاول یسیل انی والثانی ویسیل الی وامامطلب من الذی ھو لطلب الھویۃ الشخصیۃ ای
العارض المشخص لذی العلم او الجنس من ذی العلم کقولک من جبریل حتی ام انسی ام ملکی وقلیلا
ما یستعمل فی ھذا السؤال وکم الذی ھو لطلب تعیین المقدار او العدد وکیف وای نوعی الذی یطلب
بھما تعیین الکیفیات وتعیین حصول الشیء فی الزمان والمکان اما زمانیات ای توابع لای الحان المطلب
بھما المیز او مندرجۃ فی ھل المرکب الحان المطلب بھما التصدیق بکون الشیء کذا علی ھذہ الاحوال قولہ
قیل فیہ حکم آہ تحریر وانہ لو استوجب الحکم علی الشیء لتصورہ بوجہ ما یصدق قولنا کل مجھول مطلب
یمتنع علیہ الحکم واللازم باطل لان المحکوم علیہ فیہ اما معلوم فیصح الحکم علیہ تکلیف الامتناع واما مجھول
مطلق فبعض المجھول المطلق لا یمتنع علیہ الحکم فکانت الکلیۃ کاذبۃ وتجیب بان سدھا حقیقۃ ممکن
من غیر تناقض لان معناہ الحکم بثبوت الامتناع علی تقدیر کونہ مجھولا مطلقا وھو لا یستلزم ثبوتہ

في الواقع وصحة الحكم عليه باعتبار معلوميتها بوجه ما وأجاب عنه المص بانه معلوم بالذات وهو مناط
صحة الحكم بنار على ان الحكم على الامر الحاصل في الذهن ومحمول شط بالعرض باعتبار ان العقل
يجعله عنوانا لما هو محجوب عن التصور شط وعليه بناء امتناع الحكم فالحكم وسلبه باعتبارين فلا محذور
وسيجئ تحقيقه انشاء الله في البقرة قوله واذا كان الانسان مدني الطبع اه اي يحتاج في تتميمه
الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا او يتشاركوا في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن
وغيرها مما يحتاج اليه في التعيش وذلك موقوف على ان يعرف كل واحد لصاحبه ما في ضميره
والاشارة لا تفي بالمعقولات الصرفة فاعلم ان الله عليهم الكلام فيفتقرون في التعليم والتعليم الى
الالفاظ الموضوعة بازاء ما في ضمير هم ومن ثم يضم ان الافتقار الى اللفظية الوضعية علما
الاعتبار قوله ومن ثم اه فان مناط التعليم والتعلم الذين يحتاجون اليهما في التمدن انما
المعاني مط لا الخصوصيات فانها بلغاة هذا هو المانع من المص قوله دون الصور الذهنية
اه قد اختلف القوم في وضع الالفاظ فقيل انها موضوعة للامر الذهني من حيث هو ذهني
لانه المعلوم بالذات لا الامر العيني مما هو عيني والا لانتفى العلم بانتفائه وفيه انه لو اريد بكونه
معلوما بالذات ان يتسم في الذهن بالذات فهو ليس بواجب لا حين الوضع ولا حين الاستعمال
بل يكفي حصوله بوجه ما كما مر في الوضع العام والموضوع له الخاص وان اريد به ان يتعقبت
اليه بالذات فيجوز ان يكون الامر الخارجي ايضا كذلك وقيل للامر الخارجي لانه الملتفت اليه بالذات
وهو من ضروريات الموضوع له بخلاف الامر الذهني فانه مرة لمشاهدته اقول الصورة
العلمية انما هي آلة لملاحظة الشيء من حيث هو هو والمعلوم بالذات للامر الخارجي الآتي
في العلم الكلية والوجداني الامر الحاصل في الذهن منهما ليس مرآة لملاحظة ذي الوجه وذي
الكلية وانما ذلك في علم لا شيء بالكلية وعلمه الوجه فالصورة العلمية مرة لمشاهدة المعلوم اعني

الشيء من حيث هو هو في جميع انحاء العلوم والمعتبر عندنا في علم الكلية والوجه وجودا في علم الشيء
بالكلية والوجه وهي المرآتية بالقياس الى ذي الكلية وذي الوجه فالحق ان الموضوع له نفس الشيء
من حيث هو هو عينيا كان او ذهنيا وسواء كان حاصلا في الذهن بنفسه او بوجه مالا الشيء من حيث
الاكتناف بالعوارض الذهنية او الخارجية فان كثيرا من معاني الالفاظ ليست بموجودة في
الخارج كثيرا ليست في الاذهان كلفظ العدم وليس في الالفاظ تفاوت وعليك بالتأمل فيما
قلنا اسهل قوله وعلى الخارج آه المعتبر في حده لا خشية العنصة والجزئية لا خشية عدم العينية و
عدم المفهومية للمطلق وتمام الكلام مقامنا هذا بما قلناه في الحاشية فتدبر وقد تحقق مما ذكرنا
الجزئية بدون اعتبار اللزوم وهو كاف في دفع النقض المشهور ولا قبيل للحصر العقلي فانه واضح
بين النفي والاثبات وانما لم يذكر المنفي في العنوان قوله او عرفية آه اي بمنع تصور المعنى بدونه في
مجرى العادة فهذا اللزوم ليس بمعنى امتناع الانفكاك عقلا بل هو تلازم واتصال ينتقل
الذهن بسببه من المسمى الى اللازم فقد اختار مذهب اهل العربية حيث اعتبر اللزوم العرفي ايضا
اذ الذهول عنه واهمالة خطأ قوله قيل الالتزام آه لانه عقلي وكل عقلي منجور ونقض بالتضمن
اما اجمالا فبان الدليل يجري فيه مع تخلف مدلوله عنه واما تفصيلا فانه ان اريد بالعقلي المعنى
الصرف بلا مدخلية الوضع اصلا فالتضمن كذلك وان اريد العقلي في الجملة فالكبرى ممنوعة لان التضمن معتبر
عندهم لغة انه مجبور في جواب اصطلاحا بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المدلول عنه تضمنا
او التزاما بالاحتمال المعنى المطابقي المتبادر بل الواجب ذكر ما يدل عليه مطابقة وعلى جزئه
بالتضمن فالالتزام مهجور كلا وبعضا والتضمن كلا وبعضا وهذا مراد من قال ان الغرض
الاصلي في العلوم غالبا من المعرف والحجة والالتزام
لا اعتبار في شيء منهما فانه ليس مصرحا للمقصد قوله ويلزمها المطابقة آه
اعلم ان اهل العربية زعموا ان العلاقة مطلقا تالية للقصد والاستعمال

فالمقصد باب اللزوم عندهم بالاعتبار التقديري والمنطقيون لما كانت المطابقة عندهم بالقصد فاستلزامها بين لا شعوريته ويدل على العربية النقض بالتضمن والالتزام المتعبرين عند اهل المنطق اللهم ان يقصد واحد الدلالة القصدية ولا يرد على المنطقيين بهما على المعنى المختار عند اهل العربية لانهما مطابقان عندهم بحمل الوضع على ما يعم النوعي قوله والحق ان الكلمات اه وهي التي تدل بمادتها على النسبة وبهيئتها على اقترانها باحد الازمنة الثلثة ولهذا عدوها من الرابطة الزمانية وتوضيحه ان كان يدل على الكون في نفسه بل على كون شيء ما شيء ما مذكر لعدم الوجود الرابطي فانك اذا قلت في مثلا ابتدا ولا يفهم منه معنى محصل حتى تضم اليه كلمة اخرى لك اذا قلت كان ابتدا ولم تقف الذهن على معنى تام بدون الانضمام نهائي سبيل واحد لعدم دلالتها على الانفراد على معنى تام بل على نسبة هي حالة بين شيئين فلا يحكم عليهما وبهما قوله فكلمة والمشهور انها بصيغتها تدل على الزمان والنسبة الى فاعل وبمادتها على الحدث واعترض عليه بان اعتبار النسبة الفاعلية دون النسبة الزمانية واعتبار نفس الزمان دون الفاعل ترجيح بلا مرجح اللهم الا ان يقال اراد بالزمان الكون فيه لا الفسحة والحق ان معنا ما اجمالي يستقل بالمفهومية يفضل العقل الى تلك الامور الثلثة لانه مفرد فلا يدل على التفصيل وسياتي قوله وليس كل فعل عند العرب اه هذه المسئلة محركة الاذهان ولم يات احد بما يتعلق بطلوبها لا ذكيا ربل اجتهدوا في ايراد اسوياياه الفهم القويم شد الاباء وغاية تفتيشهم في هذا المرام ان الفاعل جزء المفهوم المخاطب والمتكلم يدل عليه التاء والهمزة والنون وليوبده امتناع تصريحه بعدهما الا تاكيد بخلاف الغائب ولما كان نظر العرب مقصورا على الالفاظ على خلاف منظور اهل المعاني عدوهما من الكلمات تامل قوله ومن خواصه اي بالقياس الى اخويه الا فقد يوجد في الظرف الشرطيات وبعض الشرطيات كقولنا زيد عالم الفيضة زيد ليس بعالم قوله من حروف جر اه نبه الامام على تلك الخاصة بان كلمة من ضرب في قولنا من خبر

فعل ما من حرف وفعل مع كونهما محكوما عليهما واجيب عنه بان الحكم هناك على نفس اللفظ
وهيئته دون معناه ومن خواص الاسم هو ما دون ذلك والتفصيل ان الاخبار اما عن لفظهما
فقط او عن مفهوميهما بان يعبر عنهما بغير لفظ الموضوع او باستعمالهما كما يقال
معنى الحرف غير مستقل
ومعنى الفعل مقرون باحد الازمان او لفظه مع ضم ضميمة كما يقال معنى ضرب غير معنى في وبه بالضمة وهو الاخبار
ممتنع وما سواه جائز قال في الحاشية وما قيل ان من هذا علم لما هو الحرف حقيقة وليس هذا حرفا بل هو
اسم وكذلك ضرب فليس بشيء فانه لم يقل به احد من علماء اللغة وكيف ما تزوج وكذلك في المهملات فتدبر
جنس مهمل كما لا يخفى على المتأمل وتدبر
كلما كذلك كما صرح به المصنف في المتن وليس على علماء اللغة البحث عن المنقول اليه فلا اشكال في الانتقاض
ايضا قوله والغرض التقسيم آخر الخ المفرد لا المفرد والمطلق والا لزم جواز كون الكلمة والاداة على تقدير
اتحادهما علما او متواطيا اشتراكا مع انهما لا يتصفان بالكلية والجزئية ولم يعتبر الاسم كما هو المشهور
لان الاشتراك قد يوجد في الكلمة والاداة ايضا على ما هو المشهور على ان المراد بمطلق اللفظ الدال
سواء كان اسما او غيره كما صرح به الشيخ في الشفاء قوله وان اتحد معناه آه اي مع اعتبار التشخص فيما وضع له
بالعدد بمعنى ان لا يكون له معان متعددة من حيث هو لك فلا يرد بالعلم المشترك فيما بعد هذا
وباسم الجنس المشترك على اقرب المتواطئ لك فهذا التقسيم بالقياس الى المعنى الواحد
كما ان التقسيم الثاني بالقياس الى الكثير قوله فمع تشخصه آه اي مع اعتبار التشخص فيما وضع له
فيكون جزئيا حقيقيا بحيث لو فرض كونه متصورا بنفسه يمنع هذا التصور عن تجويز تكثره فيسمى علما
فلا اشكال بالاعلام التي سمعناها غير مدركة بالحس وانما ادركت بالصور الكلية واما العلم الحسي فليس علما
في عرفنا بل هو باز الطبيعية بلا شرط شيء مع اعتبار الخصوص الذهني كما هو الحق فمعناه امر كلي
وانما اطلاق العلم عليه في الاحكام اللفظية لكونه مقدرا وذا حال موصوفا بالمعرفة والفارق منه

وبين اسم الجنس المشترك اعتبار الخصوصية الذهنية في العلم وبين التعريف بلام الجنس دلالته على التعين
بلا واسطة اللام بخلاف اسم الجنس قوله ويدخل تحته المضمرات آه فيه ان مفهوم الغائب قد يراد به
الجنس الاشارة البصرية وقد يكون اليه وجنبه بان مرجعه هو المذكور لفظا او تقديرا او حكما وهو
من حيث انه مذكور يراد خاصا لا يحتمل الشركة وكذا ما يشار اليه الحاضر سماعا او حضورا والذهن مالم
عليك ادخاله بالقياس على المضمر الشخصي على ان استعمال اسم الاشارة في الجنس على طريق المجاز مبني
ونفي فيه شيخي وبيان اسم الاشارة اذا اخذت بالقياس الى معانيها الكثيرة يلزم ضرورة ان
هذا التقسيم فانه بالقياس الى المعنى الواحد من حيث ان له معنى واحدا ليست من اقسام الثاني
لاعتبار تعدد الوضع في الاشتراك والنقل في غيره تامل قوله فان الوضع آه قد في الحاشية
قد يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا كوضع زيد لذاته وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضع
كل فاعل مرفوع لذات من قام الفعل به وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع اسم الاشارة
مثلا فان الواضع يلاحظ الامر الكلي لكن لا ان يوضع اللفظ بازائه بل ان يلاحظ جزئياته ويوضع
ذلك ثم يضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المندرجة تحته وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له
عاما كوضع الانسان لمفهوم كلي كذا قيل والحق انه داخل في القسم الاول اعني تحقيقه ان الواضع
ان اعتبر في الوضع مفهوما عاما بحيث يكون مرآة لملاحظة معان كثيرة فالوضع عام والا فخاص
ثم الموضوع له ان كان امرا واحدا كليا كان او جزئيا فخاص ولا يتصور عموم الموضوع له لا بمعنى كونه
كليا او هو خاص ولا بمعنى كونه ملحوظا بامر كلي كما هو في اسماء الاشارة وهو ظاهر واذا لوحظ كلي واحد
ووضع الاسم له كان مشتركا باوضاع متعددة كل منها خاص فيكون الوضع خاصا والموضوع له
كثيرا في وضع واحد غير معقول والاصح بتقسيم المصوالان بقية المتعدد الملحوظ بامر عام قد يوضع
متعددة بما هو متعدد ووضع اللفظ بازائه كالقوم والرجال وغير ذلك مما وضع لكثير غير محصور

بما هو كثير بخلاف اسماء الاشارة الموضوعة لكل واحد واحد فتامل وما ذهب اليه شريف المحققين
من انه اذا تصور الواضع معناها كليا وعين اللفظ بازائه يكون كل من الوضع والموضوع له عاما
فبعيد عنه اذ الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة ملحوظة باسم كلي الا ان يصطلح
على ان العبرة في الوضع انكان امرا عاما يسمى الوضع عاما سواء كان مرة لملاحظة امر آخر
او ملحوظا بنفسه ثم الوضع قد يكون نوعيا بان يعتبر العموم في جانب اللفظ وسواء تعين الواضع ان كل
لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين الدلالة بنفسه على معنى مخصوص مثلا ان يعين ان كل
لفظ يكون على وزن فاعل فموادات ما يقوم بها الفعل وهو مختص بالحقايق واما يختص المجاز فهو
تعين الواضع بان كل لفظ دل بنفسه على معنى فهو مع القرينة يدل على ما يتعلق بهذا المعنى كما في
الجملة المجازات ويحصل الدلالة وقد يعتبر في نوع العلاقة متعددة بحسب نوع العلاقة وشخص
وقد يتحقق التوضيح فالوضع النوعي في المجاز على نوعين كتمثيل المصنف لعموم الوضع والموضوع له بقول
الواضع كل فاعل هو موضوع لذات ثبت له قام به الفعل ملاحظة مبنية على عدم الفرق بين الوضع النوعي
والشخصي وبين الوضع العام الذي يعتبر فيه العموم من جهة المعنى دون اللفظ تفكر قوله
وحصروا التفاوت آه ووجه التشكيك منحصرة في الاقدمية والاولوية والشدة والزيادة مع
مقابلاتها وفسر الاقدمية بان يكون اتصاف بعض افراد الكلي به علة لاتصاف البعض
الآخر منه بذلك والاولوية بان يكون اتصافه به بتقضاء ذاته وقد يفسر باحقية البعض للاتصاف
به بهذا المعنى تنبيه دل جميع وجوه ما ذكر ان الاختلاف بالذاتية والعرضية داخل في الاولوية
ناظرا الى هذا المعنى الا ان يراد بالاقتضاء ما يعم اللزوم للعلة وامالاشدة فقد يفسر باكثر ظهورا
اما الكلي في البعض دون بعض وزيد المحققون ما يستوجب التشكيك في كثير من المعرفات
المعلوم ان ما يلزم بتاتيه من قول الاشراق لا يتصور ان يكون احد الفردين بحيث ينتزع

منه العقل باستعانة الوهم امثال الاضعف وتحليله اليها حتى ان الاوهام العامة الى ان
القوى منهما متالف القوام من امثال الضعيف وهي الازيد ايضا كونه تلك المشية الا ان
الامثال المنتزعة من القوى ليست متباينة لافي الوجود ولافي الوضع فان الشدة من عوارض
الكيف بخلاف المنتزعة من الازيد فانها متباينة اما بحسب الوجود والوضع معا او بحسب احدهما
فقط او الزيادة من عوارض الكم ثم مجرد اختلاف الافراد بحسب الشدة والضعف او الزيادة و
النقصان ليس تشكيكا بل هو من موجبات الاختلاف في مصداق المشتق من ذلك
الكلي هو المقول بالتشكيك كالاسود مثلا فان التشكيك في الكلي لا يكون الا بالقياس الى
المصدق هو عليه هو هو فانه المعتبر في صدق الكلي على الجزئيات وعليه مدار الكلية فالتشكيك
انما يجري في المشتقات دون المبادي بخلاف التواطؤ فقوله فلا تشكيك في المبهمات
اه اما انتفاء الاقدمية والاولوية عن الذاتي فلاستوائه بالنسبة الى ما هو ذاتي له بمعنى انه لا
يختلف بهما والا يلزم محمولية الذاتي والانقسام الى الناقص بالعارض لجواز ان يختلف بهما وادعى عليه
بان القوم نصوا على ان حمل العالي على السافل كالجنس المتوسط فان جنسية الانسان معللة
بحيوانيته فلو جعلت وسطا لثبوت اعم للانسان كان برهانا لميا نعم هذا صحيح في تعليل الذاتي
وحاصل امتناع التعليل بالقياس الى ما هو ذاتي له بامر خارج عنه وذلك لانه في كون البعض
واسطة في البعض ولا يوجب التشكيك لاتحاد الحيثية التي هي مصداق الحمل وان المراد بالمعلل
المقسم لا المطلق فتدبر وا بانتفاء الاخيرين فلان الاشد والازيد ان اشتملا على شيء
ليس فيما يقابلهما او لا وعلى الثاني لا يكون مبينا فرق وعلى الاول فاما ان يكون مقوما
بنسبة مبينهما فلا يكون الاضعف والانقص من ذلك المبينة او لا فليس للاختلاف سبيل الى
المعرض ولا يلزم في العارض على هذا الشق المخالف كذا نقل عن المعلم الاول للحكمة اليمانية
بقي قرأ اه

وقيس عليه باختيار الثاني من الاول بانا لانسلم عدم الفرق لجواز ان يكون لذات واحدة مراتب
متفاوتة متشرعة عن نفس ذلتها من غير اعتبار امر مبهما خارج عنها منحصر بعض تلك المراتب يكون
اشد بالقياس الى اذاتها الواقعة في مرتبة الضعيف ولا ينقبض العقل عن تجويز كون الشيء الواحد
مناطا لانتزاع الامور المختلفة بنفسه انه كالوجب لذاته بالقياس الى صفاته المختلفة اقول فلايخ
اما ان يكون المراتب التي بحسبها الشدة متنزعة عن تلك الذات حال كونها في المرتبة الضعيفة
فالاضعف هو الاشد والا فلا يكون الذات مناطا ومعيارا لانتزاعها واما الواجب لذاته فهو
وجود واحد وكل كمال له من الاوصاف الجمالية والجلالية واحدة اعني جهة
التقرر الوجود اذ كل جهة من جهاته راجعة الى تلك الجهة التي هي وحدة نازلة منزلة جميع الجهات
الخاصة الصادرة عن الواجب بالذات بانية حيثية كانت من تلك الحيثيات عند استحقاق اطلاق
الاسم الموضوع لتلك الحيثية عليه بحيثية الوجوب الذاتي فلا ينفك عنه شيء من كمالاته في شيء من سائر
كمالاته والاختلاف بحسب الاضافات لايجدي لفعا وتحقيق المقام ان التشكيك انما يجري في الكلي
انما هو باعتبار صدقه على الافراد وما طاة لا بحسب المفهوم الواحد بحت فمناطه وجود التفاوت
حينئذ في مصداقه ومنشأه اما تزاعه ولما كان مصداق الجواهر بالنفس تمام حقيقة لرسخ حيث هو
فلا يتصور فيها التشكيك الا على خلاف سنة العرضيات فان مصداقها حيثية خارجة عن الذات
فيجوز الاختلاف فيها بحسبها كالوجود فان مصداقه في الواجب بحاله ذاته وفي الممكن بسائر
الى الجاعل والاسود فان مصداقه قيام المبدء وهو يتفاوت بحسب شدته وضعفه بان يقوم بالمعروض
شديدا اشد وبالاخر اضعف وهما شتى كان في الطبيعة الجنسية كالسواد مثلا واختلافها بالفصول
المنوعة تشدد هما او الشدة لضعف يستندان اليها فيكون المفهوم الواحد المستفق منها كالاسود
مقولا بالتشكيك بالقياس الى مصاديقها بحسب اختلاف المبادي القائمة بها وبهذا يندفع ان

السوادين ان اختلافا في نفس مهية السواد وجزء لها فيلزم التشكيك في الذاتي او في امر خارج
عارض هو خلف وهكذا في هذا العارض فيفيد التشكيك لسواد ايضا اما ان يختلفا في المهية فلا يتفقان
بحسبها او في العارض يلزم الخلف او اختلافهما فلا يتفقان في شدة احدهما وضعف الآخر لان المهيات
المتباينة لا تتساوى بينها بالشدة والضعف فان الحركة لا تتقاس الى السواد بالشدة والضعف وحينئذ
الدفع انهما مختلفان بالمهية لاختلاف لوازمهما والتحقيق ان الاشخاص الكثيرة في كل مرتبة من مراتبها
دلالة ما يلزم اتحاد البياض الصرف مع السواد الصرف بالمهية بحسب اتحاد المراتب المتوسطة بينهما وليس محمد
اختلافهما بحسب الشدة والضعف تشكيكا في الجنس لعدم استجابة اختلاف مصداق ذلك الكلي كالسواد
نعم من موجبات كون الاسود مشكلا كالحصول التفاوت في مصداقه والمهيات المتباينة بالنوع
المتشاركة في الجنس يقاس بعضها الى البعض بهما من غير لزوم التشكيك في الجنس فتفكر واقول وبالله
التوفيق ان الاسود مثلا مصداقه قيام نفس السواد الذي هو ماخذه مع غول اللحاظ عن كونه اشد
او اضعف فلا تفاوت في مصداق البياض كالسواد ثم ان الشدة والزيادة ليسا من وجوه التشكيك
حقيقة لعدم استجابتهما اختلاف المصداق للكلي والمابه التشكيك هو منه بحسب الشدة والضعف و
الزيادة والنقصان اذ لا يتصف بهما الا الفرد لا المفهوم الكلي الواحد ذاتا كان او عرضيا
لاختلاف الاشد والاضعف بالمهية والزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث ينعنيه
المقداري لا المفهوم الكم من حيث هو هو فاختلاف انواع الجنس الواحد بالشدة والضعف المستندين
الى الفصول المقومة لها واختلاف اشخاص المهية النوعية بالزيادة والنقصان المستندين الى
العوارض لا يوجب الاختلاف في مصداق الجنس والنوع او في هويتهما بحسبهما وبين ظن
انهما من موجبات الاولوية فان من قام به السواد الشديد احق بان يقال له الاسود بالنسبة
الى معروض السواد الضعيف فليس بشئ اذ حمل الاسود على كل منهما قيام نفس السواد على السوادين

مع[1] عزل النظر عن خصوصية كل منهما بالاشدية والاضعفية فانهما ملغاة لا مدخل لهما في صدق
الحكم بالاسود وانما الاولوية بالنظر الى الخصوصية على ان[2] مثل ذلك يجري في نفس السواد البضه
بالقياس الى السوادين فان الفرد الاشد متحقق واولى بان يحمل السواد عليه بالنسبة الى الفرد
الاضعف فانه بحيث ينتزع منه امثال الاضعف وفي هذا الحكم السواد الاسود لو كان السواد
ضبسا لهما وعرضا عاما كما قيل فالقول[3] الفيصل ان وجوه التشكيك منحصرة في الاقدمية والاولوية
بل في الثاني وجوهريات[4] الاشياء لا يقبلها بخلاف العرضيات كما سبق نعم ههنا سواد اضافي
يلحق الحقيقي في مرتبة[5] خصوص الفردية فيكون اشد واضعف فالمشتق منه يختلف مصداقية بالشدة
والضعف وهو الفرد بخصوصه وما ذهب اليه الشيخ الالهي والرواقيون من كون الجواهر من العالم العقلي
اقوى جوهرية من جواهر الادنى الجرمية والحيوان الذي حواسه اكثر ولفسه على التحريك اقوى كالانسان
اشد واتم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ليس من الشدة
والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في الكم تفاوت بالكمال والنقصان في نفس
المهية فليس[6] بشيء فان هذه الاختلافات مستندة الى العوارض سواء كانت للجنس
كالفصول او للنوع على ما حققناه فان قلت[7] اليس من المتبين ان استناد المهية من
حيث هي هي الى الوجود والى الفاعل ليس بوجوب ان يكون مصداق حمل الوجود عليها هي
بهية الاستناد الى فاعله كما هو عند القائلين بالجعل المؤلف فما ظنك انه اذا صار الشيء بسبب
قوامه واصله فانه مستند الى الجاعل في ان مصداق حمل فانه عليه ليس بنفسه بل من حيث
الاستناد الى الجاعل من حيث الذات فالجوهر الاعلى اذا وجد الجوهر الادنى بالجعل البسيط
فيصدق[8] حمل الجوهر على الاعلى منه من غير اصطبار حيثية زايدة ام وعلى الادنى منه من حيث الاستناد
اليه كما في الوجود من غير فرق قلت[9] ان خلط الذات والذاتيات لا يكون لعلة فاعلية ام

---

[1] غزل النظر عن خصوصية كل منهما بالاشدية والاضعفية فانهما ملغاة لا مدخل لهما في صدق
[2] مثل ذلك يجري في نفس السواد البضه
[3] فالقول الفيصل ان وجوه التشكيك منحصرة في الاقدمية والاولوية
[4] وجوهريات الاشياء
[5] في مرتبة خصوص الفردية
[6] فليس بشيء
[7] قلت
[8] فيصدق حمل الجوهر على الاعلى منه من غير اصطبار حيثية زايدة ام وعلى الادنى منه من حيث الاستناد
[9] قلت ان خلط الذات والذاتيات لا يكون لعلة فاعلية ام

ذ الحاصل بفعل نفس هيئة الانسان مثلا ثم موضوعية الانسان وحيوان لا يحصل مولف اه
فالانسان الانسان او حيوان لا يحتاج حينئذ الى الحاصل من حيث الخلط التفس النظر الى
الهيئة من حيث هو ممتنع الانسلاخ عن ان يكون بعينه لحاظ ذاتيا تها بخلاف الوجود فان
مصداقه نفس هيئة الموضوع المتقررة لكن لا بنفسها بل من حيث انها صادرة بنفس تقرر
من الحاصل او هو من العوارض التي لا يطابقه الشيء الا باعتبار التقرر ولما كان تقرر الممكن لا بنفسه
بل من حيث العمل فمحمولية المصادق في الوجود يرجع الى حيثية الصدور فان قلت اجزاء الزمان متوافقة
في الهيئة وهي الزمانية فكانت من افراده ايضا كما انها من العوارض مع ان البعض منها مقدمة
على البعض بالذات دون سائرها انما يتصف بذلك التقدم لو سلم فيكون الزمان الذي
هو نفس حقيقتها مقولا عليها بالتشكيك قلت التقدم الذي يعد من جملة التشكيك ما هو العلية
دون ما هو بالزمان ولو سلم فالتفاوت بينهما بالتقدم والتاخر انما هو بحسب الهوية لا في
صدق الزمان عليها قوله وان كثر آه اي في هذا المستعمل فيه وضعا او مدونة على طريق الاقدم
قوله ابتداء اي بلا تخلل النقل فالمنقول ايضا موضوع ولهذا قيد ان المجازات المشهورة
من قبيل الحقايق فان الوضع يعين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة والعلم بالتعين
يكفي فيها فان كان ذلك من تلقاء الجمع المتفاوض والكان من الشارع فشرعي والكان
من طائفة مخصوصة كاهل الصناعة فعرفي خاص او العام والمجاز لم يوضع بازاء كل منها قوله
والمتبادل آه اي هو مستلزم من الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في غير ما وضع له بلا اعتبار العلاقة
وضع جديد من اختيار خلاف ذلك فلعله نظر الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار
والتقييد بالصحيح احتراز عن الغلط كاطلاق الانسان على الفرس من غير قصد الوضع
الجديد قوله والحق انه آه بل اللفظ المشترك واقع في اللغة فيه لا يفقد الغرض من

وقد فات معه ان معدات آه ان المتقدم معدات من الحاصل الوجود في الجملة المتقررة بنفسها بل
ان الحاصل من شرائط تقرره من الحاصل الوجود في الجملة فلا يلغط
قوله فان قلت آه الموجود في الخارج هو المركب فما معنى
قوله ثم اعلم ان اجزاء الزمان آه ان افراد الزمان متشاركة في الزمانية
وهي امر واحد بالنوع فهي متشاركة في الوجود الذي هو الحاصل بالفعل
قوله ثم اعلم ان اجزاء الزمان آه ان افراد الزمان متشاركة في الزمانية
وهي امر واحد بالنوع فهي متشاركة في الوجود الذي هو الحاصل بالفعل
قوله ثم اعلم ان اجزاء الزمان آه ان افراد الزمان متشاركة في الزمانية
وهي امر واحد بالنوع فهي متشاركة في الوجود الذي هو الحاصل بالفعل

الوضع مكون مثلا بالتفاهم اقول لغم لولا القرينة والاصح وقوعه حتى بين المتضادين كالقرء
وهو بمعنى الحيض والطهر بين المفسرين كما مر ولا شك ان هذا القرء بمعنى الحيض اشهر بين اهل اللغة ١٢
للحيض اشهر باجماع ارباب اللغة وقد نقل ولم يقع لجلبت الشر المكاني من الاسماء لعدم
وهذا على رواية المشترك ١٢ الصالح
تناهيها على خلاف الالفاظ فانها متناهية لتناهي من الحروف لعدم البعض في البعض
بمراتب متناهية فيفوت غرض التعلم والتعليم اعلم ان سبب وقوعها اما الابتلاء او الامتحان
الكائن الواضع سواء قصد الابهام او الغفلة عن الوضع الاول او لاختلاف الواضعين
الكائن عموم قوله لكن لا عموم فيه بحقيقة لان العالم بوضع وضع كثير غير مستعمل فيه
عند بعض المحققين ١٢ عند جمهور المحققين ١٢ منه
الا الاشتراك المتنازع فيه ١٢ منه
فيه عموم كما هو مذهب الشافعي او لا كما هو مذهب ابي حنيفة ثم بعد كونه عاما فذلك اما بطريق
الحقيقة كما هو مذهب طائفة او بطريق المجاز على ما هو رأي اخرى والى هذا اشار بقوله لكن
لا عموم فيه بحقيقة اقول تحرير محل النزاع انه هل يصح ان يراد المشترك في استعمال واحد كلا واحد
من معانيه بان تتعلق النسبة بكل منها او لا ممن الجمع لا بالمجموع من حيث هو مجموع ايضا بان
يقع مثلا رايت العين او العيون بصيغة الجمع بناء على ان الاختلاف في الجمع كما هو في
المفرد على ما قيل وحقيقة يجوز في الجمع وارادة بعض المفرد وبعض ارادة كل واحد من معانيه قيل لا يجوز وقيل
يجوز وقد يخص الجواز في النفي فقط ثم اختلفوا فقيل حقيقة وقيل مجاز وعن الشافعي انه ظن في كل واحد
بسبب الحمل عليها عند التجرد عن القرائن ولا يحمل على احدها الا بقرينة وهو المراد بعموم المشترك
والمحققون من علمائنا وهو الحق انه لا عموم فيه بحقيقة لانه ان وضع لكل واحد بشرط الانفراد
فظاهر لم يوضع للمجموع والا لم يصح الاستعمال في الاحاد حقيقة اصلا مطلقا مع غول النظر عن
الامتناع والا فمراد علان الوضع تخصيص اللفظ للمعنى بحيث يقتصر عليه ولا يراد به غيره
عند الاستعمال فكل وضع يوجب ان لا يراد به الا ما ذا فاعتبار كل من الاوضاع بانفراد

ولا مجاز اذا قول فلا بد من قيد الاستعمال في تعريفهما فيه بذا بخلاف المرتجل فانه يكفي
فيه مجرد النقل والتعيين قوله ولا بد من علاقة آه والا فهو وضع جديد اعلم ان اعتبار معنى
العلاقة في المنقول ليترجح هذا الاسم على غيره من الاسماء وفي المجاز لصحة الاطلاق فيطلق
على كل ما يوجد فيه ذلك المعنى فلا يطلق الصلوة مثلا على كل ما فيه معنى الدعاء بخلاف الاسد
وفسر وبا بتصال المعنى الثاني بالاول وقد ضبطها بعض المحققين في تسعة الكون على الاول
اليه والاستعداد والمقابلة بالجزئية والطول والسببية والشرطية والوصفية وهي في الاستعارة و
ضبطها ابن الحاجب في خمسة الكون والاول والاشتراك في الشكل في صفة ظاهرة المجاز
مثل جرى الميزاب والمشهور انها منحصرة في خمسة وعشرين نوعا احد منها للاستعارة و
هو علاقة التشبيه الباقي للمجاز المرسل اعلم ان مناط المجاز على مقصد اللازم من الملزوم و
هو اصل واللازم فرعه فان كانت الاصالة والفرعية من الجانبين يجري المجاز من الطرفين
والا فالمراد باللازم ما ينتقل الذهن اليه من الملزوم في المجاز على ما بينه علماء الاصول
والبيان خلافا للمنطقيين قوله فان كانت لتشبيهما آه التشبيه في اللغة الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى وهي نحو قاتل زيد عمرو او حاربني زيد وعمرو وفي اصطلاح العلماء هي
تلك الدلالة بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا المكنية
كما في نشبت المنية اظفارها ولا التجريد كما في لقيت بزيد الاسد فيه خلاف للسكاكي وشلوا
لها بقولهم زيد اسد قوله فاستعارة آه وهي اما مصرحة وهي اطلاق اسم المشبه به على
المشبه فان كان المستعار منه اسم جنس اي غير مشتق فهي اصلية والا فتبعية ثم ان
لان تحقق حسا او عقلا فتحقيقية او تخييلية ثم ان لم يقترن بما يلائم المستعار له او منه فمطلقة
والا فان اقترن بما يلائم المستعار له مجردة وبما يلائم المستعار منه مرشحة واما مكنية الم

فيصرح شيء من الاركان غير المشبه ودل عليه بقرينة كما يفيض بالمشبه بالاسد فيقال شاهدت بحرا يخطب
ويجود وهاته وتيه انه استعارة والكناية لفظ قصد به ما هو معناه في الحال مع جواز ارادة معناه الاصلي
عما للبيان وقد الخطيب اللفظ المراد به لازم ما وضع له داخلا كان او خارجا ان قامت قرينة
على عدم ارادة الموضوع له فمجاز والا فكناية فمناط المجاز والكناية على الاستقال من اللازم
الى الملازم اذ اللازم بما هو لازم لا يدل على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جايزة في الكناية
دون المجاز قوله ولا يشترط سماع الجزئيات اه يعني ان الاعتبار في التجوز لوجود الاتصال المعلوم
نوعه في استعمال العرب هذا معنى قولهم في المجاز وضع نوعي وهو مناط صحة الاستعمال والاشتراط
اعتباره بشخصه حتى يجب النقل لعينه عن اهل اللغة في آحاد المجاز كما تنبه عليه ابن الحاجب
على غير الانسان الطويل ولم اعلم ان عدم الاطلاق لغوات المشابهة بما له مزيد اختصاص
بالمشبه به كالشجاعة بالاسد ولعل الجامع ليس محرد الطول بل مع فروع وتمايل فيها اليه
على المختار ان الاستعارات البديعة التي لم يسمع باعيانها من اهل اللغة من فنون البلاغة اجماع
المحققين قوله وعلامة المجاز اه اقول يعرف المجاز بتصريح اهل اللغة باسمه او بصحة النفي
لنفس الامر وحيائذ فالغير عند الجر ومن القرينة على عكس الحقيقة واطلاقه على بعض معناه كالدابة
على الحمار قوله النقل المجازي اه قولي الخشية لانها اغلب من الاشتراك بالاستقرار المظنون
الحاق المشكوك بالاعم الاغلب والفرق ان المجاز قد يكون اغلب فان تولك اشتعل الراس
شيبا ابلغ من شيب وان الاشتراك يخل بالتفاهم عند خفاء القرينة على خلاف النقل والمجاز ثم
ان الحقيقة اذا كانت متعارفة فهي اولى بالاتفاق والا فان استعملا مع تعارف المجاز فقديم
المجاز اولى وان الاستاد الحقيقة اولى لان الاصل لا يترك الا للضرورة قوله المجاز اولى
لانه ابلغ واوسع اعلم ان الكلام قد يكون خاصا فقط بالمقدور به او صلاحيته



للشعراء اصناف البديع كالتجنيس والتسجيع والمقابلة وغيرها وقد يكون اختصاص بعناه بالتعظيم او التحقير او الترغيب او زيادة البيان او تلطف الكلام او مطابقته لتمام المراد وهو اداء المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بتركيب مختلفة في وضوح الدلالة وخفائها وهذه المعاني كما قد لا يحصل من الحقايق لا يحصل من المنقولات قوله اما الفعل آه لان المجاز في المشتقات متبعية وقوعه في المبادي كما يقع الحال فلطق فاستعير النطق دالا للدلالة ثم الناطق للدال وكذلك في الادوات لبعد الوقوع في المتعلق كالام مثلا فيستعار او للتعليل الذي هو متعلق معناه للتعقيب ثم لو اسطتها لاستعار اللام له والمراد بمتعلق معناه ما يعبر عنه عند تفسير معاني الحروف كما يقع من للابتداء والى للانتهاء وفي نظر فيه هذه ليست معانيها والا كانت اسماء بل انما هي متعلقات معانيها حيث انها راجعة اليها بنوع استلزام قال الامام المجاز بالذات لا يوجد في الاعلام ورد عليه المصنف بانه ماذا يقول في مثل قولهم لكل فرعون موسى تامل قوله مع اتحاد المعنى آه المراد ما وضع له فيخرج اللفظان المشتركان في غيره قوله في الحاشية وهو بخلاف التابع فان التابع لا يستقل بالافادة بدون المتبوع بل هو مهمل ايضا يشترط في التابع ان يكون على زنة المتبوع كشيطان وبيطان هذا كلامه ونحو عطشان ولطشان فان لطشان لا يفرد بالذكر ولو افرد لم يدل على شئ اما قوله ابن دريد سالت ابا حاتم عن معنى قولهم لطش فقه ما اردى ما هو بخلاف عطشان والتاكيد المعنوي والحدود والحدود ايضا بخلافه او الحد يدل على المفردات باوضاع متعددة بخلاف المحدود واما التاكيد فقوله لتكثر الوسايل آه اختلفوا في وقوع الترادف فنفيه الاكثر لغلبة الوضع عن الفايدة لان الواحد كاف للافهام والاظن منه مرتبن باب اختلاف الذات والصفة او صفتها او الصفة او

صفتها والاصح وقوعه كما يجلوس والعقود والاسد والضفدع كما يدل عليه النص باللغة والفائدة التسوية في التعبير لكثرة الذرائع الى المقصد وتيسير النظم والنثر وغيره من انواع البديع كالتجنيس مثلا قوله فلا يجب فيه آه قد في الحاشية هل يجب صحة اقامته كل من التراويح من مقام الاحرام لما مضى حال التعداد من غير عامل ملحوظ اه مقتضى الصحة الاتفاق واما في حال التركيب فقيل يجب وهو الاصح عند ابن الحاجب وقيل لا يجب صححه الامام في الحصل وقيل يجبان كانا من لغة واحدة والا فلا اقول لا خفاء في ان المدعى لو كانت نفس الصحة في الجملة فلا يتصور فيه خلاف ولذا جعل محل الخلاف وجوب الصحة ولذا مهما فرق توجيهها استدل بانهما لو امتنعت الكلام البالغ بالضرورة وهما من باب اتحاد المعنى وهو ربط الاية واحدة منهما او من باب تعلقه بالتركيب وهو ايضا منتف لانه للاخير فيه او اضح واجاد المقصد وذلك معلوم من لغة واحدة لا بهما انه لا يجب والكلام من لغة واحدة فان اصناف البديع قد تحصيل من احدهما فقط فيصح ضم ذلك في التركيب ودون الاخر فصحة القصد من العوارض اللاحقة للالفاظ دون المعاني ما بوجه خارجة ويؤيده قولهم صلى الله عليه ولا يقولون في موضعه وعاليه اذا استعمال الدعاء مع على لفيد التضرع بخلاف الصلوة قوله هل بين المفرد آه والجمهور على نفيه بناء على اعتبار اتحاد نوع الوضع في التراوف وفي المفرد وضع شخصي وفي المركب نوعي او للتفاوت بينهما بالاجمال والتفصيل وهذا الوجه احسن لان وضع المفرد ايضا قد يكون نوعيا كما في المشتقات قوله ان قصد به الحكاية آه الواقع هو المحكي عنه والمشهور انه عبارة عن النسبة بحسب وجودها في لفظها ولذا قيل لا يجب التغاير بين الحكاية والمحكي عنه بالذات فان النسبة الملحوظة الموجودة في محسوس لحاظ العقل الخ انما هو وجودة في لفظها مع عزل النظر عن تلك الخصوصية كانت صادقة او لا وهذا معنى قولهم المعتبر في صدق العقود مطابقة نسبتها الذهنية للنسبة الخارجية والمراد الخارج عن خصوص اللحاظ وتعقل الذهن لا ما يتبادر منه ان خارج ظرف نفس النسبة المقصود بالوجود



نفس صيرورة الذات في ظرف ما فكيف ينساق عنها فيه وما اتفق عليه ارباب التحقيق وهو
ان المحكي عنه وصدق الحمل في العقود الحملية هو كون الموضوع في نفسه بحيث يصح عنه الحكاية بانه
هو المحمول الذي هو وهذه الحيثية تختلف باختلاف نحو الحمل وسيجيء تفصيله الشر ومعنى قولنا زيد قائم
في نفس الامر انه في نفسه بحيث يصح انتزاع القيام عنه فلم يكن ثمة فارض ولا فرض وفي
العقود الشرطية هو كون النسبتين في نفسهما على هيئة لها صحة الحكم بالاتصال والانفصال
وهذه الهيئة ايضا مختلفة باختلاف نحو الاتصال والانفصال من اللزومي والعناد وغيرهما
فعلى هذا يجب المغاير الذاتي بين الحكاية والمحكي عنه فان الحكاية لنفس مفهوم القضية لا بحقيقتها
والهيئة معتبرة في المفهوم والمحكي عنه هو مصداقها وهي خارجة عنه قوله ومن ثم وصف آه فان
مناط الاتصاف بها هي الحكاية اذ الانقاش اذا تقمص بشحاني اللوح من غير ان يقصد به
النقل عن شئ لا يجري عليه الاعتراض لعدم المطابقة على خلاف ما اذا قصد به الحكاية
فالصدق مطابقة الحكاية لما يحكى عنه والكذب عدمها على ما شاع وهي فلا سبيل للعلوم
التصورية اليها وما يجري فيها كيف تتحقق هناك المطابقة لما تقصد تصوره واما بمعنى مطابقة الصور
لما هي صورة له فهي تعم الكل ولا سبيل لمقابلها الى شئ من العلوم ومن ههنا يستقيم قولهم كل
موجود ذهني موجود في نفس الامر وانها عبارة عما يفهم من القول بان الامر كذا في نفسه
كما هو الحق وهذا المعنى سيمر بك ما نبهنا عليك في المعلومات التصديقية سابقا بل عينه
وتصديقها انها عبارة عن المبادي العالية قولنا الباري موجود في نفس الامر صادق مع انه
ليس معنى موجودا في الاذهان وجوده لهو فيها بنفسه لانوجب ان يكون هذا العقد المنعقد موجودا
فيها كيف وسر من العقائد الحكم صادقة فيما ما ظنك بالاذهان العالية فقد سر وتصديقها انها
عبارة عما تقتضيه الضرورة والبرهان ولا يخفى عليك ان كثيرا من النظريات يحكم بصدقها

في نفس الامر ولم يوجد البرهان والاتفاقيا البتة كالحدسيات فتدبر قوله فتقابل الصادق
او وهذا الاعضال ليس موجودا عند المحققون بالجملة الاسم وغيره ان الفصل الصادق تبعه واحدة بالصدق
والكذب معا مع انه يلزم من قول المقابل كلامي هذا كاذب منشأ الى نفس هذا العقد فان
صدقه يستلزم كذبه وبالعكس اجاب عنه جلال المحققين بانه لئن سلم ان كان ينشأ منها ثبوتا
الحكاية للمستوجبة للمغايرة الذاتية بينهما وبين المحكي عنه لما عرفت فليس من التحقيق لديك
وجوب تقدم المصداق على ما هو مصداقه وان المحكوم عليه يجب حصوله وتقرره قبل الحكم بهذا
العقد تحصيل يتقرر بعده فلا يكون لبعض خبرا والشاء والمنحصر فيها هو الكلام المعمل قوله
والحق انه آه قد يقرر في تقريره انا نختار صدق هذا العقد الموضوع بالحقيقة مجموع هذا العقد
الملحوظ اجمالا فيلزم اتصافه بالكذب على الاجمال ومفروض الصدق هو المفصل اقول انما
الاتصاف بالصدق والكذب بالنسبة التفصيلية الحاكية دون الاجمالية المحكي عنها فلا تصور
اتصافها بالكذب على ان الكذب الذي هو من اوصاف المحكي عنه وتقابل الصدق بمعنى
الحق عبارة عن عدم كون الواقع مطابقا لما هو واقع له وهو يستوجب عدم مطابقة ذلك الامر
للواقع لوجوب التعاكس فكيف يفرض صدق هذا العقد مع كذب الواقع فقط فالصواب
ان يختار كذب هذا العقد لانتفاء المحمول عن الموضوع وهو المجمل بناء على انهما من شئون النسبة
التفصيلية فتدبر في الحاشية هذا كما انه جواب عن الشبهة لك جواب عن جواب المحقق الدواني
البغ يعني باثبات المغايرة بين الحكاية والمحكي عنه بالاجمال والتفصيل كما في قولنا كل محمد
فانه من جملة جزئيات موضوعه فالحكاية في هذا العقد تحكي عنها والفرق بالاجمال والتفصيل
وانت خبير بانه لا يتوجه عليه فان المحقق انما اجاب عنه على تقدير جعل الموضوع المتقابل
بهذا النفس هذا العقد التفصيلي وعليه بناء هذا الاعضال فانما الجواب جواب المحقق

قوله فاحمل الاشكال بجميع تقاريره ومن جملة تقريراته ان قول القايل كلامي في هذه
الساعة كاذب لم يقل في تلك الساعة الا بهذا الكلام فهو من افراد موضوعه بل ليس لفرد موضوع
او موجود الا بما خصوصية يستوجب كذبه وبالعكس اجابة المعلم الاول للملكة اليمانية ان نفس
هذا العقد انما يكون فردا للموضوعة من حيث انه طبيعة الكلام في هذه الساعة مع قطع
عزل النظر عن خصوصيته اي من حيث انه محمل وفيه خصوص هذا المحمول فان ذلك مناط
خصوصية الفردية لا معيار سنخيتها واما ما بحسبه سراية الحكم على العنوان الى ما هو فرد منه انما هو
سنخ الفردية لا خصوصها اذ اعتبار الخصوصية غير اعتبار الفردية انما استلزام الصدق
والكذب وبالعكس بالنظر الى خصوص المحمول لتفكر فانه دقيق ولا يخفى عليك ان هذا الجواب
لا يجري في الشخصية مثل كلامي هذا كاذب على ان الحكم الثابت للفرد بحسب سنخ الفردية
يستلزم ثبوته له من حيث الخصوصية والا لم تعد الحكم من الوسط الى الاصغر بخصوصه ولم
يعقد القانون معرفة الحكام فرتبات موضوعه بخصوصها فيلزم كذب هذا القول وصدقه
معا من حيث الخصوصية وهو مح ومناط الاعضال انما هو اجتماع الصدق والكذب
في امر واحد بالنظر الى خصوصية فتدبر قوله من حيث تصوره اي يكون سبب تجويز الكثرة
وامتناع مجرد التصور والادراك بناء على ان الاختلاف بالكلية والجزئية لا خلاف نحو
الادراك دون المدرك فالشيء المدرك بالحواس جزئي ويدرد بها كل وليطمئنه كلية الماشي
ونحوه فان ادراكها لا يمنع فرض الكثرة بخلاف العقليات وهذا هو المراد لمن قال انها صفات
للعلم لا يعني انها من العوارض اللاحقة للصورة العلمية اذ الموصوف بالحقيقة هو العلوم
باعتبار نحو العلم فهو عارض للاتصاف وما اعضل على البعض من انه يلزم حينئذ انه لا يدرك
المجرد ذاته المخصوصة على الوجه الجزئي المغير عن المحسوس وهو خرق الاجماع مزيف بان

ذكر الحواس تمثيلا للحصر على ان المنظور اليه هو العلم الحصولي دون الحضوري واسكان ادراكه
مجرد آخر بالوجه الجزئي غير مسلم تحقيقا ان علم العرشي فيكون مارتسام صورة مخلوطة بالعوارض
المادية كالوضع والشكل واللون وغيرها وهذا النحو من الادراك انما يكون بمدينة الحواس
وهي مفقودة في المجردات وقد يكون لعنوان كلي لا ينطبق في نفس الامر الا على ذات
مخصوصة كما اذا ادركنا زيدا مثلا بانه انسان مخصوص عالم طويل ابيض ابن فلان مع غير
ذلك من القيود فهذا المفهوم وان كان صالحا لان ينطبق في الوجود الا على زيد مثلا لكنه كلي نظرا
الى مفهومه مع عزل النظر عن الواقع فادراك المجردات والمركبات مادية كانت او مجردة يجوز ان
يكون من هذا القبيل فالحصر في الحواس تحقيقي لا تمثيلي فقد بان ان التعين الذي هو مناط الجزئية
غير ما هو مبدء الامتياز عما عداه بل كونه بحيث يمتنع فيه فرض الكثرة وهو حاصل من نحو الادراك
ويلحق الصور الذهنية دون الاعيان الخارجية فان الحمل والانطباق وما يقابلهما من شان
الصورة فقط لا الاعيان الخارجية والثاني يحصل بالوجود المقتضي للاعيان الخارجية ولما
في الاذهان من الصور العلمية فتفكر لتفكر اصاد قوله كالكليات الفرضية اه للكلي ملئة
معان فيقرر لما يصدق على الكثيرين بالفعل او لما جاز ان يصدق عليه لما لم يمتنع بفرض
تصوره من فرض الشركة فيه وكلية الكليات الفرضية بهذا المعنى قوله فمحسوس الطفل
اه جواب سوال مقدر وهو ان الصور الخيالية من البيضة المعينة والشبح الحاصل بضعيف
البصر قابلة للاشتراك عند الذهن وكذا محسوس الطفل في مبدء الولادة اذ هو لنقصان آلة
لا يقدر على اخذ الصورة عن المادة بخصوصها فيرتسم في خياله صورة لا يتميز بها اياه وايا غيره
فينطبق تلك الصورة على الكثير مع انهم عدوها من الجزئيات واجاب عنه المصنف بان المراد
صدقه على الكثير على وجه الاجتماع دون البدلية والانفراد وهو المتحقق ههنا وفيه ان الطفل

لا يدرك الكثير بل تلك الصورة من حيث هي عنده غير قابلة لها فهو مزلف بانه لا مدرك
للكثرة ولا تحققها في الاتصاف بالكلية وليست الكلية بالقياس الى شخص دون شخص
بل مناطها ان يكون المفهوم في نفسه صالحا لان يصدق على الكثير ثم انطباق الصورة
الخيالية على الاعيان الخارجية انما هو اذا كانت متشابهة عند الحس واما على الافراد المفروضة
فيجري في الصورة الخيالية كلها وكذا الوهمية لتجردها عن المادة تجردا ما وتحققه ان المدرك
بالحس النظر لمقارنته بالمادة وعوارضها في العين بحقيقة هويته بائنة عن الشركة مطلقا واما المدرك
في الحس الباطن لتجرده عن المادة نفسها تجردا ناقصا بحقيقة هويته بها يمنع الاشتراك على وجه
الاجتماع دون البدلية فان مراتب المدركات بالحواس الباطنة متفاوتة في التجريد ففي الاكثر
تجريد عن عين المادة الخارجية على شرط خصوصها بالعينيات من حيث علاقته وضعته منها ومن جاعل
القوة الحاسة والاكتناف بعوارضها المختصة بها وفي المتخيل تجريد آخر عن تلك العلاقة ايضا
بالنسبة الى المادة الخارجية اذ الصورة المكتنفة تلك اللواحق لعينها متمثلة في الخيال مع
غيبوبة المادة عن الحس في الموهم تجريد آخر اذ مدركات الوهم معان غير محسوسة متعلقة بالشيء
الجزئي الموجود في المادة ولكن على اشتراط مقارنتها للصورة المحسوسة او الموهم لا يكون
مدركا بانفراده بل انما يدرك بمشاركة من الحس المشترك وفي المتصل تجريد تام تنزع المعاني
واخذ جوهر المادة من حيث هي فلا يمتنع عن تجويز الاشتراك على وجه الامتناع فيه بالكلي وبهذا
يظهر ان الفرد المنتشر على نحو ما يكون الغيرية لا على التعين معتبرة في معقوله هو كنفسه
نفسه يصلح للشركة على وجه التبادل كعيون ما وآذان ما وحس الطفل من هذا القبيل لانه يصلح
في وجوده لان يكون شخص كان على نحو ما يكون في حد نفسه متعينا وعدم التعين عند الذهن هو الصدق على
كثيرين بما هي وجه كان لكن يصلح عند الذهن صلوح الشيء للتجويز كالصورة الخيالية من البيضة

العينية والشيخ الحاصل لضعيف البصيرة تفكر قوله وههنا شكآه انت جبر بان الشك بالهوية الخارجية غير متوجه نظرا الى ان المقسم هو المفهوم فالشيخ الكلية ليست هي المطابقة مطابل مطابقة المفهوم للكثيرين قوله كلها متصادقة اقول ليست الامور الذهنية والاعيانية متخالفة بحسب الهوية الشخصية كيف واختلاف نحو القيام والوجود يوجب اختلاف الشخص فلا اتحاد ولا حمل وما يرام بحصول لنفس الاشياء ليس الا حصول مهياتها المجردة في التعقل والمكتنفة بالعوارض المادية مع التجريد عن لفها عند الاحساس والتخيل والتوهم لان الهوية العينية لعينها متمثلة بنفسها كيف والمكتنف بالعوارض الخارجية من حيث هي كذلك ممنع تصوره في الذهن وبالعكس قد في الحاشية الدلائل الدالة على الوجود العقلي للاشياء تدل على وجودها حقيقة لا باعتبار الشيخ والمثال الذي هو وجود لها مجازا وانت خبير بما نهالا تدل على ارتسام الهوية العينية بماهي عينية في الذهن نعم تدل على ما لوحنا اليه آنفا قوله ومن هه يتبين وانكره السيد الخ من حيث هو جزئي حقيقي له هوية شخصية لا يصدق على لفظ لعدم الغيرية ولا على غيره من الهويات لتباينها واثبته المحقق الدواني من يتبين احدهما انه يحمل على نفسه لعدم الغيرية مع التوحيد المتغايرين لتحقق مناط الحمل مع الاتحاد مع الغيرية كما يقتضيه الاقتضاء كما هو مذهب الكاتبي وغيره ان الفارابي صرح في مدخل الاوسط ان الحمل على اربعة اقسام حمل الجزء على الجزء وحمله على الكلية وحمل الكل على الكل وحمله على جزئيه ولعل مراده نفي الحمل المتعارف او نفي كونه بحمولا بالطبع بالذات قوله ولا يجاب آه حاصله انا لا نسلم بصدقه على كثيرين انيكون ظلا لها وهيئة عنها بان يوخذ من كل واحد بحذف المشخصات معنى واحد بعينه يطابق الكل ولا شئ من تلك المصور كذلك بل كلها اظلال للهوية العينية المتاصلة في الوجود وفروعا مستفادة منها قوله لان التصادق آه اقول التصادق هم كما بيناه ولا نسلم ان المتصادق يصح الطبلة من الجانبين بحسب الوجود

والنزاع بالمعنى المذكور فانا لا نعني بها الا الهوية كيف يجوز احد من العقلاء كون الانسان
من حيث هو هو الكاتب بل الامر بالعكس قوله بل الجواب اه حاصله على ما نقل عنه ان العينية والحاصلة من
زيد في اذهان الطائفة كلها هوية زيد فانه يصدق على كل واحد منها انها الوجدت في الخارج
لكانت عين يد وهو ظاهر اذ حصول الاشياء بانفسها فلا تكثر بحسب الخارج والا لزم ان يقال
الكلي ما يجوز العقل تكثره بحسب الخارج والهوية العينية وتلك الصورة يستحيل فرض كثرتها في العين
اذ كلها هوية شخصية مانعة عن تجويز الشركة فيها بحسب العين سواء كانت عين هوية زيد اولم يكن
بل كما يستحيل فيها تجويز الكثرة بحسب العين كذلك يستحيل بحسب الذهن بالبداهة كل واحدة منها ماخوذة
مع العوارض المشخصة المانعة عن الكثرة في نفسها والا لزم كون جواز الشخص الواحد شخاصا
كثيرة فالجواب ان المراد بختر المفهوم بحسب نفس الامر قوله واما الكليات الخ اه دفع توهم
ناشئ عن التعبير بالخارج وهو انه يخرج عن هذا كثير من الكليات كالعرضية والمعقولات الثانية فان مفهوم
اللاشيء والعلم والصورة العقلية ومفهوم الكلي وغيره مما يمنع صدقه على الكثير في الخارج ويزان انها
لعدم انطباعها على الهوية المانعة عن فرض الشركة لا تنقبض العقل بحيث تصورها عن تجويز الكثرة
فيها بحسب الخارج وفيه ان امتناع التجويز لم يكن منوطا على انطباعها على الهوية حتى يلزم من
انتفائها انتفائه بل على خصوص عنوانها فان خصوصية عنوان اللاشيء والصورة
الذهنية مثلا علة مستقلة لامتناع وجود هما في الخارج والكلي لا يكون بخصوص عنوانه مانعا
عن تجويز الكثرة فيه فتامل وتحقيق المقام على وجه يكشف بالمرام ان الكلية من الاضافات
المحضة التي ليست بالانتهاء مبادئ متقررة في نفس الموصوف بها وانما التقرر
في بقعة التواصل بنفس الانسان مثلا فاذا انسبل الجزئيات الموجودة او الموهومة
تقضي عليه بالكلية على ان يكون معيار الصدق ومطابق الحكم بها صلوح الهوية بخصوصها

بالطبيعة ١٢ — الفاني ١٢

لما من حيث الاضافة التي بينها النفس الامرية فلا يلزم ان يكون الاعتقاد بها جهلا للانتفا
بالاعتبار بازائها من حيث المهدية في بقعة الشاصل فنعم يلزم لو لم يكن تلك النسبة في نفس
الامر بل في الفرض البحت فالكلي ما جوز العقل تصوره من حيث خصوص عنوانه مع عزل
النظر عما هو خارج عنه بحسب الواقع والافراد التي كلية بالقياس اليها لا اياي هو نفس مفهوم
وخصوص عنوانه عن الاتحاد معها موجودة كانت او معدومة وهي الافراد النفس الامرية
واما الفرضية المحضة التي بالي هو خصوص عنوانه عن الاتحاد معها فليست لها حظ من الفردية
بالقياس اليه البتة الا بالفرض البحت ولا يكون المقالات اليها مشاركا للكلية فتلك
الكليات المفروضة بها بخصوص عنوانا تها لا يمنع العقل عن تجويز كثرتها بحسب الحس على
افراد ما في نفس الامر وان كانت متوهمة او ممتنعة فما لو توهم من كليات المفهومات الفرضية
بالقياس الى المصاديق الموجودة ليس بشيء لما علمناك ان مناط الكلية هي الاضافة الى الفرد
الواقعية لو وجدت بتجريد ذلك الكلي عنها بالفرض الفارض ومن ههنا ينبطح ان الفرد
النفس الامري على تعيين نحو ما يكون موجودا في نفس الامر ونحو ما لا يكون موجودا فيها الا
ان الكلي لا اياي بخصوص عنوانه عن الصدق عليه والبرهنة اساس ما هو المشهور ان الانسان
الذي ليس بحيوان مثلا من افراد الانسان الا ان يقيد فرديته باعتبار طبيعة القيد مع
عزل النظر عن الخصوصية التي لا مدخل لها في سنخ الفردية ولا استحالة في ان يكون الشيء
فردا لشيء بحيثية ودون حيثية كهذا ينبغي تحقيق المقام وتوضيح المرام قوله وفيه صفة العلم
تحقيقه ان الكلية بمعنى الاشتراك حملا ليست من اوصاف الاعيان بما هي كذلك فانها
اما ان يكون مبهمة وهو بطلان الوجود ولزوم التعيين بل عينة او معينة فلا تتحد بما هو مبهمة
في الوجود لامتناع اتحاد الهوية الواحدة بحسب الهوية ولا من اوصاف الاعيان الذهنية بما هي

ويرد عليهم انه لا يمكن الانكار بوجود الجزئي المتغير على وجه الجزئية والتغير وكل موجود في
سلسلة الحاجة يستند الى الواجب لذاته الذي هو مبدئه وعلة الاولى وعند كمال العلم التام
بالعلة التامة مستلزم للعلم التام بمعلولها وان علم بها لذاتها اتم العلوم فهي معلومة له تعالى على
وجه الجزئية والمحققون منهم من قالوا ان المدرك الزماني انما يدرك الاوضاع بتوسط آلة
جسمانية لا غير فانه يدرك المتغيرات الحاضرة في زمانه ويحكم بعدمها قبل زمان وجودها ويبشر اليها بانها في اتي تهته منه وعلى اتي سانة بخبر ذلك اما المدرك الذي ليس كذلك
فيكون ادراكه لما فانه يكون محيطا بالكل عالما بان اتي حادث يوجد في اتي زمان وكم
يكون عن المدة بينه وبين الحادث الذي يتقدمه او يتاخر عنه فالحكم على شيء حاضر ذلك
غائب ليس بزماني ولا مكاني بل نسبة جملة الازمنة الثلثة والامكنة الربعة نسبة واحدة
وانما يحكم بتلك الاحكام من كان وجوده في زمان معين او مكان معين فعلمه بجميع الموجودات
اتم العلوم واكملها بالتوسط آكد جسمانية بل بحسب جميعها بنفسها لديه بين بسيط الاستناد
بكل جهة اليه وهذا هو التاويل لعلمه تعالى بالجزئيات على الوجه الكلي فالفضل قوله والجزئي لا يكون
كاسبا آه اي في العلوم الحقيقية قوله الشيخ انما لا نشتغل بالجزئيات لعدم التناهي وعدم
الضباط احوالها فلا يفيد العلم بها من حيث الجزئية كما للانه لا يترتب عليه غاية عقلية
وصفوة وقوعها موضوع الكبرى لا يستوجب النظر فيها في تلك العلوم وقد قدمنا الكلام في
تصوره وكسب التصور فاندفع ما يبس الاستقراء والتمثيل اسهدلال بجال الجزئي آه لا يخفى
ان المقصد بالذات فيها معرفة احوال الكلي دون الجزئي قوله لكل منهما تحت كلي آه
اي موضوع كلي طابر وبالمساوي كما اشتهر من عد احد المتساويين غير صالحا للآخر
في موضوعات العقود الكلية والحق ما صرح الشيخ من ان الحكم على الافراد الشخصية اذ

ع المنوعية فلا يدخل التساوي تحته قوله اعلم ان نقيض كل شئ رفعه فنقيض ايجاب
الذي نقيض السلب وتعميم المرفع من النقيض والحكمي وقد حقق بعض رسائل المحققين ان التقيض
هو المرفع حقيقة والايجاب لازم لسلب السلب والسلب ليس مقتضيا لاضافة الى الموجود حتى يلزم كونه
في قوة السالبة المحمول معنى قوله ثم ان التناقض من النسب المتكررة ان احد
المفهومين اذا كان رفعا للآخر كان الآخر نقيضا له بمعنى المرفوع وهو ايجاب اضافي فان
رفعا لامر آخر وسيجئ تفصيله انتهى قوله والا فتقارقا اي الم يصدق احد النقيضين على الصدق
عليه نقيض الآخر فيلزم السفسطة بين اصل التساوي فان الكلام في نقائض المفهومات العامة
بحسب الحمل الايجابي فكلما يحمل عليه الانسان مثلا بالايجاب يحمل عليه اللاناطق وبالعكس
والا يحمل عليه بذلك الحمل لاستحالة ارتفاع النقيضين وقد سبق البيان في نقائض الامر العامة
فان الموضوع مفروض الوجود ولو تقديرا وحاصل التساوي يرجع الى عقدين غير
بينين مبنيهم اساس الشك الآتي الذي مبني على اعتبار التناقض في العقود التي يرجع اليها
التساوي دون المفهومات المفردة فيقال اذا لم يصدق كل لا انسان لاناطق يصدق بعض
اللاناطق ليس بلا انسان فبعض اللاناطق انسان فيحمل عليه انا لانم ان رفع التصادق
الذي هو في قوة السلب العدولي يستوجب التفارق وهو الايجاب التحصيلي لجواز انتفاء الموضوع
قوله ربما يكون آه تائيد للمنع او نقض اجمالي بجريان الدليل في نقائض الامور العامة مع
تخلف المدلول عنه او معارضة على اصل الدعوى فان بدءا لا تكون تساويها نقائضها بديهيا
كذا فانما لا فرد لها في نفس الامر حتى نعقد عقود الايجابية قوله وما قيل آه مدار نقضي
تمسك الآخرين بيت فقالوا صدق السلب على شئ لا يقتضي قواره في نفس الامر بناء على
ان ايجاب السلب التساوي السلب البسيط فيجوز التصادق بين نقائض الامور العامة مع عدم

افراد ها فی نفس الامر مثل کل الاشتی لامکن ویکون رفع المصادق الذی فی قوته السالبة
التی تستدعیه علی خلاف ایجاب السلب یستلزم التفاوت قوله فیتعسر ای انما لا یمتنع ولا
اقتضاء تلک السالبة بجزئیة الموضوع وجوده وعدم اقتضاء تلک الموجبة له وتوهم فانها انما
اوجبتم اذا اخذت المقومات الاصلیة وجودیة حتی یکون العقد من نقائضها موجبة سالبة المحمول
ورفعها سالبتها واما اذا اخذت سلبیة کلا شریک الباری تعالی ولا اجتماع النقیضین فلا مساغ
لذلک الوهم فی مثل العقد فان نقائضها وجودیة وانت خبیر بانهم لو التزموا کون النقیض
رفع شیء حقیقة کما هو مسلک المحققین حتی یکون نقیض لا اجتماع النقیضین رفعه فلم سبیل
اوسع لدفع الاعضال فالمنع هو المنع الاول فتامل قوله فلا خراف الاتصیف الخ
آه فان نقائض غیر بالتصدق لامحالة سے فی نفس الامر فیکون الموضوع موجودا
فیتلازم السلب العدولی الاکاب المتصلی والتعیم بحسب الطائفة الیشیة والیهم کما یترتب علی البحث
عنها غایة معتدة بها حتی یقصد بالنظر والحق ان عموم السالبین بحسب التناول بل بحسب الاعتبار
فان السلب یصح مع اخذ الموضوع من حیث هو ثبوته ومن حیث لا ثبوته بخلاف الایجاب فانه
لا یصح الا مع اعتبار الوجود نحو ما خارجا او ذهنا محققا او فرضا فمعنی کون نقیض المتساویین
متساویین ان احدهما لو انطبق علی فرد ما ولو بالفرض المحت کان الآخر ایضا منطبقا علیه
وکذا الاعم والاخص مصدق السلب بالعقل لا ینافی الایجاب علی تقدیر انطباق العنوان
علی الفرد فیصدق تحولنا کلما لو وجد وکان لا شیئا فهو بحیث لو وجد کان لا ممکنا فیسد
سبیل النقوض ویحل الاعضال ومن ههنا یظهر ان الحکم العدمی قد یکون بالاتحاد بالفضل هو
یستدعی فقر الموضوع وثبوته بالفعل وقد یکون لا بالاتحاد علی التقدیر فیما دی الشطی
لا یرجع الی یستدعی فقره وثبوته علی التقدیر لا بالفعل قوله والجواب من التسلیم

ومرضا التحقيق ويمكن الجواب عن الثاني بمنع استحالة صدق الشيء على نفسه مواطاة بالحمل
الاولي كمل المفهوم على اللامفهوم والاجزئي على الكلي ونحا المنع صدقها على شيء بالشائع
بخلاف صدق الحمل فتدبر فيه ويمكن منع كلية الكبرى فان من الممكن بالامكان الخاص
انه ولا ممكن بالامكان العام بحكم الصغرى فتفكر قوله والمحمولات فان العرض قد يكون جوهرا
كالحيوان للناطق مثلا وليس عرضا له وبالمشتق منه عندهم مركب من الذات والصفة
والنسبة والغرض هي الصفة فقط وغيرها للحمل كما سيجيء قال السيد السند ان مفهوم المشتق
ما يلتئم من الوصف والنسبة والموصوف غير معتبر فيه لا محالة والا لزم تقوم الفصل كالناطق
مثلا بالعرض وليست كذلك بيان بمفهومه ليس فصلا بل يعبر به عن الفصل وهو معنى بسيط على
ان التحرز عن دخول العرض العام واضرابه من المقومات بحيث يعسر تحصيله ولا احصر صار والاسباب
الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي في ثبوت الضاحك للانسان مثلا لضرورة ثبوت
الشيء لنفسه لا يخفى عليك ان نفيه وهو لا عن العنيد قوله قد بعض الافاضل وهو الجوز
الكاشي في روضة الجنان اخذ هذا في زعمه من كلام المحقق الدواني حيث قال في الحاشية
القديمة لشرح الجديد ان الابيض مثلا اذا اخذ لا بشرط شيء فهو عرض واذا اخذ بشرط
شيء فهو الثوب الابيض واذا اخذ بشرط لا شيء فهو العرض المقابل للجوهر كما ان طبيعة
الانسان في حد ذاتها باعتبارين وفصل وصورة باعتبارين فطبيعة الارض عرض وعرضي
باعتبارين فالمدرك بالبصر اولا هو الابيض ومقارنته للوجود آخر العلم من خارج حتى لو لم يكن
هذه الملاحظة لم العلم من جهة شيئا بل شيء مبهم ذاته وجوده كان بياضا فالبياض والسواد
سواء الابيض باعتبار التحصيل وذلك لا يحل على موضوع العارض والعرض كالجسم الذي هو
بدن النفس وما دونها لا يحل على موضوع البدن والنفس بخلاف الجسم انا خوذ لا بشرط شيء

ثم تم في موضع آخر والتحقيق ان معنى الشق لا يشتمل على النسبة فان معنى الابيض والاسود ما يعبر عنه بالفارسية بسفيد وسياه ولا يدخل في مفهوم الموصوف لا عاما ولا خاصا والا لكان معنى قولك الثوب الابيض الثوب الشيء الابيض او الثوب الثوب الابيض فالشيء قد اضاعت وحدة اثنتي قلت سهم ولك الفاضل ان مراد المحقق كما هو تمام العرض والعرضي اي البسيط بجميع انواعه كما مر انفا في بحث الجسم

كلك اراد بمحاذاة بيع العرض بالذات فقط ليس للبياض ذات سوى ذات الجسم فيشارك موجود او جسم باعتبار وبسيط باعتبار وبياض باعتبار وابيض باعتبار فليس للبياض تشخص آخر سوى تشخص الجسم وابد ما قوته بحاقد قولان العدد قسم من الكم المنفصل

وليس له في الوجود ذات متغايرة للمعدود مثلا الاربعة مرتبة منه ولها معدودات كالرجال والنساء ولا امسك شاكاني ان ليست للاربعة ذات ممتازة عن ذات اربعة رجال وكذا الكلام في العشرة والمئة فليس للاحقيقة وللذراع حقيقة ولذا صح النسوة اربع والعلماء ذراع نعم للاربعة معنى اعتباري متغاير بحسب الاعتبار لكنه ليس من مقولة الكم ولا يقدر به شيء فان ادعيتم ان جعل الجعل ايجاد غير جعل الارض وايجاده كما ترى في ان الجسم بعد ان يصير ابيض فلكيف القيمة ذاتا وجودا فيزال بانهما متغايران مفهوما ومتحدان ذاتا بمعنى ان البياض لا يوجد الا بان يكون عين الجسم والوجود امر انتزاعي قد ينتزع عن الجسم من حيث هو هو وقد ينتزع عنه من حيث انه لون مفرق للبصر وكذا الايجاد فان الجعل بمعنى التصيير لا بمعنى الخلق افول وبه يتبين ان كلام هذا المتوهم فاسد فان الجسم اذا صار ابيض فاما ان يزيد على طبائع الجسم شيء في الوجود به يصير ابيض فذلك الزايد هو البياض فله ذات وجود لغير ذات الجسم وجودا ولا يزيد عليه شيء اصلا هو على ما كان من قبل فلم يكن الجسم ابيض وايضا كلام المحقق مبني على ما قرر به حيث شرح ان البياض موجود بوجود

متاخرعن وجود الموضوع وبه يمتاز عن العدميات كالعمى فان العقل اذا لاحظ عمرو العمى يجد
انه لا يتوقف الاتصاف به الا على سلب البصر عما من شانه ان يكون بصيرا والبصر عبارة عن
يزيد بياضا مع بقاء الوجود وخلاف الابيض ثم قد يقع في موضع آخر ان اتحاد الشيء بالذاتي اقوى من
اتحاده بالعرضي اذ هو بالذات والياني بالعرض لان مصداق قيامه المبدء فاذا وجد
فرد من المبدء كانت ذاته موجودة بالذات وعرضياته بالعرض فانها مغايرة له بحسب العقل
والهيئة لعدم ارتباط معناه يتصف بالاتحاد وبعده ما قال الشيخ وجود العوارض في انفسها
هو وجود لها لمحالها وبه يفرق بين الوجود وسايرالاعراض بان كل عرض فان وجوده في
نفسه هو وجوده وحلوله في محله بخلاف الوجود اذ وجوده هو وجود موضوعه فهم يدل على قول
المتوهم كلام صدر الدين الشيرازي في حواشيه على شرح التجريد عسى ان ياخذه من كلامه فتدبر
المقام ان معنى المشتق بسيط اجمالي يعبر عنه عند التفصيل بشيء ما ينسب اليه الوصف على
شاكلة التقييد في التغيير ودون التقييد فهو امر بسيط يشبه المتحدة مع هو صلة له ومتحدة
معه في مرتبة متاخرة عن مرتبة انفسها بخلاف المبدء كالبياض مثلا فانه امر متحصل بالقياس
الى الاشياء المعروضة له ولهذا يجري الاعتبارات على المشتق دون المبدء فهو مغاير للمبدء
بالذات وينتزع العقل عن الموصوف بالنظر اليه اختصاص بموضوعه وهو مناط الاتحاد وصحة
الحمل هو هو وللمبدء ايضا اختصاص بموضوعه وهو مناط صحة حمل المشتق فقط فالعرض العام من العرضي هو
او الابيض مثلا اذا اخذ شرط لاشيء كان عرضا عاما لا بالاشتقاق واذا اخذ لابشرط شيء كان لا
بالمواطاة فيه خواص ايضا حقوق الالفاظ واما على مقتضى النظر في هذه الصناعة فيجب ان يلاحظ
ما يوضع منه الاسم كالابيض مثلا من حيث يحمل على الموضوع وذلك ليس لفظ السواد والبياض
بل هو من حيث يقوم بالموضوع ويخالط به وهو الاسوة والابيضية اقول فالاولى ان يقال الاسوة

والبياضية انوالسواد من حيث الاضافة والقيام بالموضوع عبارة عنها لا عن الاسودية التي هي
من تلك المبادئ ولا يمكن ان يحمل عليه اشتقاقا هي الاسودية لا السواد والبياض من حيث
القيام بالموضوع كما لا يخفى على المتدرب قوله ويؤيده انه لو كان هذا تائيد لاتحاد الموضوع
والعرض بالذات بناء على ان وجود العرض لغيره وجود المحل على ما زعمه ولا يدل على كون المشتق
امرا بسيطا ولا على اتحاده مع المبدا ذ كلامنا في الاعراض من المشتقات الا ان يقال ان
المشتق لغت من احوال العرض وقايم به ولو انتزاعا فحكمه حكم سائر الاعراض حتى ما
نبهنا عليه فوجوده هو الحلول في المحل القائمة به كما يدل عليه قول الشيخ وانما يترتب عليه
الآثار فيكون النسبة التي هي الحلول القيام خارجة عنه بالضرورة وكذا المحل فلا يبقى الا العدد
الناعت وحده وانت خبير بان المصنف في صدد بيان الاتحاد بينه وبين المبدء وكذا بينه و
بين المحل كما هو الظاهر من هذا الدليل فلا يدل عليه لجواز ان يكون المشتق مع بساطته مغايرا له وللمحل بالذات
ويكون للمبادي وجود في نفسها هو وجود لها كما حققناه وعليه اكثر المحققين وحاصل المصر توهم
من عبارة الشيخ عينية وجود الاعراض لوجود الموضوع فيتحد ان بحسب الذات ايضا ولا يخفى
بطلانه فمن في الحاشية يرد على ما ذهب اليه الشيخ انه يلزم ان يكون النقطة المشتركة بين الخطين
مثلا موجودا بوجودين فان وجودها لهذا الخط غير وجودها لذلك وبطلان اللازم بين فبطل
وللشيخ ان يقول على ما ذهب اليه الجمهور انا لم نسلم كون الشيء الواحد موجودا بوجودين لكن نلزم
قيام العرض الواحد بمحلين في مرتبة الصورة فما هو جواب لهما فهو جواب لنا وغاية ما يلزم في النقطة
ان بطلان اللازم على تقدير التعدد اظهر منه فان النقطة الواحدة انما تعرض للخطين من
حيث اتحادهما في المبدء والمنشاء اعني القول الاستدلالي الذي على من انكر وجود الاضافة
او في انهما امور انتزاعية وهو الحق على ما بينه المحققون لكن يرد عليه من عبارته اتحاد الوجود

الذی ہو وجود لغیرہ ومفاد لکان الناقصۃ والوجود فی نفسہ الذی ہو وجود مستقل بالمفہومیۃ

ومفاد لکان التامۃ مع انہما مختلفان بالہیۃ فمقول وجود الشیٔ للشیٔ لیطلق علی معنیین

الاول ان یکون الرابط بین الشیئین غیر معقول علی الاستقلال وسبیل السلب عن ہذین

الشیئین بالغیر فی جملۃ المقصود فی الحکایۃ فقط والثانی مفہوم مستقل ہو وجود الشیٔ وتمامیۃ

من حیث خصوص المادۃ ان تکون مسندا ومسندا ومضافا الی الشیٔ ہو موضوعہ فلہ مشارکۃ

ان یلحظ بما ہو ہو فیکون معنی اسمیا حقیقیا وبالجملۃ من حیث خصوص طباع معروضہ

وہو وجود الشیٔ الناعت فیصیر معنی اسمیا اضافیا وہذا من خواص المہیات الناعتۃ

فی المحکی عنہ ثم ہذا التحوز من الوجود لعدم ایجاد علی ہذہ الحیثیۃ لہ یکون فتارۃ ینسلخ ذلک

الشیٔ کمادۃ وجود البیاض فی نفسہ ہو وجودہ فی الجسم فیکون من حوالہ وتارۃ ینسب الی الجسم

مادۃ الجسم ہو موجود لہ البیاض فیصیر من حوال المنعوت او علی الوقع وجود الشیٔ فی نفسہ

ایضا علی معنیین الاول بازاء الوجود الرابط بالمعنی الاول وہذا القسم وجود الجواہر والاعراض

وہو وجود الشیٔ علی الاطلاق والثانی بازاء الثانی منہ وہو ان لا یکون منسوبا الی الشیٔ

اصلا مختص بالطباع الجوہریۃ وان سالت الحق فالوجود فی نفسہ علی الاطلاق وہو وجود

غیر متعلق لشیٔ عن الموضوع والعلۃ وہو مختص بالواجب تعم وجملۃ المجازات الرابطیۃ

الذات الوجود بالقیاس الی ما علیہا وہذا الحکم الوجدات الماویات مشارکۃ الا ان الماویات فی وجودہا مستغلۃ

بالمادۃ الغنی الرابطیۃ الذات من حیث ہی ہی فاحفظہ فانہ الحق قولہ ان ما ہو آہ ہذا بحسب اصطلاح ہذا العلم وہو تفصیل

فتفکر قولہ والوجود التام آہ یعنی اذا کان الامر الواحد جزئیا حقیقیا مثل زید ہو یجاب

بالنوع لانہ تمام المہیۃ المنحصرۃ کذا اذا جمع من جزئیات متعددۃ متفقۃ الحقایق لانہ تمام

المہیۃ المشترکۃ بینہا واذا کان کلیا مثلا الانسان ہو یجاب بالجنس لانہ المہیۃ المنحصرۃ العرض

التفصيلية ولهذا الاقطع الحواشي في جواب زيد ما هو لان التفصيل هناك مستدرك
بخلفية الاجمال الذي في النوع فتفكر قوله ومن هاه فان كلمة ما على هذا سؤال عن
تمام الهوية مختصة كانت او مشتركة اي ما لا يكون الخارج عنها هوية تنزلت منزلتها المسئول
عنه فلا يكون الا واحدة وقد يستدل عليه بلزوم اللاستغناء عما هو من مقوماته اذ الواحد
كان لتقويم الهوية قوله وجود الجنس هو وجود النوع اي في الوجود الخارجي المحصل الا فلا ذهن ان
يتعقل معنى احدهما منفردا تم الشيخ لو كانت للجسمية التي بمعنى الجنس وجود فصل قبل
وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة والكانت قبلية
لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية في هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير في العقل حكم كذا
فان العقل لا يمكن ان يضع في شيء من الاشياء للجسمية التي هي طبيعة الجنس وجودا محصلا
ويضم اليه شيئا آخر حتى يحدث الحيوان النوعي في العقل فانه لو فعل ذلك لكان المعنى الذي
في العقل غير محمول على طبيعة النوع بل كان جزءا منه في العقل الصريح بل انما يحدث تلك الشيء الذي
هو النوع طبيعة النوع في الوجود والعقل معا اذا اخذت النوع تماما لا يكون الفصل خارجا
عن معنى ذلك الجنس مضافا اليه بل متصامنا وجزءا منه من الجهة التي او ما اليه اي فتح
التحصيل وهي جهة بها يكون الجزئية لا على سبيل المعية وطبيعة الجنس المأخوذ بشرط الفصل لا تقبل
الفصل والنوع وهنا وجارا فان الحيوان لا بشرط شيء اذا انضم اليه الناطق فانما ينضم اليه
من حيث التعين والتفصيل لا من حيث انه امر آخر يحصل منها بالضم الا لم يحصل حقيقة نوعية فان اجتماع
المقدار مثلا مع الفصل لا يحصل حقيقة الخط وان حصلت هيئة مركبة مطابقة لما فان الاجزاء الغير الفعلية ليست اجزاء حقيقة
للمجموع وان كانت للمركب حقيقة غير مجموعية عليه ومن ههنا يتضح ان تقدم الجنس على الفصل على النوع تقدم
بالهوية فقط لا بالطبع ايضا كما توهم تقدم بحسب التقرر والوجود ومن جهة التوقف نعم ذلك بحسب الحد

اى المعنى التركيبى مسلم دون المحدود الذى فيه وحدة بحتة وقد يقرر انهما متقدمان طبعا ايضا من تلفاء حكم الجزئية فى ظرف الخلط والتعرية التى هو لحاظ المتعين والابهام فيه بخلاف ان الذاتى والمهية متحدان فى القوام والوجود والتقدم الطبعى يستدعى سبق وجود السابق على وجود المسبوق فاجاب عنه بعض المحققين بان تقدم نسبة الوجود الى الذاتى من نسبته الى المهية كيفية والعقل حاكم على ان المعلل البسيط الوجدانى يتعلق اولا بالمقومات ثم بالمهية لا بمعنى انهما مجعولة بالعرض وغير خفى عليه بان نسبة الوجود الى الجاعلة اقوى لتقدمها من نسبته الى المعلول اذ هما متغايران فى انحاء الغير الامر بخلاف وجود الذاتى والمهية ان تقدم العلة على المعلول ليس عندهم بالطبع بل بالعلية وهما متحدان بحسب الخارج وبكونهما متغايرين فى موطن آخر وما به السبق فيهما انما هى جهة الوجوب حيث بعد ان العقل يحكم بان المعلول لا ينتظر وجوده عند وجود العلة فلا ينفك احدهما عن الآخر ولا يتقدم بحسب الوجود فما به السبق ههنا انما هو الوجوب دون الوجود بخلاف المهية فان العقل اذا لاحظهما فى ظرف الخلط والتعرية يجد وجودهما مختلطا فما به السبق ههنا هو الوجود فالفرق وظهر المقصد اقول لما عرفت ان حكم الجزئية انما يلحقهما فى تلك الملاحظة بالنسبة الى المحدى المعنى المذكور التركيبى فى ذلك اللحاظ دون الوجود وهو ملحوظ من حيث الوحدة الساذجة كما يشهد الفطرة السليمة قوله ومنشأ ذلك ان بحقيقته ان مفاد الجنس بما هو هو كالمجهول لا يدرى انه على اى معنى وكم معنى يشتمل فيطلب تحصيله لانه لم يتقرر بعد وليس بالفعل شئ محصل كما اذا لاحظنا معنى اللون مثلا بالبال لم يحصل معنى متقرر بالفعل يقنع العقل بل يطلب فى تحصيل معناه وتقرره بالفعل زيادة لا على انها قارنة مع خارج بل على انها تحصله ويقرره بالاختلاط الاتحادى واما المعنى النوعى فانما يطلب فيه الزيادة لتحصيل الاشاعة فقط اذ لم يبق له تحصيل منظر الا اليها بخلاف الجنس فانه يجب فيه من تحصيل اخر حتى يقبل التحصيل بالاشاعة فان اللون مثلا لا يجوز كونه مشارا اليه اى مشار اليه كان الا بعد ان يكون ذا حيز محصل له ما يتشخص به متفكر

٦٩



قوله فقول الجسم لما خوذ آه والتفصيل ان الاعتبارات الثلث قد يجرى بالقياس الى الامور
الغير المحصلة وهي العوارض اللاحقة في المرتبة المتاخرة وسيجئ لتفصيلها الشرح وقد يجرى بالقياس
الى الامور المحصلة كالفصول فالجسم مثلا قد يوخذ بشرط لا شئ بان يوخذ معناه جوهرا
ذا طول وعرض وعمق فقط بان يعتبر اتصافه بهذه الاقدار امتيازه عما عداه حتى يكون في هذا الملاحظ
امرا محصلا في ذاته واذا قارنه شئ آخر فانما يكون بخارج عنه غير محصل له فهو بالقياس الى ذلك الشئ
والمركب منهما مادة فلا يحمل حملا شائعا عليهما اذا اعتبر الاتصاف بحسب الاعيان فهي مادة خارجية بالفعل
بهذا الاعتبار وصورة خارجية وبحسب الذهن وبمقابلة قد يوخذ بالشرط شئ بان يوخذ ذلك الجوهر
ذا طول وعرض وعمق من غير اعتبار الاتصاف والامتياز حتى اذا قارنه شئ آخر مخلوطا في الوجود
لم يكن المجموع جسما وبتغيير اعتبار عدم الاتصاف وعدم الامتياز حتى لو لم يكن هناك شئ آخر
لم يكن هناك جسم بل لوحظ معنى الجسم مرسلا بحيث ان وجد مع اقترانه بالخلط او عدم اقترانه
كان جسما فهو في هذا اللحاظ جنس وامر مبهم في ذاته ويحمل على كل ما يقارنه بالخلط التحصيلي وعلى
المركب منهما وقد يوخذ بشرط شئ وذلك بان يوخذ مخلوطا بالفعل بذلك النحو من الاخلاط بحيث
يكون خولط في سنخ تحصله كالنامي الحساس ويكون كل منهما عين الآخر وعين المركب بالفعل
كما كان ذلك بالقوة او لوحظ لا بشرط شئ قوله ولو مع الف شئ اي وان كان مقارنا
مع الف شئ معتبرة في جملة المحصلات هو جنس حيث لم يعتبر تحصيله بها ويمكن ان يقال في
معناه ان معنى الجنس ولو كان مع الف شئ داخل في تحصيل سنخ المعنى الجنسي بما هو
معنى جنسي حيث الاتصاف بتلك المعاني تحصله النوعي فان الحيوان مثلا وان كان متضمنا
للنامي الحساس لكنها لا يفيد ان النوعية بحيث لا يبقى الا تحصيل الاشارة فقد برقوله
هذا آه اي كون الطبيعة الواحدة مادة اعتبارا وجنسا اعتبارا قوله لكن في المركب لعل وجه

على ما قيل ان المادة متحققة في المركب في نفس الامر ه باختراع من العقل فلا يظهر فيه
ظهورا تاما ان ما هو مادة هي بعينها امر مبهم صادق عليه وجنس له باعتبار آخر واما ماذا تة بسيطة
فعسى ان يفرض العقل فيه هذه الاعتبارات في نفسها على النحو المذكور واما في الوجود فلا (الوجود في الخارج ١٢)
مادة له في الخارج ولهذا فسر تفهيما اذ المادة من المقومات الاعيانية والجنس من الاعتبارات (اي بعد تجريد ١٢)
العقلية وفي قوله ابهام المتعين في تعين المبهم لف ونشر مرتب اي جعل المتعين التحقق في الوجود عين
المادة مبهما باعتبار وهو في المركب وجعل المبهم الذي هو من الاعتبارات العقلية اعني الجنس
متعينا في الوجود حتى يصير ذلك المبهم مادة له في الخارج وهو في البسيط متعذر ان قوله
ان الجنس ماخوذ آه لان المادة والصورة اذا اخذتا لا بشرط شيء صارتا جنسا وفصلا فالاظهر
العينية العقلية متحدان بحسب الحقيقة وانما التمايز بحسب الاعتبار كالمؤلف العيني والعقلي فاذا
ارتسمت الهيئة في الذهن باجزائها العقلية والعينية لا يكون لها حقيقتان مختلفتان ذاتا
ه ان الدلالات العينية انما ارتسامها فيه باعتبار التعانق المرسلة في الحاشية
ومن ههنا يلوح ان ما في شرح المؤلف من ان المركبات الخارجية ليست لها حدود عقلية
محل بحث اذ لا يلزم من تعدد اعتبارات الحدود تعدد الحدود حقيقة فانه من قبيل تعدد
الاعتبارات بشيء واحد فلا يرد ان الاجزاء الخارجية ذواتها فلو كانت لها اجزاء عقلية
ايضا يلزم تعدد حقائقها اقول تحقق العقليات طبائع المقومات المحمولة (اي اجزاء الخارجية ١٢)
على خلاف مقتضى طباع المقومات العينية اذ هي متمايزة بحسب تلك الامور كالهيولى والصورة (اي المقومات الخارجية ١٢)
المتواردة عليها ولهذا يتحقق الهيولى مع زوالها والتركيب من القسم الاول اتحادي وبحسب (اي المقومات الخارجية ١٢)
الوجود العقلي وهن الثاني انضمامي بحسب الخارج وهما متغايران بحسب الهوية (اي الصورة ١٢)
لاستحالة ان (اي المركب من المقومات الخارجية ١٢)
يكون شيء واحد مع شيء بحسب امر واحد فرضه ومعيار التركيب هو تحصيلهما معا فالهيولى والصورة من حيث
(اي في مرتبة الحدود دون الحدود ١٢) (اي التقرر والوجود ١٢) (اي لا شيء ١٢) (اي باعتبار الحمل ومرة ١٢)

قوله وهن الحمل ان التحصل ماخوذ من الصورة والفصل ماخوذ من الهيولى آه
اشارة الى ما حققه بعض المحققين من ان الهيولى بحسب حقيقتها في الخارج شيء ما
بالقوة وهو في الخارج لا يتحقق الا بالصورة والتحصل بها فالهيولى بحسب حقيقتها
في الخارج هو التحصل بالقوة والصورة بحسب حقيقتها في الخارج هو التحصل بالفعل
فالتحصل الذي هو الصورة في الخارج هو التحصل بالفعل والتحصل الذي هو الهيولى
في الخارج هو التحصل بالقوة فالتحصل الذي هو الصورة في الخارج هو التحصل
الذي هو الهيولى في الخارج بعينه لكن بالقوة فالتحصل الذي هو الهيولى في الخارج
هو التحصل الذي هو الصورة في الخارج بعينه لكن بالفعل فالتحصل الذي هو
الصورة في الخارج هو التحصل الذي هو الهيولى في الخارج بعينه لكن بالقوة
فالتحصل الذي هو الهيولى في الخارج هو التحصل الذي هو الصورة في الخارج
بعينه لكن بالفعل فالتحصل الذي هو الصورة في الخارج هو التحصل الذي هو

الخارجية للجسم لانها جنس وفصل له باعتبار كما يتوهم من ظاهر عبارة القوم ان الجنس مادة
والفصل صورة باعتبار فان المادة والصورة هيولى وصورة فالاجزاء العينية التي تتحاذى الجنس والفصل
يسمى للجزء الاعم مادة لتشبيهه بالهيولى من جهة الابهام وللجزء المختص صورة من جهة التعين فالفصل لما
انهما عينيان الا ترى الى الاعراض والجوهرات المؤلفة من الجنس والفصل عندهم فلا يدلهما من
الاجزاء الخارجية كما يدل عليه البرهان فيسمل ان
يكون الهيولى من مقوماتها فاذا اريد بالمؤلف العيني ما يكون تاليفه انضماميا طار ب
انه لا تاليف من المقومات العقلية المتحدة في الامور المذكورة والا يكون لشيء واحد حقيقتان
مختلفتان ذاتا ورسوما كما حققه السيد السند في شرح المواقف واذا اريد به ما يكون
تاليفه اتحاديا فهو على ما بينه المصنف غيره من المحققين اذ اجزاء العينية متحدة مع المقومات العينية
بالذات الان الاصطلاح وقع على اطلاق الاجزاء الخارجية على القسم الثاني منهما فالجسم بمعنى
المركب من الهيولى والصورة مركب خارجي ليس له جنس ولا فصل بمعنى الامتداد الجوهري
اي الصورة الجوهرية يجوز ان يكون كما عقليا بان يكون الجوهر جنسا له والاتصال الحقيقي
بمعنى كون الشيء بحيث يصدق عليه فصلا فالتركيب اذ ذاك يستلزم التركيب الخارجي
من الاجزاء الخارجية التي هي مباد للجنس والفصل لاستحالة كون الجنسية الواحدة منشا لانتزاع
امور متخالفة ومصداقا لها فيجب ان يكون في منشا تلك امران مطابقان لها ونوفض
بصفات الواجب بقولنا وهي مع انها متغايرة يصدق على ذات بسيطة بحيث وحدة
اقول وجود المعنى المشترك بين الحقايق المختلفة بيان قطعي على وجود ذاتي مشترك بينها
وهو مبدء لاخذه وتطابق تحمله بالحقيقة سواء عد ذلك من جوهريات تلك الحقايق او عرضياتها
اذ لا بد من الانتهاء الى جهة ما جوهرية من الجوهريات المشتركة هذا المعنى التي باز انها مباد متقررة

في نفس الموصوف جزءا حسب العين او كانت جزءا حقيقيا تأليفيا مثلا اجزاء الانسان
في الاضافات العشرة كالكلية والجنسية وانما قلنا وجودها دار الحق المحض اعني من الحادث
لان ما بها بين حيث صدورها عنه كما بين نفس ذواتها بما هي هي فلا يلزم من شركة الكل مع
الواجب في امر جزئي وجوازا الوجود والعلية يدل على ما حققناه من التباين بين التركيب
الاتحادي والانضمامي التفاتهم على ان مادة الاسطقسات مغايرة بالذات للاوالافلاك
وكذا مادة كل فلك مع مادة فلك آخر مع اشتراك الجميع الصورة الجرمية فلو كانت المادة المعينة
باعتبار الصورة بالفصل باعتبار يلزم عموم الفصل وخصوص المبنى في الوجود فيكون
الفصل الواحد محصلا لاجناس كثيرة ومن ذهب الى ان التركيب بين الهيولى والصورة
اتحادي فقد ارتكب سقطة لا ينبغي لنوع الانسان كيف يجوز ذلك مع بقاء الهيولى و
تشخصها وزوال الصورة الجزئية او يستحيل زوال احد الامرين المتحدين جعلا واعترافا مع بقاء
الآخر بعينه تفكر فان الحق احق بالاتباع وان خالفه المشهور قوله وما ان كلية آه توضيحه
ان مفهوم الكل باعتبار نفسه جنس الجنس وباعتبار لحوق خصوصية النوع من الجنس والكم
تختلف باختلاف الاعتبارات قوله ومن ثمة آه اي لولا معرفة الاعتبارات لبطلت
معرفة احوال الموجودات فان شعر فيها ذريعة لمعرفة احوالها هي الحكمة قوله ذلك ليل
التقسيم آه توضيحه ان تشخص موجود لوجودات شتى فان حاولت بقولك تشخص انه
معروض التشخص فلم ولا يلتفت الى تخيره بل عليه مدار الشركة والتغيير وان حاولت ان مجموع
المركب من الهيئة والتشخص محل فان الموجودية لا تليق حينئذ بحمل التشخص في الموجود فان
الهيئة النوعية مع وجودها عارية من التشخص في مرتبة يسمح الهيئة والكان هو تمام الهيئة
التشخصية على زعم ثلة من المتأخرين حيث زعموا ان نسبة التشخص الى النوع كنسبة الفصل الى

الجنس في التقوم والتحصيل وهو في نفسه امر شخصي مادي في المادیات ومجرد في المجردات
فيلزم عليه ان يكون علم الواجب تعالى من الجزئيات المادية بما يقولونه الظالمون وتعالى علوا كبيرا
فان قيل سبب الجزئيات المادة وغير المادة هو الوجود وهو شيء واحد في الكل
قلنا يكفي الجواب بان علمه تعالى بها حضوري من حيث هي موجودة بالفعل وانما وجودها المعلولية
لا ارتسامي حتى يفتقر الى الحواس والخيال وذهب القدماء من ان تشخص الشيء نفس وجوده
الخاص بمعنى انه بصير ممتازا عما عداه كما ان بصير مصدر للآثار فمن جعله موجودا بعينه شخصا
فالهيئة الحرقة لا يمكن انتشارها في الجزئيات وان كانت مادية متعددة واقروا بها حسب تعدد
الاستعدادات التي لها وتهاوي بحيث حقيقة النوع وما ذكروه من ان تشخص بذاته لا يطابق اصولهم
حيث قالوا لا يستطيع ان يذكر ذاكر شيئا موجودا ممكنا خارجا عن المقولات العشر وليس
للممكن فرد لا يكون له هيئة نوعية فهم اقول الذي هو تشخص بذاته اي مبدء الامتياز بنفسه وجب
لذاته فان ما شأنه ذلك يتقرر ويتاصل بنفس حقيقته وان هو الا القوم الواجب بالذات
وهو بعينه مذهب القدماء فاخبر ولا تكن من المتحيرين قوله وكل حقيقة الخ حصة عبارة عن الكلي
مع التقييد اضافيا كان او تشخصيا واذا اعتبر القيد ايضا بصير فردا وهما فردان اعتباريان
وتمام الهيئة بالحصة بهما وذلك الكلي فهو نوع حقيقي لهما واما الشخص فهو الكلي مع القيد الشخصي
فقط على مذهب كما عرفت او معروض التشخص على التحقيق والتقسيم الى الحصة انما هو بالقياس
اليه قوله على الهيئة اراد بالهيئة امر معقول فيلزم ان يكون كلما فهو خرج الشخص بالقيد
الاولية يخرج الصنف فان قول الجنس عليه لو اسقط النوع فان الامر الثابت للجامع
يستند الى العام او لاسوار كان ذلك الامر ذاتيا او عرضيا فلا يستند حقيقة الى ما هو الواسطة
وهو الاعم من حيث هو واذا الخصوصية ملغاة وهذا الحكم يعم الاعم الذاتي والعرضي
لكن في مرتبة المحل دون المصداق فان فيه وحدة بحتة

اقول لو اريد بالمبينة ما بالشيء هو نخرج الصنف ليستمد اخراج الشخص الى قيد الاولية
لكان اولى وقد تقدم ان وجوب الكلية للمعقول عن جواز نقيض الجزئي الحاد ولو اريد بها ما
يقع في جواب ما هو ليخرج الصنف والشخص معا فلا حاجة الى قيد الاولية التي يخرج بها السافل بالنسبة
الى العالي او حمل على السافل بوسطة المتوسط قوله وبينهما عموم متوجه اه قد في الحاشية هذا هو
الحق نظرا الى تحقق معاني مادي الراسي واما النظر الدقيق فيقتضي الاطلاق فان كل حادث ولو
دائما مسبوق بمادة بالضرورة الوجدانية والمادة والمحل متحاذيان ذاتا على ما عرفت ولا يرد
النفس الناطقة فانا لا نقول بتجردها من كل وجه بل هو بين بين فلها حظ من الجسمية التي هي مادتها
وجنسها ولا يرد العقول العشرة فانها لا تكون هنا انواعا متصلة بل مراتب عقلية وسنا وكلية ليست
بموجودة في الخارج فتوسطها في مراتب آثار الفيض كتوسط الاجناس التوسط واما النقطة فعلى
تقدير وجودها في الخارج فانما هي بسيطة خارجا واما ذهنا فيفهم كيف والبساطة مطلقا من خواصه
فقد انتهى اقول على ما حققه الحكماء الراسخون في العلم ان كل حادث مسبوق بالمادة يختص الحوادث
الزمانية لا الذاتية السابقة للامكان الذاتي فان تعانق وجودها وتخصصها بالازمنة
او الامكنة من تلقاء انفسها محال فلا تتصور الا بان يكون هناك تارة لها استعدادات القرب
والبعد بالقياس الى وجود الحادث المرهون بها فالامكان الاستعدادي هو امر موجود قبل
وجود الحادث وعرياق لبعد خروجه الى الفعل يحتاج الى المادة قبل خروجه الى الفعلية لا الامكان
الذاتي الذي هو سلب بسيط والمراد بالمادة ههنا ما يعم الموضوع والمتعلق به كالهيولى
فمادة الجسم اي ما يتعلق به هو البدن ليس جنسا لها فان الجنس من الامور
المعتبرة في تشخيص الحقيقة وتسليم رسالة النقطة خارجا لا ذهنا يبطل بما تقدم من
كلامه وهو متعاكس لزوما بين النافين وعلية تفريع البطلان ما ذهب اليه السيد السند

شرح المواقف فقد ذكر والمعقول بان البساطة بمعنى خواصة تقتضي انه لا سبيل الى الاثنينية
في ذاته وصفاته حق قالوا يجب فيه وهو قولهم ومن قوانين الامكان اساس التركيب كما ان
اساس الامكان وانما يقتضي ان البساطة باعتبار الاجزاء من خواصة تقتضي ذلك فان الاعتبار
العالية والفصول كلها لا بد مطلقا بهذا المعنى الا استدلال على اثبات العقول فقد كون
صعف العقوم ثم اقول لو بنى الاطلاق على ما تقدم الاول وهو لا يستطيع ان يذكر ذاكرا
شيئا موجودا ممكنا خارجا عن المقولات العشرة التي هي اجناس عالية للموجودات الممكنة له وجه
او ذا من بسيطة ممكنة الا ويندرج تحت جنس ما فتفكر قوله كالوجود انه قد يستدل على
بساطته بانه لو كانت له اجزاء لكان اتصافها اما بالوجود فيكون الكل صفة للجزء لكن لا سبيل
لعروض الجزء بالاستقلال اما عروض الشيء بنفسه بالضرب الغير المستقيل ومهما لا يكون بينهما
تغاير اصلا للزوم كونه بما هو جزء عارضا بعروضا لنفسه واما لا يكون العارض بما هو عارضا او
بالعدم فيلزم اجتماع النقيضين وفيه بحث اذ ان عنيت وجوب عروض اجزاء العارض بما هو عارض
لمعروضه منتقض بالكثرة فان الوجدة التي هي جزء ها غير عارضة للموضوع المعروض للكثرة بل
الجزء انت تعلم ان معروض الكثرة هو حقيقة الطبيعة من حيث هي هي لا الطبيعة الوحدة ولا
الكثرة والا يلزم تقدم الشيء على نفسه فذلك الطبيعة كما انها كثيرة كذلك واحدة اليه تفكر
وان عنيت وجوب عروض اجزائه اما لنفس المعروض او الجزء فيلزم ان الوجود عارض
لجزئه وجزء الجزء وهلم جرا وجب عنه بانه يجب الانتهاء الى جزء لا جزء له فالمجزور بالجزء
وجوب الانتهاء في الدلالات العقلية مسلم وفي الذهنية كم فانها تحليلية وتحوران يكون
التحليل غير واقف عند حد كما في اجزاء الجسم والجواب ان النزاع في غير الاجزاء المقدارية والمقصد
اثبات البساطة الخارجية وهي مستوجبة البساطة العقلية بناء على التلازم بينهما بحسب الانتهاء

في المفردات والمركبة الى اول اثبات البساطة الخارجية التي بازائها الاجزاء الذهنية لهذا
البرهان منعذر اذ هي اجزاء تحده وتحليلية والكلام فيها الكلام في الاجزاء العقلية فلم يثبت البساطة
بالقياس الى اجزاء خارجية متمايزة بحسب المحل الموجود والا يخفى عليك اذا كان المقسم البساطة
العقلية ويتفرع عليها البساطة الخارجية بناء على التلازم بين التركيبين واعتبر التردد بين
المشتقين بحسب الصدق يتم الدليل بناء على ان الوجود ذاتي لما يصدق عليه بدل حمل الامر
لانه يلزم حينئذ امكان مساواة الكل والجزء بحسب الحقيقة اولم يكن الجزء جزء لوجب صدق كل على كل
والجزء العقلي ثم اعلم ان القانون المذكور مبني على امتناع تقوم الشيء من امور متساوية وذلك
لان المركب الذي لا يمكن امر متحصل الا يكون مركبا عقليا الا ما يكفي بالتركيب العقلي
تحصيل الجزء بين بالآخر من حيث انه متحصل ويغيره لا من حيث اذا ضم احدهما الى امر متحصل منهما الف
وهو المجموع وذلك ليس الا فيما فيه امران عام وخاص متحصل كالوجود والتعين هو يتفكر فانه وفق قوله
الجنس امر مبهم اه تم بهما الزمن قد يقال مبني على جواز ان يكون ذلك المعنى مفهوما اشياء كثيرة
كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فيضم اليه شيء آخر يعين واحدة اقول الافهام الفصل له
الجنس ليس على حقيقته لا محالة ولا ذهنا بل بمعنى ان العقل يعتبر متحصلا على نحو تعين الشيء بعد
ابهامه وهم يعبرون عن ذلك بانه اخذ فيه ومنه فالفصل عنده تحصيل المعنى المجملي وتكميل لا
لوجوده عينا كان او ذهنا كما توهم بعض الناس من ظاهر عبارات الاسلاف فقد الامتياز
بينها بحسب الوجود اذا وربت هذا فلا يذهب عليك ان مراتب التكميل تختلف بحسب اختلاف
مراتب الاجناس فالجنس العالي ابهام عظيم نقص هذا الابهام بمراتب بقصانات يبلغها
حد التكميل النوعي بانضمام فصل بعد فصل يلزم الابهام الا بحسب كونه مستندا اليه
على التعين وان استضعف عليك امر اتحادها مع المادة والصورة المتمايزين

في الوجود فبينة لكنا نهما متمايزان لان الاتحاد ان معناكما حققناه فالاصل عليك الامر بانه
يلزم حينئذ تصادق الاجزاء الخارجية التي لا يطابقها الا جزاء العقلية وحملها على المركب منها
للاتحاد في الوجود فيزاح بان بحرد الاتحاد في الوجود ليس مناط الحمل بل معياره اين
وجود ذي الذاتي والعرض الى الذاتيات والعوارض من حيث انها اشياء بل اسماء اقتضى
اتحادها في الوجود بالذات او بالعرض لامن حيث انها الغاير للواحد الموجود وكما ترى
في الاجزاء المقدارية المتحدة مع الجسم في الوجود مع عدم حملها فاتحاد المادة والصورة التي
هي متحدة مع الداخلات العقلية من هذا القبيل لامن حيث انهما طبيعتان مستقلتان احدهما
عين الاخرى في الوجود كما في الطبايع المجعولة فاختبر فانه الحق قوله ولا يكون فصل آه فرعوا
على علية الفصل لوجود الجنس متحصلة فروعا صحيحا احدها ان لا يكون للماهية الواحدة جنسان
احدهما جنس مشترك بينها وبين نوع ما والآخر مفصل لها مميز اعن ذلك النوع ثم ينعكس الامر
بالقياس الى نوع آخر والا لكان كل منهما علة للآخر وانه دور وفيه ان كلا منهما عام و
مبهم موجود وخاص ومحصل موجود آخر وكون كل منهما باعتبار الخصوص يرفع ابهام الآخر
من حيث العموم فلا دور والجواب ان الجنس امر مبهم والفصل يحصل له من حيث ذاتهما بالشرط
شيء وهي حقيقة واحدة وقد يقال يكفي في تقويم الماهية جزء انهما احدهما يحصل الآخر فنقول
تلك الاجزاء في الحقيقة عموم وخصوص مطلقا على انه بالنظر الى انفاعيل جزء من كل منهما
يلزم استغناء الشيء عما هو مقوم له والثاني انه يمتنع ان يكون لشيء واحد فصلان في مرتبة
واحدة والا لتوارد العلل المستقلة على معلول واحد لاكتفاء كل منهما في تحصيل الجنس
والفصل يمنع الاستغناء عن الآخر لاكتفاء احدهما في التقويم والثالث ان الفصل الواحد
لا يقوم الا نوعا واحدا والا يلزم اشتراك الاسر البسيط وقد حققنا خلافه بين النوعين والجواب

العكس لوجب الترجيح بلا مرجح ولا يخفى ان هذا الفرع كانه هو الاول والرابع انه لا اقتران الا جسما واحدا وهذا مستفرع على الثالث وقد لقيك انك اذا عرفت الاتحاد بين الدواخلات العينية والمقابلة ينسهل عليك استنباط الفروع المذكورة لامتناع صيرورة المادة صورة وبالعكس ولو في الحقيقتين المختلفتين ويمتنع ان يكون الحقيقة واحدة مادتان او صورتان في درجة واحدة لامتناع تحصيل الصورة الواحدة للمواد الكثيرة وترتب الشيء الواحد على العلتين المستقلتين اذ المراد بالمادة والصورة الهيولى والصورة فالبيان منقوض بالصورة الجوهرية الواحدة المحصلة للمواد الكثيرة كموا الافلاك والعنصريات وان اراد ما يحاذي الجنس والفصل من الاجزاء العينية المتحدة بحسب الذات فالامر سهل الاستنباط فان الكلام فيها بعينه الكلام في الجنس والفصل فتامل قوله الخامس ان فصل الجوهر جوهر اذ العرض لا يكون علة محصلة للجوهر فلا يتقوم الجوهر الا بالجوهر اذ العرض طبيعة ناعتية لمهية المتقرر الى مطلق الموضوع والجوهر طبيعة مستقيمة المهية للاقتناص الى ما يصلح وما كان الجنس والفصل شيئا واحدا في التصور والوجود يستحيل ان يكون احدهما بالطباع تعالى السيد وجودا اعطيا والآخر لطيا عوضا عن جوهر السيد عن وجوده في نفسه والا يلزم كون المهية الواحدة بالطبيعة متحاجة ومستغنية في حد ذاتها قوله خلافا للاشراقية آه حيث جوزوا كون فصول الجواهر اعراضا ومثلوا بالسرير فانه مجموع قطعات الخشب والهيئة الواحدة التي بالجسم فانه مركب من جوهر وعرض وسيجيء المقدار وفيه ان السرير هو القطعات المعروضة للهيئة الوحدانية لا المركب بينها واما الجسم فهو مركب من الهيولى والصورة الجرمية كما ثبت في الحكمة قوله في الحاشية فان قلت قد الشيخ في الشفاء ان من المحال ان يتحد الجوهران فكيف يكون الجنس والفصل جوهرين مع اتحادهما قلت ليس ههنا جوهران متعددان ثم اتحد ابل جوهر واحد موجود بوجود الجنس والفصل كما قاله الشيخ في تحديد الانسان بالحيوان الناطق انه ليس منه شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي

(اي من الحد الى المحدود الانسان ١٢)

ذلك الجوهران بعينه الناطق بغير فرض وجودهما منفردين كانا جوهرين متعددين موجودين
بوجودين متغايرين بخلاف العرضين والعرضي فانه لا قابلية لهما بذاتيهما للوجود انفرادا واتحادا
الآن متحدين مع المعروض والمحل بذا هو الفرق فاحفظه فانه مما لا تجده اقول بذا مبني على
اتحاد العرض والمحل بحسب الوجود بالذات كالجنس والفصل كما ذهب اليه ابو الحسن الكاشي
وبما الفرق قابلية الوجود المنفرد للجواهر دون عدمها للاعراض ولا يخفى ان الاطلاق على ما سبق في
تحقيق المتفق ان العرض موجود بوجود ولغاير وجود المحل قوله ان الكلي كما يصدق اه
هذه المقدمة مذكورة في الحاشية القديمة للمحقق الدواني حيث قال ان كل مفهوم كما يصدق على
كل واحد من افراده يصدق على الكثير منها الا انه يصدق على الواحد بقيد الوحدة وعلى الكثير بقيد الكثرة
المطلق صادق عليهما على السوية فيصدق على كل واحد من زيد وعمرو وغيره انه انسان واحد و
على جميعهم انا س كثيرة فلا يذهب عليك ان الحيوان يصدق على مجموع الانسان والفرس
مع قيد الكثرة دون الوحدة فلا يلزم ان يكون لشيء واحد فصلان قريبان وهما الناطق
والصاهل لو فرضت المجموع واحدا حقيقيا هو للمراد قوله لا يقال آه هذا ابطال للمقدمة المذكورة
بانه يلزم على هذا صدق العلة على المعلول المركب من المادة والصورة لانهما من افراد مفهوم العلة
والجواب ان مجموعهما اثنان من افراد العلة او واحد للازم منه كون الشيء علة لنفسه بل لما فيه
سائر المركبات وانما المحال كونه علة لواحد من علله او الكثير الذي لا يكون جميع اجزائه كذا
ما افاده المحقق الدواني لعل مرجعه الى ما فهمنا من كلام المصنف انهما يصدقان على المجموع من حيث
انه واحد لا باعتبار كثرة العلة هو الكثير بمعنى مجموع الآحاد لا باعتبار الوحدة وبهذا يظهر ان المجموع
يوجد على نوعين احدهما مع اعتبار الوحدة بالدخول او العروض والآخر بلا اعتبارها اصلا
والفرق بينه وبين كل واحد مما لا يخفى على من له ادنى مسكة قوله وكثرة جهات المعلولية اه

دفع توهم وهو انه كيف يتصور كثرة العلل مع وحدة المعلول بحسب الذات فيكون
المعلول الواحد اغنيا زال بانه لا يلزم منه الا الكثرة في جهات العلولية فان المعلول يتوقف على امور
من اجاد علة يتوقف واحد وعلى الكثير منها بتوقفات كثيرة وكثرة جهات المعلولية لا تستلزم
كثرة المعلولية بحسب الحقيقة قوله لا يقال آه هذا ايراد آخر على ذلك المقدمة بانه يلزم على هذا الكون
الممتنع ممكنا فان مجموع شريكي الباري ليس شريك الباري فهو بحكم تلك المقدمة ممنوع الكبرى
الباري مركب كل مركب ممكن لانه مفتقر الى الاجزاء وجودا وعدما والبديهي في طباعه ضرورة
الفعلة البطلان وانت تعلم ان خصوصية الجزء ليست معتبرة طباع سنخ المركب وانما هي
اساس خصوصية المركب مناط الامكان طباع سنخ التركيب لا بملاحظة الخصوصية فالامكان
والامتناع بالنظرين فان قلت لو كان المركب من الممتنعين ممكنا بالذات لكانت علة عدم
عدم علة وجوده وعلة وجود الكل هي علة وجود الجزء ولا يتصور تعليل وجود شيء من اجزاءه لفقد
الامكان قيل لو كان علة عدم المركب عدم الجزء لا بخصوصه لا علة عدم الجزء وانما يلزم لو كان
للجزء علة فكان عدم الجزء مستندا الى عدمها فاذا كان الجزء ممتنعا لذاته انعدم المركب بذلك
من غير افتقار الى عدم خارج عنه كما ان علة وجود المركب بالذات هي وجودات الاجزاء وانما
يحتاج تحقق المركب الى وجود علة الاجزاء لو كان للجزء علة من تلك الحيثية لا بالذات بل
ما هو مركب بغليك بالتامل الصادق قوله فان الافتقار آه حاصله ان الامكان
فاقة التاليف والاجتماع الى الاجزاء بحسب تقوم نفس الماهية في الوجود والعروض لا
يضر الامتناع في نفس الامر فلا يكون ممكنا تحقيق المقام ان علة الماهية على نوعين احدهما
جاعلها الذي يصدر عنه لنفسها وافتقارها اليه فاقرية صدورية من حيث افادته
معلولية الماهية وقولها بحسب امكانها الذاتي وثانيهما مقوماتها التي تدخل في قوامها ويلتف

جوهرها منها وافتقارها اليها ليست فاقرية صدورية لاستحالة كون المهية مجعولة بجعل تمايل
فاقرية التاليف فى تقوم جوهرها الاتى خلية الجوهر فاذن افتقارها الى المقومات خلطى التضمنى
بحسب كون المهية لاحقيقة لها الا مجموع الاشياء المفتقرة اليها الماخوذة فى حقيقة المفتقرة
فهذه الافتقار نوع آخر مغاير للفاقرية الصدورية الاستنادية الى الجاعل ولا يستوجب
التباين الحقيقى بين المفتقر والمفتقر اليه بالذات والوجود البتة بل يكفى التغاير فى نحو من
اللحاظ كلحاظ الابهام والتفصيل منه نفس التركيب لاطباع الامكان الذاتى حتى لو فرض
انسلاخ المهية المركبة عن طباع الامكان لا ينسلخ عنها هذا الافتقار فالمهية الممكنة اذا
تركبت فلها فاقتان فاقة الاستناد والمجعولية من جهة الامكان الذاتى وفاقة التاليف
من جهة التركيب والبسيط فاقة واحدة فى المجعولية فقط من لقاء الامكان الذاتى فالتركيب
لا يستلزم الامكان الذاتى فى نفس الامر نعم يستوجب الافتقار من حيث التاليف والتقوم على وفق
فتفكر واحفظه قوله الاتى آنفا فى الحاشية لانه عدم العقل الاول الذى هو من الممكنات
يستلزم عدم الواجب الذى هو الحال بالذات فاستلزام الخ بالذات كيف يكون والملازم
عدم كونه ممكنا لانا نقول الاستلزام هناك ليس بالنظر الى عدم العقل الاول بل نظر الى
علاقة العلية واما ههنا فيلزم كون الممتنع ممكنا وهذه الحقيقة نظرا الى ذاتها واضح وتحقيق المقام
ان المعلم بجوهره وخصوصيته وجوده وعدمه يستدعى الاستناد الى وجود العلة الموجبة وعدمها
فكل عدم ممكن يمتنع مع اعتبار تلك العلة كما يجب مع اعتبار عدمها واذا لم يعتبر معه شئ و
جرد النظر الى ذاته لا يجب ولا يمتنع ولا يستلزم شيئا من المحالات وان استلزم عدم الواجب
لذاته بحسب التحقق فى نفس الامر او الصدق ومن ذلك النظر المعم امتناع التخلف عن العلة الموجبة
جهة الاستلزام لحاظ علاقة العلية والمعلولية لا جوهر الذات فاستلزام الممكن لذاته المستحيل

لذاته بحسب التحقق مما لا شبهة فيه غاية الامر ان يكون الممكن محالا بالنظر الى الموقوف عليه وهو لا يضر فان اوهم ان امكان الملزوم وامتناع اللازم يستوجب سبق وجود الملزوم بدون اللازم وهو العدم اصل الملازمة قيل لك ان امكان الملزوم انما هو بالنظر الى ذاته وهو لا يستوجب امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكانه بالنظر الى ذاته يقتضي اللزوم ان اللزوم ضروري التحقق بالقياس الى تحقق الملزوم سلمنا كون ذاته ممكنا او ممتنعا لذاته فالملازمة بحسب الوجود واما اللوازم المهية فامكان المهية لذاتها يستوجب امكان لوازمها لك والبرهان اللزومي لوازم المهية يستند الى لزوم المهية فلها حكم المهية بخلاف لوازم الوجود اذ لزومها يستند الى امر ثالث او الى نفس تلك اللوازم فامتناعها من تلقاء انفسها لا يقتضي امتناع الملزوم لذاته بل بحسب الواقع فالمرجع بالذات لا يكون من لوازم مهية الممكن لذاته لكن قد يلزمها بحسب الوجود في الواقع فتفكر وقد يستدل على استلزام الممكن بالذات للمرجح بالذات بانه لو صدق قولنا كلما كان الوجوب مستمرا كان المعدم الاول مستمرا وينعكس لعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن المعدم الاول مستمرا لم يكن وجب الوجود مستمرا فهناك استلزام الممكن لذاته لامتناع المعدم الاول مستمرا وان استلزام الممكن كليا وجزئيا واقع في حكم العقل بحكم العكس المستقيم لزم المطلوب عليه ان الشاني مغلطة فان استلزام الجزئي ليس استلزاما في الحقيقة لان المقدم وحده لا الامكان هو المستلزم للتالي ليكون كليا بل الامكان هو مع شيء آخر يستلزم فلا يكون هو وحده مقدما وهذا ايضا مغلطة وفيه نظر فان ما لا مهية لازم الوجود لا يمكن ان يكون للمقدم مدخل فيه في الجملة الا ان يكون وجوده كافيا علما وسيأتي في بحث المشتقات فيه ان الاول ايضا مغلطة فان استلزام عدم المعلول الاول عدم الوجوب لانه ليس استلزام الممكن للمحال لذاته فانه انما يستلزم عدم علته الا وعلى فقط

وسلوم ممكن بالذات لاعدم ذاتها المستحيل لذاته فان الاول يقع لا متعلق بالمعه الاول
لولا الاتصاف بالعلية فاذن ليس الالتزام الا بالعرض او بالاتفاق وهو كون العلة
بما هو متصف بالعلية واجبة لذاتها وهذا بخلاف العكس فان ذات المعه الاول فايضة
عن العلة لا بوصف المعلولية فعدم ذات الواجب لغة لا يستلزم عدم المعه وقد اعترض عليه
بان علية العلة الاولى لنفس ذاتها فلو وجود وعلتها سبيل واحد في العينية فلو كانت العلية
امرا ممكنا بالذات فكان سببها هو الواجب بالذات فعدمها الممكن بالذات على ما زعم
يستلزم عدم ذاته لتوقف وجود الممكن بالذات فقد لزم الوقوع فيما عنه الفرار وايضا طباع الامكان
بما هو هو علته محوجة الى الواجب لذاته وخصوصية المعه الاول لم تستند اليه الا بواسطة امرا ما
اصلا فعدم المعه الاول لخصوص ذاته كما يستوجب عدم العلة الاولى تماما علة لك يستدعي
عدمها من حيث هي واجبة لذاتها فلعليتها ووجودها سبيل واحد فيما يستند اليه خصوصية
ذات المعه الاول فليس التزامه للمنع بالذات بالعرض والاتفاق تتفكر قوله والرابع
اعتباري آه لو تشبث ان الهيئة التي يقوم بامرين اعتباريين اعتبارية اذ هي معايرة لما اعتبر فيه
ذلك الامر مرة واحدة بالاعتبار المجموع الرابع لكن اذ كل واحد من وحدات الاثنين
يعتبر فيه مرتين مرة على الانفراد ومرة في ضمن مجموع الاثنين ويعتبر فيه هذا المجموع مرة
واحدة وبينهما تغاير اعتباري وقس عليه الخامس بكذا بخلاف المجموع المركب من الوحدتين
مع الهيئة الاجتماعية العارضة وتبه لا فرق بين مجموع الاثنين والمجموع الرابع لان جميع
اجزاء الرابع اعني الوحدتين ومجموعهما موجودة حقيقة مثل اجزاء الاثنين وقد تقرر
ان وجود الكل ضروري عند وجود جميع اجزائه فكيف يكون الرابع اعتبارا بادون الثالث
اقول وجود العدد في ظرف يستدعي ان يكون المعروض كلا واحدا منه وجود منفردة عن

معروض الآخر في ذلك الظرف ولا وجود في الخارج لمجموع الاثنين منفردا عن الوحدتين
بل في اعتبار العقل وملاحظة الخاطر والتعبير فلا يكون جميع احاد الرابع واخواته موجودة لوجود
علة واحدة الا في تلك الملاحظة فيكون اعتبارا بخلاف احاد جميع المثالث اعني الاثنين الذي
هو مجموع الوحدتين المعروضتين للهيئة الاجتماعية فتامل بدقة النظر قوله لعلة سواء كانت
العلة نفس اللزوم او امرا اخر منفصلا عنه قوله او ضرورة بان يكون اللزوم مستندا الى امر
امر وفيه نظر فان ما يغاير الشيء ثبوته له معلل بالضرورة فان الانسان منلا والامكان عنيا
عن العلة في كونه هو لكنه يفتقر في الخروج من العدم الى جاعل غيرهما اليها البتة ولهذا حكم الحكماء بهيئة وجود
قوله فان ارتباط الماهية اقتضائي من تلقاء ذاته لم يلزم الحاجة على وجوده فان العلية والاقتضاء
من الاوصاف المقتضية لوجود الموصوف او عن غيره فيلزم الامكان فان قلت كما ان الوجوب
قد يكون بحسب وجوده في نفسه وهو مناط الوجوب الذاتي لك يجوز ان يكون باعتبار الوجود والمراد
اي ثبوت الشيء للشيء من حيث هو لنسبة كوجود الواجب عند القائلين بزيادته فان ثبوت الوجود
له لقة ضروري مع انه زائد عليه لغة فما قيل في تحديد العرضي بما يعلل وفي تحديد الذاتي بما لا يعلل
ليس بشيء والله اعلم بالصواب وفيما نقل عنه حيث قال اعلم ان الحكماء استدلوا على عينية وجوده لقة
بانه لو كان خارجا لامتناع التركيب ليكان ثبوته له لقة معللا فان كل معدوم يثبت لمفهوم امر
خارج عن حقيقته يجب ان يكون معللا وادعوا الضرورة فيه حتى ان بعضهم عرفوا العرضي بما يعلل
والذاتي بما لا يعلل فعلة الامكان الذات يلزم تقدم الذات عليه بالوجود والا فمعنى للعلية الا التقدم
في الوجود فيلزم ان تقدم الشيء على نفسه او موجوديته لوجود وهي اذا كانت العلة غير الذات يلزم معلولية الممتنع
لامكانه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وانما اشارة الى جواب هذا الاستدلال فان العرض اللازم
يجوز ان يكون ثبوته ضروريا للموصوف لا يحتاج الى العلة اصلا كالامكان انتهى كلامه قلت ان ثبوت

حمل الوجود عليه بلغم الانفس فانه من حيث هي هي فنوع يدب الحكماء المتألهين بعينية من حيث تقصدها
فلحظ كما يذهب المتكلمين بمغايرة من لحاظ الذات او من جهة اخرى غير ما تلزم امكانه فتعود كون
الوجود للطبايع بوكد الامكان والافتقار فكيف الوجوب فتفكر قوله والدوام لانخلوه الخ
فان العدم يدوم بانتهائه الى العلة الواجبة لذاتها فانتفع ارتفاعه دوام وجودها فالدوام الازلي
يساوق الضرورة الازلية وكذا الزماني للزمانية والدوام الذاتي ما دامت الذات يساوق الضرورة
الذاتية فانتظام الدوام في سلسلة المفارقات لا الا بالنظر الى المفهوم مع غزل اللحظ عن الاصول
الدقيقة قوله بل المطلق الوجود الخ اي لمط الوجود بل بحسب ان يكون مدخل فيها او لا بد الوجود عند
العدم فان من تلك اللوازم ما ليست بالنظر الى العلة الجاعلة اعني ما يكون ضروري الثبوت للملزوم
كوجود الواجب تعالى عند المتكلمين بحيث لو كون الموجود فيه مدخل الامتناع تقدم الشيء على نفسه او
موجودية الوجود ذات غير متناهية من حيث انها يفهم ان منها ما يكون للوجود مدخل فيها البتة ومنها
بالخلاف ذلك وان اردت التفصيل والتحقيق في هذا المقام فتقول في مذهب المتاخرون اعتبار
ربط الوجود في لوازم الماهية مصداقا فيما عندهم اقتضاء الماهية لها باعتبار مطلق الوجود
فلحظ الخصوصيات ملغاة والتحقيق على ما ذهب اليه الشيخ ان مصداقها نفس الماهية المتقررة
بجعل الجاعل اياها مع اقتضاء منها للحاظ بها لا باعتبار الوجود والا باعتبار المجعولية الفوا ولحاظ
المجعولية انما يجب في صدق المحمول لكون الموضوع من الطبايع الباطلة والذات لها الا
بالجعل لا من حيث ان ذاته احدى حاشيتي الحمل بخصوصه لاستدعاء الطبايع الربط الا بجاعل
لا من حيث الخصوصية الا بالعرض اذ اعتبار الوجود والمجعولية مما لا يقتضيه طباع وجد وسيأتي
بيانه انشاء فهي بعينها ترجع الى نفس الماهية فقط فدائي العوارض المعلولة لنفس الماهيات ثم
بعض تلك اللوازم يمتنع انسلاخها بالنظر الى نفس الماهية باعتبار ان مصداقها هي بنفسها كالامكان

الذاتي والوجوب الذاتي والامتناع الذاتي وجوده للذهن عند التحقيق ولهذا حكموا بان الهيئة
في ذهن الانسان موجودة فانها تقوم بالعارض في بادي الراي كما هو عند المنطقيين
بناء على انتفاء الجزء الهيئي بسبب العدم الكلي كما في الانسان وبهذا تمسك
للامام الرازي سواء يلزم حينئذ جواز كون الوجود من لوازم الهيئة بان يكون بحيث
سمي موثرة في الوجود او لا باعتبار الوجود والعدم والجواب بانه التبيح المرتبس ان الهيئة لو كانت
بنفسها الوجود بالفعل موجودة بالزم ان يكون موجودة على تقدير العدم المفروض وليس الامر كذلك
في سائر الصفات اقول فيه نظر لان اللازم على هذا التقدير هو ان لا ينفك الوجود عن الهيئة
اذ فيكون ازلية لا ان يكون الهيئة موجودة على تقدير العدم البتة فالحق ما قاله العلم الاول للحكمة
اليمانية ان عدم اعتبار الوجود في الهيئة عند اقتضاء بها بصفة لا يقتضي انفكاكها عن الوجود
بين الاقتضاء فان انفكاكها عنه وهي مقررة مرجح فصلا عن ان يكون موثرة فاذن لا
يتصور كونها موثرة في الوجود الذي لا ينفك حالة التاثير عنها وللك سائر الصفات قوله
كوجود الواجب اه اقول المتكلمون الذاهبون الى زيادة الصفات ذهبوا الى ان
مصداقها ذاته تعالى من حيث اقتضاءه للحاظ بها كما صرح المحقق الدواني فيلزم عليه كونه
تعالى متصفا بما عليها بحسب الوجود فيكون في حد وجوده غنيا عنها وعن الوجود فنوجه اليهم توجيه
بما لا يرضى به قائله وتحقيق المقام ان الوجود لا يتصور ان يكون من لوازم الهيئة بالمعنى السابق
في شيء من الحقايق اذ لوازم الهيئة ما يكون هي بنفسها المتقررة متقضية لها على ان يكون من الاقتضاء
مخلوطة بالوجود دون الوجود فقول الاشتراعيات بالقياس الى سائر الاوصاف او الهيئة
من حيث هي متقررة مطابق لهذا الحكم ومبتدا نتزاعه فموجودية الهيئة قبل اعتبار تلبسها بالفعل
وطباع الاقتضاء يوجب صحة حمول الغاء من المقتضى والمقتضي بحسب الوجود دليل على فساده وذلك لان

مما يضاف اليه طباع اللوازم حتى يتوقف على وجود الهيئة اليها على ان يوخذ الوجود جزء
من المقتضى فترجع الامر الى ان المقتضى هو مجموع الهيئة والوجود وانت المحقق ان طباع وجوده
لا هو حيث كان لم يتصور العلية بين الامرين او يلزم منه وجود ذلك المجموع فيتشعر وجود
هذا المجموع الغير جزء من العلة على ان يكون العلة هو مجموع ذلك المجموع مع وجوده وهكذا الى
غير النهاية بل نقول ان طباع وجوده فوجد فيستدعي تقدم موجودية العلة وتقدم وجودها
حتى يلزم تقدم العلة ووجودها ايضا فلا يتصور كون الوجود من اللوازم والا لتسلسل بالتقدم
طباع وجوده فوجد لتقدم الوجود على الموجود واللازم متقدم على الملزوم او يتعدد الوجودات مع وحدة
الموضوع وكلاهما باطلان فاعلم بان القيوم الواجب بالذات يجب ان يكون بقيومه مطلقا
الحكم الموجودية عليه على ان يكون هيئة انتزاعية ايضا لما كان مصداق الوجود بعض تقرر الشيء
وسنخ قوامه في ظرف ما فما هو متقرر بنفسه لا بالجاعل كان صدق الوجود عليه بنفسه لا بافتقاره
من العلية والا لعلة من الذوات فالمستحيل ان يكون الشيء جاعل انه وصانع سنخ قوامه من هيئة
يستنبط ان الهيئة التي هي مصداق الوجود في عالم الامكان هيئة تعليلية الى كون الذات
صادرة عن الجاعل اذ ليس للممكن قوام وتقرر الا بالجعل تفكر قوله لغم منا ها انبيك ان
اللزوم من الامور الاعتبارية الواقعية بمعنى ان موصوفي نفسه بحيث يصح انتزاعه عنه والحكم بكون
فرض فارض فلا نتوهم انه لو كان اعتباريا لم يتحقق عند قطع الاعتبار فيكون الحكم كاذبا
والجواب لو لم يكن موجودا خارجيا بين شيئين لما امتناع الانفكاك خارجا بهذا او انقلبت
الملازمة قوله فقولهم الشر آه جواب سؤال مقدر تقريره انكم اذا اعترفتم بانقطاع السلسلة في
الاعتباريات فليس في الوجود الا الاعتبار الانتزاعي فقولكم الشر ليس امرا كان الشر
ترتب الامور الملائمة في الوجود وتحقق الوجود بتحقق مصداق الاتصاف وهو لا يستلزم فاجاب عنه

بل نصدق انه لا يستدعي وجود الموضوع بل قد يصدق باعتبار ما هناك بقضية
اشتمال الشرط وجزاء ان اللزومات الغير المتناهية بين اللازم والملزومات متحققة بحسب
نفس الامر او هي محكوم عليها باحكام صادقة كالامكان واللزوم والتحقق في نفس الامر فيكون
موجودة فيها والبرهان متناهية على استحالة وجود الغير المتناهية بقطعي في عالم الواقع ولو سلمنا
انا نصدقها صادق في نفس الامر ونعني ان اللزوميات اللامتناهية الحاصلة بين اللازم والملزوم
ما يمتنع انفكاكها عن الملزوم او لو لم يكن محكوما عليها بذلك الامتناع لما عدم اساس اصل
اللزوم فلا دين يجب ان يصدق الحكم الايجابي باللزوم على كل لزوم وطباع الربط الايجابي
يستدعي وجود الموضوع في نفسه فيلزم تحقق كل من اللزومات الغير المتناهية في نفس الامر
من حيث انها موضوعات لاحكام صادقة والحل ان اللزوم انما يكون لزوما بما بين حصة
والطبيعة بين اللازم والملزوم لا بما هو معلوم محفوظ بنفسه فان هي نسبة الحكم عليه بشيء ايجابا او سلبا
ولا يخطر الى كونه لازما او غير لازم وانما تصح الحكم عليه بما هو معلوم محفوظ بنفسه في الذهن فالمحكوم عليه
باللزوم من حيث انه منظور اليه فصادق في الواقع العقل لا بما هو لزوم لنسبة بينهما فاذا انقطع ذلك
اللحاظ المقتضي انقطعت السلسلة وقد يجاب بان تلك اللزومات الغير المتناهية موجودة
في نفس الامر بوجود ما ينتزع هي عنه لا بوجودات حتى يلزم الاستحالة وما يقتضيه طباع الربط
الايجابي هو الوجود الامر لا المتقرر وخصوصه كما ترى في الاعراض المقدارية للجسم او السكون مقتضيا
وجود الجسم الذي هي موجودة بوجود الجسم المتصل فتفكر قوله ومن ذلك اي في ج ١
الاعتبار اعتبار ان اعتبار نفس الموضوع بما هو هو مع عزل النظر عن تعارض الاعتبار
بما هو معروض لذلك حاصل ان انكر وجود الكلي الطبيعي فقد افاد هذا الاعتبار وهو موضوع
العلوم العقلية ومنهم من انكر الاول اعني به على ان المشرع لم يشرع عنه شيئا بان لبنة

ويتحدان بالعرض وسيأتي تحقيقه الشارح بقوله فحوله الجميع آه قيد هذا الاعتبار ذهني تحقيقي
وذهني تشبيهي لكلام محرر الاصطلاح قوله ثم الطبع اما لان الطبيعة الالسانية مثلا قد تحمد
بالقياس الى عوارضها شرطا شيء اي مع خلوطا بها فسمي مخلوطا وقد يؤخذ بشرط لا اي مجردا عنها
فسمي مجردة وقد يؤخذ لا بشرط شيء اي مع عزل النظر عن الخلط والتجرد فسمي مطلقة وفي هذه الاعتبارات
الاولى اعتبار نفس الهيئة من حيث هي هي بان يعلق الهيئة بالهيئة وهي اعتبار الهيئة المقدمة على جميع الهيئات ويمتاز هذه المرتبة عن سائر المراتب لتجرد الهيئة في هذا الاعتبار
من جميع اللواحق ولفظ الهيئة شرح بعنوان لهذه المرتبة فقصد اللفظ عليها وهي هي بلا
مخلوطة في هذا اللحاظ لوجود اللحاظ الملحوظي الملحوظة غير بحسب جميع الوقائع ومسلوخة عنها بحسب خصوص
هذا اللحاظ فاذن هذه الملاحظة خصوصها طرف للخلط والتجرد اعتباران والثاني اعتبار ما هي
هي هي مع عزل النظر عن الخلط والتجرد بان يعلق الهيئة بالاعتبار دون المعتبر وهو تعميم الاعتبارات
وتقسيم الهيأة والى الكلي والجزئي والمنتشل عنها الالف الباء فوجد الالف او زيد الالف نفي هذا الاعتبار اياها اجتماع
النقيضين كما في الاول ايهام ارتفاعهما كقول مولى العصر والطبع عم اعتبار آه اشارة الى هذا
الاعتبار والثالث اعتبار ما من حيث هي هي مع ملاحظة عموم ما وتعليق الهيئة بالمهية فلان
يحمل العموم قيدا فيها وهي بهذا الاعتبار كلي طبعي وقيد لا فرق بين هذا الاعتبار وما عتبار
التجرد الا في التعبير دون المقصود ولذلك يشتركان في الاحكام وفي ان المعتبر بهذا
الاعتبار موضوع للطبيعة كما في قولنا الانسان نوع او كلي او موجود في الذهن بخلاف
المجردة او هي ليست ملحوظا عليها شيء من الاحكام او تمتنع لحوظها ووجودها مطلقا الا ان بينها وبين المجردة
عن بعض العوارض والاعتبارات كما الآتي على ما من تفكر والاعتبارات تجري في كل
مفهوم اسم جوهرا كان او عرضيا بالقياس الى ما هو خارج عنه محصل ما في شرح قوام مهية كما تقدم

بياض الذي مرتبة مباينة مبناكما في الانسان بالقياس الى عوارضه الشخصية على اختلافها

علية آنفا والكاتب مثلا بالقياس الى زيد فانه اذا اخذ بشرط شيء كان زيدا كاتبا واذا اخذ لا بشرط

شيء كان عرضيا محمولا عليه بالمواطاة واذا اخذ بشرط لا شيء كان عرضيا محمولا عليه بالاشتقاق

ومن ههنا يظهر ان الحمل الاشتقاقي لا يختص بالمبادي بل يجري في المشتقات ايضا وقد يجري

في كل طبيعة جزئية كانت او كلية بالقياس الى كلما يقارنه لا على وجه التفصيل كالثوب بالنسبة الى

البياض في زيد مثلا بالقياس الى وصافه ومناط الحمل والتوحيد باعتبار لا بشرط شيء باصطلاح

الاول ودون هذا لانه قد يكون جزئيا. قوله وهي من حيث هي هي اي مقتضى ان الانسان

مثلا اذا اقتصر اللحاظ على نفسه فقط لم يوجد في هذا اللحاظ الا هو وعوارضه والكائن في الواقع

محفوفا بالعوارض كثيرة فكانها مسلوبة بحسب هذا اللحاظ على ان يكون مصداق هذا السلب

ان شيئا منها ليس عينه ولا داخلة فاذا قلنا الانسان من حيث هو هو ليس الا الانسان

الطبيعة كان السلب واردا على الايجاب بان تلك الطبيعة اعني نفس المقيد فكان صادقا البتة و

سلب الثبوت بهذه الطبيعة لا ينافي الثبوت بحيثية اخرى لما اذا اخذ منها الحيثية كان معناه

من حيث هو هو ليس بالغ وبمفاده ان السلب ثابت له من حيث هو هو فان الحيثية ستلزم

كون قيد السلب فيكون ايضا مقيدا والسلب من حيث هو سلب لا تكيف بكيفية والاصح

ان التقييد بالتقييد دال على ان المحمول من حيث انه مفهوم ثابت لشيء فعود اجع الى ثبوت

السلب فيكون كالمباين للعوارض لانه من العوارض التي ليست في صدر ذاته فتطبيق اللفظ والمعنى

انما هو بحسب اخر الحيثية فان رد السؤال بان طرفي النقيضين الايجاب كما اذا اطلقنا الانسان من حيث

هو هو ليس بغير فمع ثبوت الامرين المعنى عليه السؤال فاسد فكذا السؤال الموجب منتقض بالطرفين فاقهم

91

السلب بالحيثية السلبية وتحرير ... كان الشيء من حيث هو ليس الا الشيء ... الشيء ... الانسان ... الانسان ... الانسان

بان ذلك اجتماعهما لا ارتفاعهما او تقيض سلب الوجود وسلب سلب الوجود والوجود من لوازم

وسيأتي مزيد تحقيق لهذا المقام ان شاء الله تعالى والاقرار صادقة فكانه يتنادى من مكان بعيد و

كون ذلك السلب وان الوجود نقيضا للسلب متنكر جدا فالتناقض من النسب المتكررة وعدد السلب

على النسبة السلبية دون الايجابية غير معقول فلتتامل فانه دقيق وبذلك حقيق انتهى اقول نقيض

الوجود رفعه بما هو رفع محض له لا حد وذي اذ ثبوت السلب لا يعتبر في كونه نقيضا فنقيض الوجود

في المرتبة رفع الوجود فيها على طريق نفي المقيد فيها لا النفي المقيد وما هو المعقول هو الثاني وما هو

النقيض هو الاول فارتفاع النقيضين محال مطلقا في جميع مواطن الواقع فذلك المحور المبني

على الحمل بتجويز الفاسد على الفاسد فلا يسقط الاعتراض ومعنى كون التناقض من النسب المتكررة

ان احدهما اذا كان رفعا للآخر كان الآخر مرفوعا به كما سبق التلويح اليه نعم ورود السلب

على السلب بما هو سلب غير معقول فان المرفوع الماذات بجهة ما بالحمل اذ الوجود بناء على ان السلب

ليس معقول النسبة الى الوجود وكلاهما منتفيان في السلب بما هو سلب الا ان ورود السلب على السلب

ليس على انه ثابت للموضوع حتى يكون في قوة السالبة المحمول بل على انه نسبة تبليغية

مقررة في لحاظ العقل بحيث يرفع العقد السالب الايجابي من لوازمه وهو امر معقول بكذا في بعض

المقام وتوضيح المرام وتنقيحه قوله والطبيعي اعم آه قد تحقق الدواني ان الانسان مثلا الزمكان

معتبرا من حيث هو الا ان العقل ينظر اليه من غير نظر الى هذا الاعتبار وتقييده الى المعتبر بهذا الاعتبار

والمعتبر بالنحوين الاخيرين وغير ذلك ونظير ذلك ان مجموعة الانسان الى الانسان الكلي

والجزئي صحيح مع ان المقسم هو الكلي في الواقع ونحن نخبر بان الاولى ان يحمل التقسيم الثاني

المبين سابقا فتذكر قوله فمذهب المحققين آه قد الشيخ الرئيس ان الحيوان بما هو

حيوان لا بشرط شيء موجود في الخارج لانه اذا كان هذا الشخص حيوانا فحيوان ما

موجود فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود ثم بالغ في التشنيع على من زعم ان الجزء حيوان ما فقط دون الحيوان بما هو حيوان وقال ان الحيوان بشرط ان لا يكون ماشيا حتى لا وجود له واما الحيوان لا بشرط شيء آخر فله وجود في الاعيان والامكان معا لكن شروط الثانية من خارج فالحيوان بمجرد الحيوانية موجود في الاعيان وليس يستوجب ذلك ان يكون مفارقا بل الذي هو في نفسه خال عن الشرائط اللاحقة موجود في الاعيان قد اكتنفته من خارج شرائط واحوال اخر وبالجملة ليس مراد المتوهمين لوجود الطباع وجود اشخاصها فقط كما زعم البعض فان الشخص كزيد مثلا اذا وجد هنا وفي حد ذاته حيوان وناطق فكل منهما ايضا موجود والعين موجود والا لزم افتراق الشيء عن نفسه فان ما به هو هو لزيد هو الحيوان الناطق ثم ان نسبة الوجود الى الطبيعة اقدم من نسبته الى الزمان اليس كما في الحوادث اليومية من نسبته الى الاشخاص والطبيعة من حيث هي هي بالقياس الى الاشخاص جهتان جهة المغايرة والتقديم وهي بهذه الجهة مجردة بمعنى ان حكم التقديم يصدق عليها لا من حيث الخلط وجهة الاتحاد من حيث الخلط مع العوارض المشخصة ويكفي في الاستدلال بان طبيعة الحيوان المرسل بما هو حيوان مثلا ليس مما هو متعلق الذات بمادة ومدة فلا يكون مرهون الوجود بالامكان الاستعدادي فالامكان الذاتي هناك ملاك فيضان الوجود فاذا كان هذا الحيوان المتعلق بالمادة فايض الوجود عن وجود الفيض الحق باستدعاء استعداد المادة كالحيوان المرسل فيق بالفيضان لاستحاق الامكان الذاتي وليتضح المقام ان الامكان الذاتي اساس الكثرة في الممكن باعتبار المهية والوجود والتشخص عين الوجود او يلازمه فالموجود الممكن له مهية وراء البسيطة فهي موجودة بالضرورة والا لم يوجد الشخص ايضا ولما كان الامكان الذاتي من احوال الموجود الممكن باعتبار المهية المرسلة الجزء هي البسولة

ولواحقها مؤسس اول المقترن بافاضة الجواد المطلق بافتضاء طبايع الامكان الذاتي
بالنسبة الى جزئياتها المرجوحة بتوارد الاستعدادات عليس في الخارج الا المهية والوجود
والتشخص منتزعان عنها باعتبار استنادها الى الجاعل الحق فتفكر فانه من بعض تدقيقاتنا
وبان الامكان الذاتي اساس الكثرة في نفس الممكن باعتبار المهية والوجود اما التشخص
فهو اما عين الوجود او يلازمه فالموجود الممكن له مهية وراء انيته فهي موجودة بالضرورة و
الا لم يوجد التشخص اه قوله والموجود اثنان اه اي الطبيعة من حيث هي هي والشخص كلاهما
موجود لا بوجود واحد بمعنى ان في الخارج موجودا واحدا يحلله العقل الى امرين احدهما الطبيعة
من حيث هي هي والثاني المخلوط بالعوارض الشخصية فالاثنينية في ظرف الخلط والتغيرة والوحدة
في سواطن الانفكاك وتحقيق المقام على ما افاده المعلم الاول للحكمة اليمانية ان الطبيعة والخانات
عين الفرد في جميع مواطن الوجود لكن للعقل ان ياخذ بامارة من حيث الخلط والتعين واخرى
من حيث التغيرة والابهام ويضع بينهما اثنينة ما اذا الفرد في هذه الملاحظة وان كان مخلوطا
بها في نفس الامر لانها ماخوذة لا بشرط شيء اذ لم يات في ذاتها عن ان يكون معها شرط
او لا تحققت لوجود الطبيعة بشرط شيء في اي ظرف كانت ولو في ظرف هذا اللحاظ لكن لما كان
هذا اللحاظ اعتبار الطبيعة بشرط شيء من حيث خصوص تعينها حتى ان اصل الطبيعة لا بشرط شيء
مفصولة عنها رشما بخط بذلك اللحظ صح ايضا ان يحكم عليها بالتغيرة فيجب بهذه الملاحظة
ظرف للخلط والتغيرة فيه باعتبارين فان قلت يلزم حينئذ تحقق الفرد بدون الطبيعة في
نفس الامر حسب هذا اللحظ قلت ان اريد بالنظر ان كان سراية لحاظ نفس الامر لكن تلك اوسع من
هذا والا لم يتحقق الفرد وحده فانى في هذا دون فلك الخرق في ارتكاب ذلك ودون هذا ارتكاب
ان هذه اللحاظ انما يكون في مواطن الواقع من حيث انه وجود لا بتحليل العقل لا من حيث خصوصها

الاعتبار ولزوم تحقق الفرد بدونها فيه من حيث خصوصه لا بالاعتبار الاول وهذا اصل غامض
ثم ان من القائلين بوجود الطبيعة وهب لا تعددها بالذات بحسب تقدم الوجود بالذات وزعم انها
لا وحدة لها بالذات ليست تلك الا وحدة الفرد بالذات بحسب وحدة الطبيعة الملحوظة بكونها
لا بشرط شئ فانها اذا اخذت من حيث العموم والاطلاق كما في موضع الطبيعة كانت واحدة
بالذات لها تعدد بالفرض اذ لا يصح استناد احكام الاشخاص اليها على تقدير عينيتها
لحاظ اطلاقها واعتبار عمومها فتفكر فانه دقيق قوله ومن ذهب منهم الى ان وجودها
بنار على دخوله في قوام الاشخاص الموجودة وردّ بانه لو كان كذلك لما صدق الشخص على
الشخص بما هو هو كما في سائر الاجزاء العقلية لامتناع حمل الطبيعة عليها كما في الاجزاء الخارجية
ليستحيل كون احد الجزئين عقليا والآخر عينيا وجيب عنه بانه محمول اعتباري وغير محمول انما بينهما
آخر كما في المادة والصورة من غير فرق وفيه نظر لانه لو كان واجبا فلم يكن جزء شئ
من الممكنات بحيث يتحد معه في الذات والوجود وان كان ممكنا فله ماهية ووجود لغايرها
كما يستدعيه طباع الامكان فله تشخص آخر وننقل الكلام اليه ايضا فلم يجز ان يكون
واجبا من الاجزاء العينية بحسب الذات والوجود لانا نقول مختار للنوع الذي هو جزء
آخر من الشخص تشخص آخر غير تشخص الجزء الواجب انما الكلام في تشخص ذلك النوع فالحق ان
التشخص بالمعنى المصدري امر عدمي اعتباري وعنوان لما به التشخص وهو التشخص الحقيقي
الموجود بذاته الواجب بانه فالموجود في الخارج لنفس الهوية بجعله تعالى اياها جعلا بسيطا هي
كما هي موجودة من حيث الاستناد اليه تعالى تلك هي شخصة من تلك الحيثية فما به الوجود
هو ما به التشخص والامتياز وبهذا المعنى يكون التشخص هو الوجود فلكل شخص موجود انبساط
خاص هو تعالى به تتربت عليه الاعتبار عما عداه وانما نعلم كنه ذلك الانبساط المخصوص من الحكماء الهية

فلها بحسب حدتها البعيدة تعلق خاص سببا علميا يترتب عليه وحدة الوجود والتشخص فتصير
في فرد واحد فانها اذا لم تتعلق بشيء غيرها تصح للوجود به والتشخص انما يقتضيها الممكنة فقط
واما متعلقة بالمادة فان كانت واحدة للعدد فيها كالمادة كل فلك بالقياس الى سنوحها الخ
البعد منحصرة افرادها بحسب تلك التشخصية وتتعدد باعتبار الواحد لا يوجب تكثر الصور الحالة فيها
او متعددة بالذات كهيولات الافلاك بالقياس الى صورها الجزئية فتتعدد افرادها بما يحل فيها
او متعددة بالعرض لاعراض يلحقها من اعدادات متعاقبة مختلفة بالقرب والبعد كهيولى العناصر
فان لها وحدة شخصية مبهمة بالذات مستندة الى مبهمتها ولتعدد تشخصي بالعرض مستندة الى
اعراض تلحقها من اعدادات متعاقبة فلها تعين بالذات وتعينات بالعرض وهذه التعينات
مناط التعينات الاشخاص الحالة فيها كما ان التعين الاول مناط التعين العوارض اللاحقة
وبالجملة ان الوجود مناط التشخص فالشيء الذي وجوده في نفسه نحو تعلق شيء متعين بذاته و
مصحح لنفسه من ملقاة افاضة الجاعل صحيح في فرد والشيء الذي وجوده في نفسه نحو وجود لمحله
فمحله من حيث ان يكون ذلك الشيء موجودا فيه سبب مصحح لتعينه فيكون متعددا بتعدده اذ
تعدد محله بالذات او بالعرض يستدعي تعدد انحاء الارتباط فيجعله فاعلا دلالات المحل من الجهاز
متكثرة بتكثره والحامل قد تتكثر بالزمان حين اتحاد المحل المعرضين متماثلين او متصل احدهما
في موضوع واحد لعدم بطلان الآخر فالمحل من المشخصات بمعنى ما يحتاج اليه الوجود والتشخص الزمان
منها بمعنى انه من اداة تهيأ ومن مصححات العروض المشخصات المختلفة وبساط الامتياز في لحاظ العقل
على انه يصح ان يؤخذ الزمان من حيث اعتبارات ذات المحل ومتممات محليته بالاضافة اليها فيرجع
الامر الى تكثر المبنية التقييدية لوجه لاختلاف المحل لما تعاقب الاستعدادات تتكثر تعددها فتفصيله
ان ههنا ثلث حركات الاولى حركة النفس الفلكية في الارادات والثانية حركة الاجرام الفلكية

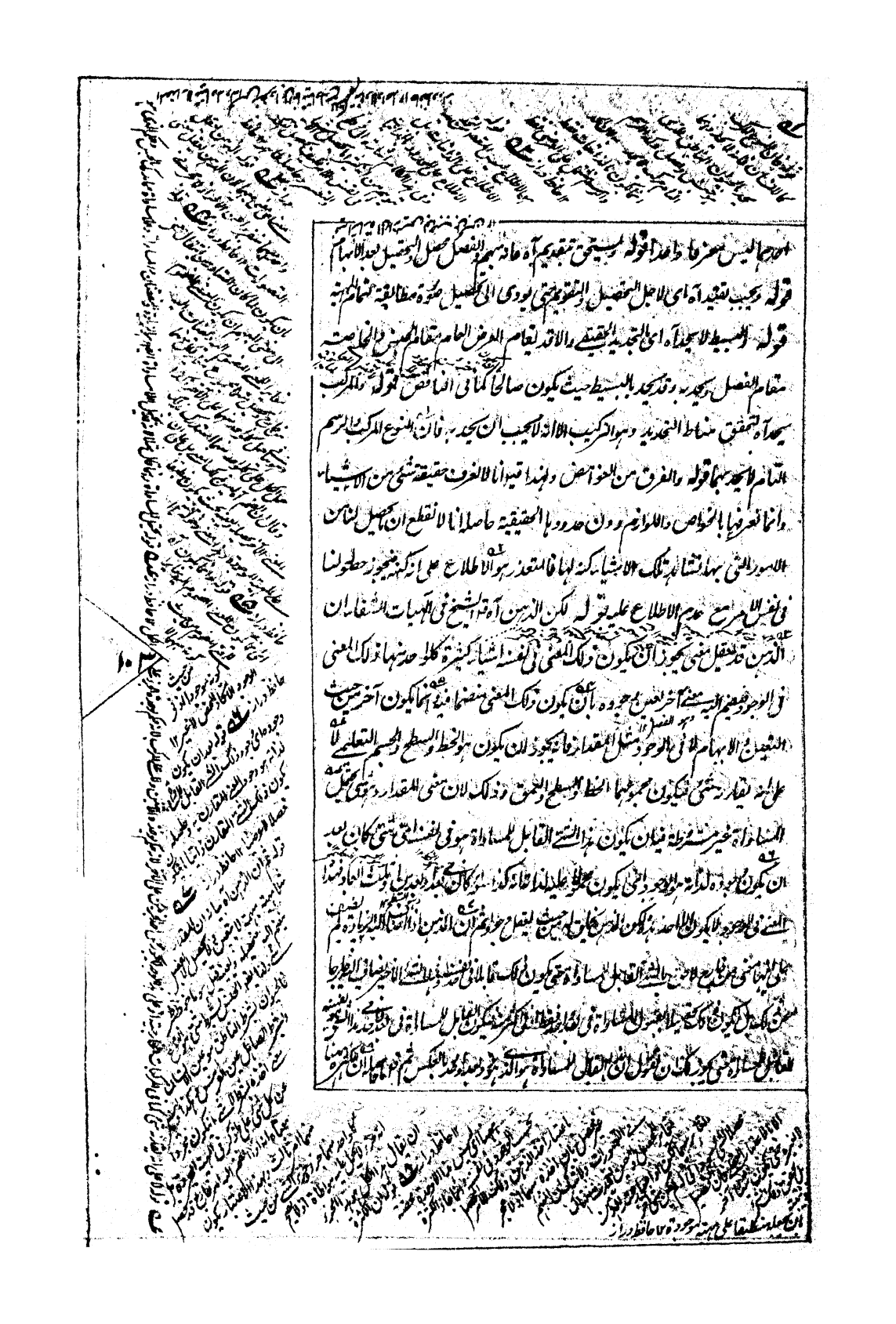
في الاوضاع والثالثة حركة المادة العنصرية في الاستعدادات فالاولى سبب لوجود الثانية والثانية سبب لبقاء الاولى ووجودها الثالثة مع بقائها من غير عكس ولهذا ليس اجزاء كل حركة الى نفسها بحسب سابق منها لوجوده وعدمه اللاحق سبب لوجود السبوق واذا ليس الى اجزاء حركة اخرى نفس الاولى الثانية ان الارادة المجردة سبب للوضع البرزخي وهذا الوضع سبب لارادة مجردة اخرى وهكذا وفي الثانية والثالثة ان كل وضع سبب الاستعداد من غير عكس وكل استعداد للشيء بخصوصه لارتباط خاص لذلك الشيء مع جاعلة يترتب عليه وجوده الخاص وتشخصه ومحاصل الكلام ان الهيئة المجردة لا تكون الا بين مجردين وهي بهويتين فاما بسبب الحامل او بالوضع او الزمان والمكان وبالجملة العلة من العلل بمعنى منها مصححات لاستعانة منها المجردة الخاصة هي تشخصاتها من لقاء افاضة الجاعل فما بالتشخص وما بالمجردية امر واحد وكما ان الشيء بصيرية مصدر الآثار كذلك بصيرية مبدء الامتياز وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام ليتضح المرام وتنكشف عنه عطاء الاوهام فتفكر قوله وهو الحق آه قد في الحاشية يعني ما كان هذا محسوسا بالذات كالصوت واللون كان هو المحسوس بحقيقة فان المعدوم لا يكون محسوسا بالصورة غير الطبيعية لا وجود له وما كان افراده محسوسة بالعرض كالجسم وسائر اعراضه كان هو بالقوة كذلك يشير قول العارفين قدس الله اسرارهم ما رأيت شيئا الا ورأيت الله فيه وقد قالوا ان الممكنات ما شمت رائحة من الوجود وشرح هذه الكلمات لا يليق بهذا المقام انتهى ومن هذا يندفع ان الكلي السبعي والشخص متحدان بحسب الذات بالوجود فلا معنى لكون احدهما محسوسا بالكل الطبعي غير محسوس وقد يقال ان الشيء لا يصير محسوسا الا بعد اقتران بعوارض مخصوصة كالوضع والشكل واللون وغيرها والكلي انما يوجد مع عزل النظر عن هذه العوارض بخلاف الشخص فانه موجود بين بوجود واحد فليتأمل قوله شرذمة قليلة آه اي من المنكرين حيث ذهب الى ان الوجود

هو بسيطة متحيثة بذاتها والكليات منتزعة عنها ومتحدة مع تلك الهوية بالعرض لا بالذات
كما يصرح به اهل التحقيق فالنزاع فمن هذه القضية المعنوية لا
لفظي كما يتوهم بعض المتكلمين من اخذه البطيء بما هو مرض الكلية للمن ليس على حد ان صيد
لانياته اقول ليت شعري كيف يجوز كون الممكن الذي هو في حد طباعه مع بقية البطلان
مصداقا للتشخص بذاته وبنفس الوجود وكما سبق متذكر قوله اذ كان زيد مثلا اه حاصله
ان زيدا اذا كان بسيطا في نفسه من كل الوجوه فاذا لوحظت نفسه من حيث هي مع عزل
النظر عما يشاركه ويباينه حتى عن الوجود والعدم لا يصح حينئذ للعقل انتزاع صحو متغايرة بالذات
مطابقة اياه بحيث يصدق عليه في مرتبة ذاته يجب القول بان يكون لفي سنخ قوامه هو
هي لا انتزاعها مصداق لحملها وهو قول المتنافيين لاستحالة في انكون الشيء واحد حدان
متحدان ذاتا بنا على اتحاد الاجزاء العينية والعقلية بالذات بل الاتغاير في الذهن فانه خيط يا
لا بشرط شيء نعم الاجزاء الخارجية التي هي الهيولى والصورة متغايرة ان بالهوية للجنس والفصل كما مر
تفصيله ومن الناس من ذهب الى ان مناط اخذ بها وحملها امور خارجة عن سنخ قوام
هوية المركب فان المركب له معان يتبعها معان اخرى فالماخوذ من المتبوعات الذاتيات
ومن التوابع العرضيات اما على المحققون ان مصداق المقولات نفس الهوية من حيث هي
على خلاف امر العرضيات فالذاتي غير منتزع عن اصل القوام وسنخ التحيز الا ان مبني على ان
العالم اعراض مجتمعة على موجود واحد بسيط كما ذهب اليه الصوفية فيها يهما القوم لا تتبعوا الشيطان
فانه لكم عدو مبين قوله الا افلاطون المشهور من القول بان الكل نوع فرد اموجود امجرد
عن العوارض ازلي قابل للمتقابلات وادلة صاحب الاشراق بان تعصم بان الكل نوع المجرد عن
المادة قابل بذاته يذيره تعيض عليها الآتية هو الذي ينسب البدائع وحكماء الفرس كلهم يعتقدون

ولا يظن ان هؤلاء الكبار اولى الابصار ذهبوا الى ان الالهية انما عقل
هو صورتها الكلية وهى موجودة بعينها فى كثيرين فكيف يجوز ان يكون شيئا ليس
متعلقا بالمادة ويكون فى المادة ثم يكون شئ واحد فى مواد كثيرة واشخاص لا تحصى اقول
مرادهم فى مقام اثبات الصور المنوعة واما ههنا اى فى بحث المهية فمرادهم وجود طبيعة مجردة
عن خصوص المادة وعوارضها فلا يلزم عليه القول لوجود المهية المجردة عن جميع العوارض كما هو
فى افواه العوام وبهم المص وسياتى قوله وهى المثل الافلاطونية فى المثال وان كثر استعمالها فى
النوع المادى وهو الضم حتى كانها اختص بها استعمل فى رب النوع لانه مثال له فى
عالم العقل كما ان الضم مثال له فى عالم الحس ولهذا يقال رب الضم ثم اعلم ان المراد
بالمثل الافلاطونية فى بحث المهية الطبايع الازلية والابدية المتمايزة عن الافراد وفى باب
تفصيل العوالم عالم المثال المتوسط بين عالمى الغيب والشهادة وفى مقام اثبات الصور النوعية
الجواهر المجردة المسماة باربابها النوع وفى بحث العلم الالهية القايمة بالنفس هذا ما حققه المحققون
وقد يعلل الاول للحكمة اليمانية ان للطبايع المرسلة نحوين من الوجود طبيعى مع الكثرة بحسب مقارنة
العوارض المتخالفين وجود الاشخاص والهى قبل الكثرة ممتاز عن وجودات الافراد بسيطا غير مخلوط بشئ
من العوارض وذلك احد معنى المثل الافلاطونية والبرهان يقتضى ان يكون للكل الطبيعى المشترك
بين الافراد وجودا الهيا قبل الكثرة بمحض الاستناد الى العناية الالهية فهو موجود متميز عن الافراد
وعن جميع العوارض اللواحق وان افضل عليك الامر ان الطبيعة ما وضعت على صرفة الابهام
والاطلاق لا يصح لها الوجود فى مسالك البرهان والوجدان واذا اتصلت بالتشخص اتصفت
بالعوارض وصدرت من فيض تميز من التشخص فى الوجود فيقال ان نسبة الوجود الى الطبيعة
لما كانت مقدرة بالذات على نسبة الى التشخص المخلوط فتكون الطبيعة ممتازة عنه وجودا

الذى يغيب انيتها بهذا الوجود من حيث انها ليس الاشخص الا بالعرض هى تتميز عنه بهذه
النسبة بهذا الوجود والكلام من حيث ان الشخص بصورته متجدد ويتجدد الاشخاص لكنه من حيث
الاستناد الى الطبيعة لم يزل ولم يحافظ هذا الاستناد المستمر استمرار الاشخاص الا على التعاقب
فلو افرض انعدام جميع هذه الاشخاص لم يبق الطبيعة وقد يوجد واحد منها فالطبيعة من حيث
هى حكمان الاول انها تحقق بتحقق فرد وتنتفى بانتفاء فرد ما من حيث اتحادها بالاشخاص
والثانى انها توجد بفرد وتنتفى بانتفاء كل فرد بالنظر الى وجودها الاخرى وهذا الحكم مشترك بينها
بين موضوع الطبيعة اى الماخوذة من حيث الاطلاق والعموم فالوجود الخاص يوجد خصوصيتان حين
الاضافة الى الشخص وهذه الخصوصية تتمايز عن سائر وجودات المقارنين الاخرى ايضا واذا اضيف
الى الشخص فالطبيعة ايضا بالذات لاتحادها معه بالذات الكائنة ذاتية له واذا اضيف
الى الطبيعة فالشخص بالعرض لاتحاده معها بالعرض فتفكر فيه من تدقيقاتنا قوله وهو الحق اه
اقول ليس الكلام فى تصور مفهوم الانسان المجرد مثلا بل انما هو فى انه هل يوجد فى ذهن
انسان مثلا بحيث لا يكون مقترنا بشئ من العوارض لا يب فى ان التقرر فى مطلق عالم الواقع
لا يستلزم من غير لحاظ وملاحظة اقتران واقعيا الوجود لشيئية والتجرد بعدم تصور مفهوم العنوان المجرد
بشرط ويحمل عنوانا لتلك الطبايع الباطلة فى مطلق عالم الواقع ويحكم عليه بحكام صادقة
فيكون الحيوان الحاكى عنها موجودا دون المحكى عنها وانما الكلام فيه اذ ذلك
العنوان ليس مجردا اذا اخذ بشرط لا شئ بالاصطلاح الثانى
اذ ينافيه اقتران كل امر فرض مقارنته بخلاف ما اذا اخذ لا بشرط
بالاصطلاح الاول اذ لا ينافيه ذلك الاقتران اذا فرض لا على وجه التعليل تفكر فيه
من قوله يحمل عليه اه الحمل ليس بمقتضاه فان الغرض منه تصوير يجب على ان التحديد بالاخرا

الخارجية على تقدير تحققه لا يكون تعريفا كحصول الانسان لغيره فانه لا يصلح للاب بالاضافة
الحاصل نهيا والحاصل ثبوت التغاير بين الحد والمحدود ولعل من اختاره لا يعني التجديد على الحقيقة بل
على التجوز فقوله تحصيلا او تفسيره آه التعريف الحقيقي يقصد به التصور ابتداء فيفيد بتحصيل
صورة غير حاصلة والا فقط يحصل التصور ثانيا فيفيد احضار الشيء في المدركة لانفعالها
الثاني قوله بحسب الحقيقة اي نفس التعريف الحقيقي لا بحسب الحقيقة وهو تفسير لتصور الشيء الذي
علم وجوده في نفس الامر مبنيا على ان الحدود والرسوم الحقيقية ليست مختصة بالاعيان الخارجية
والا لحسب الاسم فقط يفيد تصور الشيء باعتبار معهوديته مع عزل النظر عن كونه موجودا او معدوما
وكل منهما ينقسم الى الحد والرسم قوله لا بد ان يكون آه يشترط السلامة في الصدق الاطلاق
منه بمعنى الكثرة ظهوره بالنسبة الى المعرف بالفتح لتميز الافراد وهو المقصد في الجملة ولوجوب
تقدم معرفته عليه لكونه سببا للعلم وتقدم الحصول يبتنى على الظهور ثم اعلم ان السلامة
معتبرة في التام اذ به يحصل الطرد والعكس المعتبران فيه لا في مطلق التعريف قوله
والتعريف بالمثال آه ليس المراد منه التعريف بنفس المثال بل بالخاصة الحاصلة له
باعتبار مقايسته اليه بوجه الشابهة المختصة به كما في التعريف بالعلل وهو من قبيل الرسوم
فلا يخل الحصر في الاقسام الاربعة ولا يخفى عليك ان المقصد من المثال قد يكون مجرد
الالتفات والاحضار فعلى هذا يكون تعريفا لفظيا فكونه من الرسوم على الاطلاق ليس بصحيح الا
ان يقيد التعريف اللفظي لا يجوز بالاخص فتامل فيه قوله والحق جوازه آه وكذا بالاخص اذ
الغرض الاصلي اي تصور المعرف بوجه يحصل بهما هذا في المتصل الذي لا عبرة
فيه للاطراد والانعكاس قوله الفاكهاني الخ وايا آه هذا مبني على اشتراط التساوي في
وبهذا يظهر ان المركب من الفصل والخاصة وكذا المركب من الجنس والعرض العام مع



من جهة هو متصل او غير متصل فان المتصل في نفسه يجوز ان يعتبر من حيث هو غير متصل في
الذهن فيكون هناك كثرة لكن اذا صار محصلا لم يكن شيئا آخر الا بالاعتبار المذكور فان التحصيل
ليس غير بل بحقيقة قوله فاذا نظرت الخ قد اشبع في الهيات الشفا ان الحد يفيد بالحقيقة معنى
طبيعيا واحدا مثلا انك اذا قلت الحيوان الناطق يحصل من ذلك شيء واحد هو بعينه الحيوان
الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشيء الواحد لم يكن ذلك كثرة
في الذهن واذا نظرت الى الحد فوجدته مولفا من عدة هذه المعنى كل واحد منها على الاعتبار المذكور
معنى في نفسه غير الآخر فوجدت هناك كثرة في الذهن فان عنيت بالحد المعنى القايم في النفس بالاعتبار
الاول وهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق كان الحد بعينه هو
المحدود المعقول وان عنيت بالحد المعنى القايم في النفس بالاعتبار الثاني المنفصل لم يكن الحد
بعينه معناه معنى المحدود بل كان شيئا منوبا اليه كالسبابة قوله فلا يحل آحادها على الكثرة بالفصل
فالتركيب بهذا اعتباري قد اشبع ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو المحدود هو ان لا
يحمل الناطق الحيوان جزءين من الحد بل محمولين عليه بانه هو انهما شيئان من حقيقة ومتغايران
للجميع لكن ليس بنفي شانا الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانية مستكملة متصلة
بالنطق والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود ويمتنع ان يكون الجنس والفصل محمولين على
الحد ان لا يحملا محمولين بل جزءين منه فلذلك ليس الحد جنسا ولا الجنس حدا ولا الفصل لواحد منهما
ولا جملة معنى حيوان مولفا مع الناطق هو معنى الحيوان غير مولف ولا معنى الناطق غير مولف ولا يفهم
من معنى مجموع حيوان وناطق ما يفهم من احدهما ولا يحمل احدهما عليه فليس مجموع حيوان وناطق هو
حيوان وناطق لان المجموع من شيئين لا غير هما بل الثالث كل واحد منهما جزء منه والجزء لا يكون هو الكل
ولا الكل يكون هو الجزء انتهى ومن ههنا يفهم ان الجنس والفصل ليسا جزءين للمحدود حقيقة بل على المجاز

فليسا متقدمين عليه بالطبع بل بالمهية فقط وسلف بتحقيقه قوله كان شيئا ما وآه ظاهره يدل على ان مجموع التصورات الاجزاء تفصيلا بودى الى صورة اخرى فى الذهن وهى الصورة الواحدة الاجمالية التى للمحمول وليس كذلك لانهما وفى القضايا اذ فى التعريفات الحقيقية تصور المعرف بالفتح بعينه صورة المعرف بالكسر فى القضايا يتعلق الاذعان بالطرفين حال الارتباط بينهما وليس ههنا صورة اخرى غير الصور الثلث كما يجئ انشاء الله تعالى قوله فمجموع التصورات آه ليس المراد بذلك انا اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت تصوراتها معه مرتبة حصل لنا حينئذ تصور آخر مغاير لذلك المجموع المرتب فان الوجدان بل البرهان يكذبه ايضا اذ فى التعريفات تصور واحد يتعلق بالمعرف بالكسر حقيقة وبالذات وبالمعرف بالفتح مجازا وبالعرض بل نعنى به ان المقومات اذا احضرت فى الذهن مع الترتيب حصلت فيها صورها مجتمعة بحيث يكون هذا المجموع تصورا واحدا بالنفس لتصور المهية وكل واحد من التصورات مرآة لمشاهدة كل واحد من الاجزاء فاذا ضم اليه تصور وقيد احدهما بالآخر صار مجموعهما مرآة واحدة لمشاهدتهما مجموع الجزئين وهو المحدود والمحمل هذا ما حققه السيد السند قوله ومن ههنا يلزم عليه بديهة التصديقات بالبرهان الا ان يلتزم ان الحكم قد يكون نظريا وما سمح به فكرى فى توجيهه هو ان للحكم اعتبارين اعتبار مهية التصورية فيدخل فى الكلية واعتبار انه وجود الطف وعدم كك آلة لملاحظة حال الطرفين وبهذا الاعتبار قد يترتب على النظر ويطلب بالبرهان نظيره القول المحمل المؤلف فان الاتصاف بمهية التصورية مستغنية عن الحمل من حيث انه رابط بين الجزئين المستقلين مترتب على الحمل متفكر قوله من المطالب التصورية آه قيل لا فرق بينه وبين الاسمى ولم نعلم ان البديهى يحتمل التعريف اللفظى دون الاسمى وغير المقصد منه تصور المعنى من حيث انه معنى

ذلك اللفظ واعترض عليه بانه يصير حينئذ تعريفا لفظيا او حقيقيا لغويا والعل مراده من تصور المعنى احضاره فى المدركة والالتفات اليه بعد ان يكون حاصلا فى الخزانة وبهذا اعتبر الحيثية لان المعنى قد يكون حاضرا لكنا لا نعلم انه معناه بمقابل التوجه والالتفات الى من حيث انه معنى ذلك اللفظ بان يكون الحيثية تعليلية لا تقييدية فالغرض الاصلى منه احضار المعنى للذهن والتفاته اليه بذلك الاعتبار بما اورد او غيره بشرط ان يكون معنى هذا اللفظ مستلزما للتوجه اليه فاللفظ لا يفيد الا الاحضار والالتفات دون التصور والتصديق فعد من المطالب التصورية على التجوز والمسامحة قوله فانه جواب باما وقد علل بانه لو لم يكن مطلبا بالشارحة لما تم تعليل التقوم على تقدمها الاتمية على اخواته بانها المعينة معنى اللفظ لامكان التصور بوجوده ولا يتمشى طلب حقيقته ولا التصور بهليته المركبة فان نعم معنى اللفظ يجوز ان يحصل من التعريف فيه عليه ان ذلك المعنى يحصل من التعريف الاتمى فقط وهو مطلب بالاتمية دون اللفظى المقصد منه التوجه والالتفات بل التصور على زعم الخصم فتفكر قوله لنعم بيان موضوعيته اى توضيحه انا اذا قلنا العنصر موجود مثلا فقد الخاطب بالعنصر فانما يطلب ح مجرد المتصور الى ما وضع له لفظ تعبيرنا بالاسد واما اذا قيل العنصر موضوع لمعنى ما فانما يسأل عن بيان موضوعيته وحصول التصور بها فهذا بحث لغوى اذ الغرض الاصلى منه ذلك التصور الذى يقصد اثباته فى علم اللغة قوله فمن قال اه اشعار بتحرز عن تحصيل الحاصل لحصول التصور سابقا انت تعلم ان المعنى قبل التعريف اللفظى حاصل فى الخزانة لا فى المدركة وهو سلم فانما المقصد منه الالتفات اليه من حيث انه معناه دون التصور والتصديق انه لا ينكر كونه من مطلب ما لكنه قوله انه مآله ومرجعه التم وانت خبير بان التم مقدم فى بحث اللغوى دون التعريف اللفظى وحصوله سهل لا يوجب ان يكون مرجعا له والا فيرجع جميع اقسام التعريف اليه لحصول التم جميعا فتامل قوله مثل المعرف اه توضيحه ان من حاول التعريف

مثله كمثل النقاش ينقش شجاعا في اللوح فانه يتصور في الذهن صورة معدوم او موجود ويصويرا بعينا
مع عزل النظر عن ثبوته او لاثبوته في الواقع فهو تصوير يجب الاحكم فيه الا لكن تصوير ابل تصديقا
فاذا قلنا الانسان حيوان ناطق ملسنا نفي به الحكم على الانسان بانه كذا وانما نريد كر الانسان لان
يتوجه ذهنك الى ما عرفته بوجه ما من قبل ونشرع الان في تصويره بوجه تم قوله فلا يتوجه عليه آه
اي من حيث هو تصور يجب بحيث لا يتوجه اليه شيء من النوع الثلثة فان المناظرة انما تنعقد
في الاحكام تقول لك لانم ان الانسان حيوان ناطق بمنزلة قولك للكاتب لانم كتابتك قوله
فيجوز آه المنع غير مختص بواحد من تلك الاحكام بالاجماع واما النقض في مسلك المشهور فيختص
بدعوى الاطراد وهو اللازم في العثوث والانعكاس وهو اللازم في الانتفاء بيان الاختلال
وقيل يمكن ذلك البيان فيما سواهما ايضا مثل دعوى الايجابية والحق ان النقض كالمنع في عدم
الاختصاص فان الكل قابل للاختلال والنقض انما يرد عليه قوله والمعارضة آه اي
بتعريف حقيقي آخر انما يتصور في الحدود الحقيقية دون غيرها فان التعاند انما يتحقق فيهما لان
نقد الحقايق لشيء واحد من الممتنعات بخلاف غيرها وهي الفيصل كالمنع في عدم الاختصاص ثم اعلم
ان اطلاق المنوع على المجوز بتحمل الحقيقة الفيصل بناء على احتمال الاشتراك قوله المفرد اذا
عرف آه تحقيقه ان المفرد لا يدل على التفصيل اصلا والالجاز ان يدل المفرد على المعنى المركب الجزئي
فيتحقق قضية اجادية مع ان اقل مراتب الملفوظة ان تكون ثنائية ويبطل ما ذكره من ان
طرفي الشرطية لا يصح التعبير عنهما حال الحكم بالمفرد ليتحقق كلام غير المركب بن اسمين لا من اسم
وفعل ولا يكون ذلك المفرد اسما ولا فعلا ولا حرفا وتوضيحه ان المفرد الموضوع اذا استعمله العالم
بوضعه بلتفت الى معناه دفعة واحدة اذ اللفظ انما يلتفت به الى ما وضع له فان كان هذا الموضوع
له مركبا فان السامع يلتفت اليه دفعة فان فصل ذلك المعنى الى اجزائه لم يكن ذلك ناشيا

من اللفظ او من العلم بالوضع بل اخذه السامع من عند نفسه بخلاف اللفظ المركب فان السامع
عند سماعه كل جزء منه يلتفت الى معناه الذى هو جزء معنى اللفظ فكل جزء من معناه يلتفت
اليه التفاتا على حدة وهذا هو التفصيل فالمفرد اذا عرف بالمركب لا يكون التفصيل المستفاد
منه مقصودا ومن ههنا يتم انه لا ترادف بين المفرد والمركب لتغايرهما بالاجمال والتفصيل فلا
ترادف بين العدم وسلب الكون على ما قيل لعم لما لم نجد فى الفارسية لفظا مفردا
فسرناه بالمركب اى نابودن وهستى وهو معنى سلب الكون قوله بل للافادة آه اراد
بالافادة تحصيل المعانى فى الذهن ابتداء لا الدلالة والاحضار قوله والا لزم الدور آه
قيل فى بيانه ان افادتهما للمعنى يتوقف على العلم بكونهما مختصة بتلك غير مساوية لغيرها
والى غيرها لاستحالة الترجيح مع التساوى وذلك العلم يتوقف على علم نفس تلك المعانى
ابتداء فلو انعكس الامر لزم الدور وسابق الى الفهم عند التلفظ بهما من مجرد القصد الى
مسميا تهما لا يفيد فائدة فما اجيب عنه بان الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى من اللفظ
او فهمه فى الحال وهو لا يتوقف عليه حتى ينعكس الامر فيدور بل على فهمه فى الجملة او فى الزمان
الماضى ليس بمستقيم اولا بد من ارجاعه الى الاحضار والالتفات او العلم التصديقى بان يكون
السابق هو العلم التصورى والكلام فى الافادة بالمعنى المذكور سابقا فتدبر حيث وهو انه
لا وجه لاختصاص هذا بالمفرد بل يجرى فى المركب ايضا اذا كان وضعه لافادة المعنى
واجيب عنه بان العلم بالمعانى المركبة انما يتوقف على العلم بأوضاع مفرداته
لمعانيها لا على العلم بوضعه للمعنى التركيبى فلا دور وردبانه لو كفى فى افادة المعنى
التركيبى مجرد العلم بأوضاع المفردات لحصل الاختلاف فى المركبات عند
توافقها فى المفردات وسقاطتها لكن الفرق واضح بين تعرلنا الكرم وموسى عيسى

وبين اكرم عيسى موسى فندير وقد يقال ان جميع العلوم المتعلقة بما وضع لهذه الاسماء
والالفاظ المركبة بانواعها غير العلم لوضع المجموع باستفادة العلم المجموع المعنى موقوفة
على جميع تلك العلوم لا على العلم لوضع المجموع وتلك العلوم لا يتوقف على العلم المجموع
المعنى الا دور والحق عندى ان الالفاظ لنيابتها مع المعانى بحسب الوجود لا يفيد بتصورها
الا مع حفظ ولا يفيد التصديق بها فان المقدمات فى الحقيقة هى القضايا المعقولة من اللفظ
حوله والاحضار فقط آه اى يترتب على الوضع احضار المعنى فى ذهن السامع والتفاته
اليه ودرك ليس بافادة قوله الالفظيا آه لعدم الافادة ولوجود الاحضار ٥

متن التصورات ويتلوها التصديقات

بسم الله الرحمن الرحيم

متن السلم مع منهياته

سبحانه ما اعظم شانه لا يحد ولا يتصور ولا يلمح ولا يتغير لقم عن الجنس والمهيات وحمل الكليات
والجزئيات والايمان به لقم التصديق والاعتصام به سبب التوفيق والصلوة والسلام على من بعث
بالدليل الذى هو شفاء لكل عليل وعلى آله واصحابه الذين هم مقدمات الدين حجج الهداية واليقين
اما بعد فهذه رسالة فى صناعة الميزان سميتها بسلم العلوم الهم اجعله من المتون كالشمس بين
النجوم مقدمة العلم التصور هو الحاضر عند المدرك والحق انه من اجلى البديهيات كالنور والسرور
لعم تنقيح حقيقته عسير جدا فان كان اعتقاد النسبة خبرية فتصديق وحكم والا فتصور وتصانيف
متباينان من الادراك ضرورة لعم الاحجر فى التصور فيتعلق بكل شئ وههنا شك مشهور بان العلم
والمعلوم متحدان بالذات فاذا تصورنا التصديق فهما واحد وقد قلتم انهما متخالفان حقيقة وجلة

على ما تفردت به وهو ان العلم في مسئلة الاتحاد بمعنى الصورة العلمية فانها من حيث الحصول في الذهن
معلوم من حيث القيام به علم ثم بعد التفتيش يعلم ان تلك الصورة انما صارت علما لان الحالة الادراكية
قد خالطت لوجودها الانطباعي خلطا الطبيا اتحاديا كالحالة الذوقية بالمذوقات فصارت صورة
ذوقية وبسببها بالمسموعات وهكذا فتلك الحالة تفضي الى التصور والتصديق فتفاوتهما كتفاوت النوم
واليقظة العارضتين لذات واحدة المتباينتين بحسب حقيقتهما فتفكر وليس الكل من كل منهما بديهيا
والا لما احتيج الى النظر ياستوقفنا على نظر والا دار فيلزم تقدم الشيء على نفسه برتبتين بل بمراتب غير
متناهية فان الدور يستلزم التسلسل وهو باطل لان عدد المضعف ازيد من عدد الاصل وكل
عددين احدهما ازيد من الآخر فزيادة الزائد بعدد الفرد المتم جميع احاد المزيد عليه فان المبدء
لا يتصور عليه الزيادة والاوساط منتظمة متوالية فح لو كان المزيد عليه غير متناه لزم الزيادة في
عدم التناهي وهو باطل وتناهي المعدود يستلزم تناهي المعدود فتدبر ولا يعلم التصور من التصديق وبالعكس
لان المعرف مقول والتصور متساوي النسبة فنقيض كل واحد بديهي لبعضه نظري والبسيط لا يكون
فلا بد من ترتيب امور لاكتساب المنظور المفكر فيها شك خوطب بشرط وهو ان المطلوب اما معلوم فالطلب
تحصيل الحاصل واما مجهول فكيف الطلب اجيب بان معلوم من وجه فعاد قائلا الوجه المعلوم معلوم و
الوجه المجهول مجهول وحله ان الوجه المجهول ليس مجهولا مطلقا حتى يمتنع الطلب فان الوجه المعلوم
وجه الا ترى ان المطلوب الحقيقة المعاومة ببعض اعتباراتها هذا وليس كل ترتيب بمفيد ولا بمنتجا
ومن ثم ترى الآراء متناقضة فلا بد من قانون عاصم عن الخطاء فيه وهو المنطق وموضوعه
المعقولات من حيث الايصال الى التصور او التصديق وما الطلب البتة تصورا او التصديق
يسمى مطلبا وامهات المطالب اربع ما اي وهل ولم فما لطلب التصور بحسب شرح الاسم ومنها
شارحة او بحسب الحقيقة تحقيقية او بحسب التميز بالذاتيات او بالعوارض وهل لطلب التصديق

بوجود الشيء في نفسه فبسيط او على هيئة فمركب وقد يطلب الدليل على تحرير التصديق او للامر
بحسب نفسه اما مطلب من كم كمية اعين وهي اما ذاتيات لاي ما يسند زيد في الجهل
المركب التصور قدمناها وضعا لتقدمها الطبعي فان المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم قبل فيه
حكم فهو كذب حلاله معلوم بالذات مجهول مطلق بالعرض والحكم وسلبه بالاعتبار وهو يأتي الاداة
والاستفادة انما تتم بالدلالة منها عقلية لعلاقة ذاتية وهي منها وضعية بجعل الجاعل ومنها الطبيعية ما يشترك
الطبيعة وكل منها لفظية وغير لفظية واذا كان الاول وهو في الطبع كثير الافتقار الى التعليم
التعلم وكانت اللفظية الوضعية اعمها وشملها فلها الاعتبار ومن ههنا تبين ان الالفاظ
موضوعة للمعاني من حيث هي هي دون الصور الذهنية والخارجية كما قيل فدلالة اللفظ على
ما وضع له من تلك الهيئة مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى لوازم المعاني المركبات وعلى الخارج التزام
دلالة من علاقة عقلية او عرفية وقد قيل الالتزام مجهور في العلوم الاعتقلي ينقض بالتضمن ويلزمهما المطابقة
والعكس دائما التضمنية والالتزامية فلا لزوم بينهما وكونه ليس غيره ليس عما السبق اليه الذهن وهما
وهما الافراد والتركيب حقيقة تصفة للفظ لانه ان دل جزؤه على جزء معناه فمركب وبسيط قولا
مولفا والا فمفرد وهو الخمان مرآة للتعرف الغير فقط فاداة والحق ان الكلمات الوجودية منها فان
كان مثلا معناه كون الشيء متكلما ذكر لبعد بستيمتها كلمات لنصفها ودلالتها على الزمان الافعال
ودلالتها على زمان فكلمة وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين فان نحو امشي مثلا فعل وليس
بكلمة لاحتمال الصدق والكذب بخلاف يمشي والا فهو اسم ومن خواصه الحكم عليه وقولهم من حروف جر وحرف
فعل ماض للبرد فانه حكم على نفس الصوت لا على معناه والمنحث به هو هذا والاول يجري في المهملات
ايضا والحق ان اتحد معناه مع تشخصه جزئي ويدخل فيه المضمرات واسماء الاشارات فان الوضع فيها
والخمان عاما الكل الموضوع له خاص على التحقيق وبدونه منوط الطان لتساوت افراده في الصدق

والامتشكك وحصر التفاوت في الاولية والاولوية والشدة والزيادة والتشكيك في البديهيات
والافي العوارض بل في اتصاف الافراد بها فلا تشكيك في الجسم لافي السواد بل في اسود ومعنى كون
احد الفردين اشد انه بحيث ينتزع منه العقل بمؤنة اقوى منها اشال الاضعف وبحلية البها حتى ان الاوهام
العامة تذهب الى انه مشالف منها فاهم وان كثر فان الوضع لكل ابتداء فمشترك والحق انه واقع حتى
بين الضدين لكن الاعوم فيه حقيقة والمرتجل قبل المشترك والافان اشتهر في الثاني فمنقول شرعي او
عرفي خاص او عام قال سيبويه الاعلام كلها منقولات خلافا للمبرد هو والافحقيقة ومجاز وما يتوقف
انكانت تشبيهها فاستعارة والافمجاز مرسل وحصر ما في اربعة عشر نوعا والاشتراط سماع الجزئيات
لعدم تحيب سماع انواعها وعلامة الحقيقة التبادر والعراء عن القرينة وعلامة المجاز الاطلاق على المستحيل
واستعمال اللفظ في بعض المعنى كالدابة على الحمار للنقل والمجاز اولى من الاشتراك والمجاز اولى من النقل
والمجاز بالذات امافي الاسم وامافي الفعل وسائر المشتقات والادوات فانما يتبع
المجاز فيها بالتبعية وتكثر اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع لتكثر الوسائل والتوسع في
مجال الطلب والاعجب فيه قيام كل مقام آخر وانحاء من لغة فان صح الضم من العوارض لم يصل عليه
ولا دعا عليه بل بين المفرد والمركب تراوف اختلف فيه والمركب ان صح السكوت عليه فتام خبر وقضية
ان قصد به الحكاية عن الواقع ومن ثم توصف بالصدق والكذب ضرورة وقول القائل كلامي
هذا كاذب ليس بخبر لان الحكاية عن القضية غير معقولة والحق انه يجيء الخبر انه ماخوذ في جانب الموضوع فالقضية
ملحوظة تجملا في المحكي عنها من حيث انطباق الايقاع بها الملحوظة تفصيلا في الحكاية فاعمل الاشكال بجميع
تقاديره وانظر ذلك قولنا كل حمد لله فان حمد من جملة كل حمد فالحكاية تحكي عنها فتامل فانه جدير بهم الا
فالنشاء امر ونهي وتمني وترجي واستفهام وغير ذلك ان لم يصح فنا قض لتقييدي امر اجي وغيره
فصل المفهوم ان جوز العقل كثرة من حيث تصوره فكلي ممتنع كالكليات المفروضة او لا كالواجب

والممكن والاخير مثل محسوس الطفل في مبدء الولادة وشيخ ضعيف البصر والصورة الخيالية من
البيضة المعينة كلها جزئيات لان شيئا منها لا يجوز العقل تكثرها على سبيل الاجتماع وهو المراد
ههنا شك مشهور وهو ان الصورة الخارجية لزيد والصورة الحاصلة منه في اذهان طائفة تصورها
كلها متصادقة فان التحقيق ان حصول الاشياء بانفسها في الاذهان لا بأشباهها وامثالها فتلك
الصورة متكثرة ومن ههنا يتبين كون الجزئي الحقيقي محمولا وهو الحق ولا يجاب بان المراد صدقها
على كثيرين هو طول لها وتتفرع عنها واللازم ان لها ظلا متعددا والا انها ظل متعدد والمطلوب الثاني
لان التصادق يصح الانتزاع والظلية الضافان الاتحاد من الطرفين بل الجواب ان الجواب تكثر بالعموم
بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد باعتبار الاذهان يستحيل ان تتكثر في الخارج بل كلها صورة زيد
واما الكليات الفرضية والمعقولات الثانية فلعدم اشتمالها على الهوية لا تنتقض العقل بمجرد تصورها
عن تجويز تكثرها في الخارج حتى قيل ان الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقايق الموجودة كليات هذا
والكلية والجزئية صفة المعلوم وقيل صفة العلم والجزئي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا فدقيقة لكل سندرج
كلي آخر مخصوص بالاضافي كالاول بالحقيقي الكليان ان تصادقا فكليا متساويان والا فتفارقا فان كان
كليا نسبتا فان كان احدهما جزئيا فاما من الجانبين فاعم واخص من وجه او من جانب واحد فقط فاعم
واخص مطلقا اعلم ان نقيض كل شيء رفعه فنقيضا المتساويين متساويان والافتقار في الصدق
فيلزم من صدق احد المتساويين مرة ان الآخر صدق وههنا شك قوي وهو ان نقيض المتصادقين متفرقة
لا صدق المتفارقين ربما يكون نقيض المتساويين مما لا فرد له في نفس الامر كنقاض الممتنعات لاستلزامه
نقيض الاول دون الثاني وقيل ان صدق السلب على شيء لا يقتضي وجوده وجوز في المتصادقين
يستلزم التفارق فنقيضا هما يتم وان اخذت الممتنعات وجودية كالشيء والممكن اما اذا كانت
سلبية كلا شريك الباري ولا اجتماع النقيضين فلا مساغ لذلك قيد لا جواب الا نمنع الدعوى

بغير لقائض تلك المفهومات ذا وقيض الاعم والاخص مطلقا بالعكس فان انتفاء العام ملزوم لانتفاء
الخاص والاعكس تحقيقا لمعنى العموم وشكك بان الاجتماع النقيضين اعم من الانسان مع ان بين النقيضين
تباين كلى وايضا الممكن العام اعم من الممكن الخاص فكل لاممكن عام لاممكن خاص وكل لاممكن ليس بواجب او
ممتنع وكلاهما ممكن عام والجواب بما مر من التعميم ومن ان نقيضي الاعم والاخص من وجه تباين جزئى كالمتباينين
وهو الافتراق في الجملة لان بين العينين افتراقا فحيث يصدق عين احدهما يصدق نقيض الآخر وربما قد
يتحقق في ضمن التباين الكلى كالحجر واللاحيوان واللانسان واللاناطق وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالابيض
والانسان والحجر والحيوان وههنا سؤال وجواب على طبق تمام الكلى لما عين حقيقة الافراد او داخل فيها
تمام مشترك بينها وبين نوع آخر او للاقبال لها ذاتيات دربما لطلق الذاتى اعنى الداخل او خارج مختص بحقيقة
اولا ويقال لها عرضيات الجمهور على ان العرض غير العرضى وغير المحمل حقيقة قال البعض الافاضل طبيعة العرض لا
بشرط شئ عرضى بشرط شئ المحمل بشرط لاشئ العرض المقابل للجوهر لذا صح المشتق اربع المبادى وزاع ومن ثم
قال المشتق لايدل على الموصوف ولا على النسبة لاعاما ولا خاصا بل معناه هو القدر المشاعت وحده هذا
هو الحق وليه ما قال ابن سينا وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها فالكليات تمس الاول
الجنس وهو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو فان كان جوابا عن الماهية وجميع المشاركات
فقريب والا فبعيد وههنا مباحث الاول ان ما هو سؤال عن تمام الماهية المتضمنة ان اقتصر فيه على امر
فبجاب بالنوع او الحد التام وعن تمام الماهية المشتركة ان جمع بين امور فبجاب بالنوع الخانت متفقة الحقيقة
والجنس الخانت مختلفها ومن ههنا يقترح عدم كون جنسين في مرتبة واحدة لماهية واحدة الثاني جواز
الجنس مع جواز النوع ذهنا وخارجا انه محمول عليهما ومنشأ ذلك ان الجنس ليس لكتصل قبل النوع ذاتا
قبليته لابالزمان فان اللون مثلا اذا خطر بالبال فالنوع بتحصيل شئ متقرر بالفعل بل لطلب به تحصيل
اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل والطبيعة النوع فليس لطلب فيها بتحصيل معناها بل بتحصيل الاشارة

الثالث الفرق بين الجنس والمادة فانه يقال للجسم مثلا انه جنس للانسان فهو محمول عليه انه
مادة له فهو يقبل الحمل عليه فيقال الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة مادة والماخوذ بشرط الزيادة نوع والماخوذ
لا بشرط شئ بل كيف كان ولو مع الف معنى مفهوم وداخل في حمله تحصيل معناه جنس فهو محمول لعدة امور الاول انه
على اى صورة محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الف فهو اعم فيما اذا تركبت مادة وصورة بسيطة
لكن في المركب تحصيل معنى الجنس عسير دقيق وفي البسيطة تتفتح المادة متعسر مشكل فان ابهام المتعين وتعين المبهم
امر عظيم هذا هو الفرق بين الفصل والصورة ومن ههنا تسمعهم يقولون الجنس ماخوذ من المادة والفصل ماخوذ من الصورة
الرابع قالوا ان الكلي جنس الخمسة فهو اعم وكل خمس من الجنس معا وحلان كلية الجنس اعتبار الذات وجنسية الكلي اعتبار
العرض واعتبار الذات غير اعتبار العرض وتفاوت الاعتبار تفاوت الاحكام ومن ههنا تبين جواب ما قيل
ان الكلي ذو من نفسه فهو غيره وسلب الشئ عن نفسه مع انه يلزم كون حقيقة الشئ عين ماله وخارجا عنه لكن لما كان
باعتبارين فلا محذور ومن ثمة قيل لولا الاعتبارات لسقطت الحكمة الى مس قيل الانكان موجودا فهو شخص
فكيف تقولونه على كثيرين والا كيف يكون مقولا للجزئيات الموجودة وحاصل ان كل موجود معروض للتشخص
مسلم وذلك ليل التقسيم الاشتراك وحمول التشخص في كل موجود مع التباين النوع والمقول على
المتفقة الحقايق في جواب هو وكل حقيقة بالنسبة الى حصصها نوع وقد يقع على الماهية المقول عليها
وعلى غيرها والجنس في جواب هو قول اوليا والاول الحقيقي والثاني الاضافي وبينهما عموم من وجه وقيل
مطلق وهو كالجنس الامفرد او مترتب اخص الكل السافل اعم الكل العالي والاخص والاعم المتوسط لان الجنسية
باعتبار العموم والنوعية باعتبار الخصوص يسمى النوع السافل نوع الانواع والجنس العالي جنس الاجناس
الثالث الفصل وهو المقول في جواب اي شئ هو في جوهره والاجنس له كالوجود لا فصل له فان مميز
عن مشارك الجنس القريب بقيد القريب والبعيد بقيد البعيد بالنسبة الى النوع بالتقويم منهي مقوما وكل مقوم للمقوم
مقوم للسافل والعكس دائما والجنس بتقسيم صحيح مقسما وكل مقسم للسافل مقسم للعالي دون العكس قال الكلي اما الجنس

امر مبهم لا تحصيل الا بالفصل فجعلته فلا يكون فصل المجنس جنسا للفصل فلا يكون شيئ واحد فصلان
قريبان وهو لا يقوم الانواع واحدا واحدا بقارن الاجناس واحدا وفصل الجوهر جوهرا فلا شراكة
وههنا شكوك ثلثة جهين بالاول اما ورد في الشفاء وهو ان كل فصل مهني من المعاني فانما اعم المجولات او
تحته والاول باطل فهو منفصل عن المشاركات بفصل فاذن لكل فصل فصل وتسلسل فلنا لانم ان الفصل
كل مفهوم بالفصل وانما يجب لو كان ذلك العام مقولا عليه والثاني نمانع لي وهو ان الكلي كما يصدق
على واحد من افراده يصدق على كثيرين من افراده يصدق الجوهر على الانسان والفرس جوهر
فلا فصلان قريبان لا يقال يلزم صدق العلة على المعلول المركب لانه مجموع المادة والصورة وهو ممنوع
لان الاستحالة مم فانه معلول واحد وعلة كثيرة وجهات العلولية لا يستلزم كثرة المعلول حقيقة
لا يقال فمجموع شريكي الباري شريك الباري فنقيض شريك الباري ليس شريك الباري وكل مركب ممكن مع ان كل
شريك الباري ممتنع لان امكان كل مركب ممكن فان اقتضاء الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي
لا يضر الامتناع في نفس الامر الا ترى انه يستلزم الجمع بالذات فلا يكون ممكنا فتقدير وجود ثالث
يستلزم وجود ثالث وهو المجموع وذلك واحد لا يقال على هذا يلزم من تحقق اثنين تحقق اثنين غير متناهية
لانه بضم الثالث يتحقق الرابع وهكذا لانا نقول الرابع اعتباري فانه يحصل باعتبار شيئ واحد بين
والتسلسل في الاعتباريات منقطع فافهم الرابع الخامسة هو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط
او حقيقة وهي شاملة ان صحت الافراد والا فغير شاملة الخامس العرض العام وهو الخارج المقول على
حقايق مختلفة وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الماهية بطلقا فلازم والا فمفارق بزوال بسرعة او بطوء
او لا ثم اللازم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية بطلقا لعلة او ضرورة بشرط لازم الماهية او بالنظر
الى الصدور موجودين خارجيا او ذهنيا وبشرط الشيئ الخاص مقولا انيا والدوام لا يخرج عن الزوم بشرط
الوجود وكل ضروري في ملزوم الماهية وليق لا خاص ضرورة لا تعقل شيئ بغير وجود العلة او لا

كوجود الواجب على مذهب المتكلمين وبعض الملازم امابين وهو الذى يلزم تصوره من تصور الملزوم فقد يقع على الذى يلزم من تصوره الجزم بالملزوم وهو اعم من الاول وغيره من بخلافه فالنسبة بالعكس كل منهما موجود بالضرورة وههنا شك وهو ان الملزوم لازم والا يهدم اصل الملازمة فيتسلسل الملزومات وحلان الملزوم من المعانى الاعتبارية الانتزاعية التى ليس لها تحقق الا فى الذهن بعد اعتباره فينقطع بانقطاع الاعتبار لعدم منشاء وبعضها متحقق وذلك هو الحافظ للنفس الابية الانتزاعيات فتناهيه او غير متناهية مرتبة او غير مرتبة فتقوم التسلسل فيها ليس بمحال صادق لعدم الموضوع فتدبر خاتمة مفهوم الكل يسمى كليا منطقيا ومعروض ذلك المفهوم يسمى كليا طبعيا والمجموع من العارض والمعروض يسمى كليا عقليا كذا الكليات الخمس منها منطقى وطبعى وعقلى ثم الطبعى لاعتبارات ثلث بشرط الشئ يسمى مجردة وبشرط شئ يسمى مخلوطة ولا بشرط شئ يسمى مطلقة وهى من حيث هى هى ليست موجودة ولا معدومة ولا شيئا من العوارض ففى هذه المرتبة ارتفع النقيضان والطبعى اعم باعتبار من المطلقة فالملزم لتقسيم الشئ الى نفسه والى غيره اعلم ان المنطقى من المعقولات الثانية ومن ثمة لم يذهب احد الى وجوده فى الخارج واذا لم يكن للمنطقى وجود لم يكن العقلى موجودا لان الطبعى اختلف فيه فمذهب المحققين ومنهم الرئيس انه موجود فى الخارج بعين وجود الافراد فالوجود واحد بالذات والموجود اثنان وهو عارض لها من حيث الوحدة ومن ذهب منهم الى عدمه يقول ان المحسوسية ايضا فى الجملة وهو الحق وذهب شرذمة قليلة من المتفلسفين الى ان الموجود هو الهوية البسيطة والكليات منتزعات عقلية وليست شيئا اذ الكائن بد شئ البسيط من كل وجه ولو خطر اليه حيث هو هو من غير نظر الى مشاركات ومباينات حتى عن الوجود والعدم كيف يتصور منه انتزاع صور متغايرة فلا بد هم من القول بان البسيط الحقيقى فى مرتبة تقومه يحصله صور متباينة متغايرة مطابقة لها وهو قولهم المتنافيين بذاتى المخلوطة والمطلقة واما المجردة فلم يذهب احد الى وجود ها فى الخارج الا طلقين وهى اشكل الاقاويل وهذا هو الشنيع عليه بل يوجد فى الذهن فصل لا قيل لغم والحق فانه لا حرج فى التصورات فصل

معرف الشيء لاجل علم التصور اما التفصيلي او الاجمالي اللفظي او الاول الحقيقي فيفيد تحصيل صورة غير حاصلة فان
علم وجود الشيء بالحقيقة والانسب الاسم لا بد ان يكون المعرف اجلى فلا يصح بالمساوي ومعرفته بالاخفى وان يكون ساذجا
فيجب الاطراد والانعكاس فلا يصح بالاعم والاخص والتعريف بالمثال اعني التعريف بالمناسبة المختصة والحق جوازه بالاعم
وهو صادق بالمميز ذاتيا او لا فهو تام ان اشتمل على الجنس القريب والا فناقص فالحد التام ما اشتمل على الجنس والفصل
القريبين وهو الموصل الى الكنه ويجب تقديم الجنس ويجب تقييد احدهما بالآخر وهو لاجل الزيادة المنفصلة بوجه
لا يحيد وتقييدي يركب بحيد وقد يحيد بالتحديد الحقيقي عسير فان الجنس مشترك بالعرض العام والفصل الخاصة فالفرق
من الغوامض ثم ههنا مباحث الاول الجنس امكان بهما لكن الذهن قد يخلق له من حيث يعقل وجودا منفردا
واضافة اليه زيادة لا على انه مفهوم خارج لاحق به بل قيد لاجل تخصيله بالقوة منضما فيه فاذا حصلا لم يكونا شيئا
آخر فان التحصيل لا يغيره بل يحققه فاذا نظرت الى الحد وجدته مولفا من عدة معان كل منها كالمدرك المنشورة
غير الآخر نحو مول الاعتبار فههنا كثرة بالفعل فلا يحمل احدها على الآخر ولا على المجموع بل بحسب الحد بهذا الاعتبار معنى
المحدود المعقول لكن اذا نظرت الى ابهام احدهما وقيد بالآخر منضما فيه وصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان شيئا
منسوبا الى الصورة الوطنية التي للمحدود كالسبب لها مثلا الحيوان الناطق في تحديد الانسان يفهم منه شيئ واحد بالعدد بسبب
الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق كما ان العقل الحملي يفيد الصورة الاتحادية التي للموضوع مع المحمول في
الخارج الا ان ههنا تركيب خبري ففيه حكم وههنا تركيب تقييدي ليفيد تصوير الاتحاد فقط فمجموع التصورات
المتعلقة بالاجزاء التفصيلا هو المحدد الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو المحدد وقد اندفع شك
الرازي ان تعريف الماهية اما بعضها او بجميع اجزائها وهو نفسها فالتعريف بتحصيل الحاصل او بالعوارض
لا علم بالحقيقة الا العلم بالكنه والعوارض غير العطية فالاقسام سبرها باطل ومن ههنا ينسد باب التصورات
كلها اذ التعريف اللفظي من المطالب التصورية فانه جواب وكل ما هو جواب فهو تصور الا ترى اذا قلنا للمفسر
موجود فقال المخاطب ما المفسر فقلت له بالاسد فليس هناك حكم نعم بيان موضوعية اللفظ في جواب هل هذا

١١٩

اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظى يقصد اثباته بالدليل فى علم اللغة فمن قال انه من المطالب التصديقية
لم يفرق بينه وبين البحث اللفظى اللغوى الثالث مثل المعرف كمثل القياس نقيض شجاني الارواح فالتعريف
تصور يجب الاحكم فيه فلا يتوجه عليه شئ من النوع لعدم هناك احكام ضمنية مثل دعوى الحدية والمعنوية والاطراد والانعكاس
الى غير ذلك يجوز منع تلك الاحكام لكن العلماء اجمعوا على ان جميع التعريفات لا يجوز ذكانه شريعة سنت قبل العمل
بها لنعم نقيض ما بطال الطرد والعكس مثلا الوعارضة ما يتصور في الحدود والحقيقة اذ حقيقة الشئ لا يكون الا واحدا
بخلاف الرسوم والرابع اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل اصلا والا لما تحقق قضية احادية ومن هنا قالوا
المفرد اذا عرف بمركب لتعريف لفظيا لم يكن التفصيل المستفاد منه لك المركب مقصودا قال الشيخ الامام
والكلام في الالفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب لا صدق ولا كذب بل لا يفيد
المعنى والا لزم الدور ونحو ذلك من الاعتراضات فقط فالصحيح التعريف به الا لفظيا ط

تمت

بقيا الطبع

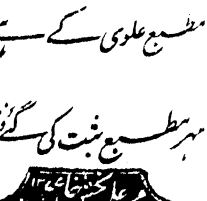
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق التصورات والنعم علينا بدقايق التصديقات والصلوة والسلام
على من ارسله بشيرا ونذيرا وسراجا منيرا وعلى آله واصحابه الذين هم مصابيح الدجى ونجوم الهدى اما بعد
فلما كان شرح السلم للقاضي محمد مبارك معركة الآراء من فحول العلماء ومهابذة الفضلاء
وخفي جنيناته العويصة من حل مغلقاته القويمة وقد طبع اولا في هذا المطبع سابق الزمان بحواشي
لم نخل منها مقاماته المعضلة وتبقى اكثر مواضعه من الحل ومعهذا قد انعدم الآن نسخة المطبوعة السابقة كان
لم يمكن استنساخ مذكورا فلذا اتحفناه مرة ثانية مع قصور الباع العبد الضعيف اذل الخليقة بل لا شئ

منے الحقیقہ المنتسوی بزادیۃ المخمول تراب اقدام علماء الفحول **محمد حسن** سخاوزہ اللہ
عن الشر والمحن بحاشیۃ ملا حسن المشہور **بحافظ وراز** وحاشیۃ **عبد الملک**
اللکنوی لم یصنف مثلہما فی حل مقاماتہ المغلقہ ولم یوضع لمعضلہ ولم اترک شیئا سنہما یتعلق
بحل موضعہ المشکلہ وقلت مادۃ تاریخ طبعہ **وتلک الحواشی لک کشمس** وقد قابل ہذا
الشرح فی اوان الطبع الفاضل اللوذعی والعالم الالمعی مصحح مطبع العلوی حی مولوی
سید محمد معشوق علی صانہ اللہ تعالی عن آلام الدارین ورقاہ الی مدارج المتقین
بحرمت سید الکونین وقد اہتم لطبعہ مرۃ ثانیۃ بمزید الاہتمام الشفیق الاعظم الخلیق الاکرم
محمد علی بخش خان عافاہ اللہ تعالی فی الدارین وصانہ عن الشین وہا انا قد وہبت
حقی اعنی حق التحشیہ لہ طیب النفس اللہم انفع سائر الطلبۃ من اصحاب التفصیل بہذا الشرح
انک علی کل شیء قدیر وبالاجابۃ جدیر فالتمست من الخلان المطالع ان لا یطبع احد نقل ہذا الکتاب
بدون اجازۃ الموہوب لہ محمد علی بخش خان مالک مطبع العلوی اللکنوی وان اصبح بہ فیطلب
من عندہ حیث شاء فانہ الخوان الطبع بلا اجازۃ فانہ کان ماخوذا عند الحاکم القانونیۃ علی
حسب منشاء ودفع الرابع من قانون العشرین ۱۸۷۳ عیسوی وصلی اللہ تعالی علی خیر خلقہ
سید النبیین وآلہ واصحابہ اجمعین الی یوم الدین برحمتک یا ارحم الراحمین فقد وقع الفراغ بطبعہ
نہار الثامن والعشرین من شہر رجب المرجب ۱۲۹۳ ہجری مطابق ۱۸ ر دسمبر ۱۸۷۵ عیسوی

التماس محمد علی بخش خان مالک مطبع علوی لکھنوی

چونکہ درحتی تصحیح این کتاب بی نظیر **شرح سلم فاضلی محمد مبارک** سعی وکوشش بلیغہ تالیف شدہ
زکثیر لوڑا وصرف زر خطیر ثانیاً بہ تصحیح وحشی کتابت ازسر نو طبع کردہ ہدیہ اصحاب علم ہذا جہت مصنف دو نسخہ
ہفتم فانون دسمبر ۱۸۷۵ عیسوی بخدمت اہل مطالع التماس است کہ بلا اجازت راقم ارادہ طبع این کتاب نفرمایند فقط



تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ٣ ٥ قولہ فانہ لما کان الخ اقول ہذا استدلال علی نفی کونہ تعالی متصفا بطریق الحصول فان المتصف حاصلا ان الوجود سایر صفاتہ تعالی عین الوجب بحانہ فلو حصل الوجب بلقم غیرہ فی الذہن لکان من حیث انہ موجود بالوجود الذہنی الذی لا یترتب علیہ الآثار موجودا بالوجود الخارجی الذی یترتب علیہ الآثار الخارجیۃ فیلزم اجتماع النقیضین حیث یکون موجودا ای بالذات الذی ہو موجود لوجود بغیر الحصول وقولہ موجود فلیس صفۃ للوجود الا حصلی وانما اطلق علیہ الفعل مبالغۃ فی تشبیہہ بالفعل فی کونہ تالیا للآخر کما ان الفعل تالی للذی بالطل ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ الوجود العینی ای الوجود المنسوب الی نفس الشیء لانہ وجود للشیء فی نفسہ بخلاف الذہنی فانہ وجود بصورتہ ولذا قیل الاشیاء فی الخارج اعیان وفی الاذہان صور ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ لامتناع انسلاخ الذات والذاتیات الخ اقول ہذا انما یتم لو کان الذاتی ہنا بمعنی ما یقوم الذات بحیث لا یرتفع الذات بارتفاعہ وہو غیر مراد ہنا کما ذکرہ ہنا مع کثیر اکما فی امتناع الانسلاخ ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ فیکون بلقم ہو حاصل فی الذہن ای یکون بالذات الذی ہو حاصل فی الذہن متحققا فی الاعیان لیس بمتحقق فی الاعیان معا ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ وکذا بلقم ہو حاصل فی الاعیان ای یکون بنفس ذاتہ الذی حصل فی الاعیان متحققا فی الاعیان لیس بمتحقق فی الاعیان معا حاصلا ان بلقم صفات زایدۃ علی ذاتہ بلقم بل وجودہ وسایر صفاتہ عین ذاتہ بلقم فالمتحقق فی ای ظرف کان انما ہو ذاتہ فقط ولا شک فی تحقق الوجود العینی لبلقم عند الکل فیکون موجودا متاصلا بذاتہ فلو حصل الوجود الذہنی لبلقم لکان البلقم ذاتہ فیکون موجودا غیر متاصل البلقم بذاتہ فقط اذ ثبوت الذات لنفسہا ضروری فانسلاخہا عن نفسہا ممتنع فیکون الشیء الواحد ہو الذات سببا للتحقق فی الاعیان لعدم تحقق فی الاعیان وہو ظاہر لاستلزامہ اجتماع النقیضین فیکون بطہ محفوظا بلقم الیضا بلا یلزم ہذا فی الممکنات لانہا کان وجودہا بسایر صفاتہا زاید علی ذواتہا کان الوجود العینی لذاتہا من حیث انہا مخلوطۃ بالعوارض الخارجیۃ والوجود الذہنی لصورہا من حیث ہی ہی فمعروض الوجود العینی فیہا ہو الذات المخلوطۃ بالعوارض الخارجیۃ ومعنی الوجود الذہنی فیہا ہو الذات من حیث ہی ہی فلم یجتمع الوجود العینی وعدمہ من جہۃ واحدۃ بخلاف الوجب فان معروض کلیہما انما ہو الذات من حیث ہی ہی فاجتمع الوجود العینی فی شیء واحد وہو الذات من حیث ہی ہی ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ ولان بلقم فی الذہن الخ دلیل آخر علی امتناع حصول الوجب بلقم فی الذہن حاصلا ان کل موجود ذاتی متحقق فی الخارج ثم حصل فی الذہن فلا یدان یکون لہ جہۃ مشترکۃ بین الوجود الخارجی والوجود الذہنی ویمتاز کل منہما بحسب الوجود والتشخص وہذا انما یتصور فی الجہۃ التی یکون بہا وجود ہا والتشخص ہا عینہا وہو الجہۃ الوجہیۃ فلا یتصور فیہا ذلک فیمتنع حصولہا فی الذہن وہو الازم لیکون بالاشتراک وبالامتیاز واحدا وہو ممتنع ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ قد نقل عن اسطوانۃ الخ ای فی عیون المسایل ہذا دلیل آخر علی عدم حصول کنہ الشیء فی الذہن ولیعلم انہ ظاہر غایۃ الظہور وجلی غایۃ الجلاء بحیث لا یجادل فیہ ذو قوۃ فتیحیر العقل ویعجز عن تمامہ ادراک کنہ الشمس فانہا کمال الظہور ہا بحیث یعجز عن الرویۃ ١٢ ات

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ٥ ٥ قولہ فحقیقۃ العلم آی حقیقۃ العلم التفصیلی انما تؤخذ کذلک لان حقیقتا العلم الاجمالی لنفس ذاتہ بلقم ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ بالمعلولیۃ آہ ای یکون الشیء الاول معلولا للشیء الثانی کما فی الممکنات بالنسبۃ الی الوجب ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ او بالماہیۃ آہ ای یکون الشیء الاول ماہیۃ للشیء الثانی کما فی علمنا بالاوصاف الانضمامیۃ مثل السواد والبیاض بالنسبۃ الی الجسم ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ وما آہ لما کان ان یتوہم ان الموجود فی صورۃ عینیۃ المعلوم للعالم لیس الا شیئا واحدا وذکرہ فی بیان حقیقۃ العلم التفصیلی یقتضی وجود الشیئین فلا یتحقق اذن حقیقۃ العلم التفصیلی فی ذلک العلم دفع ذلک التوہم وما آہ وجود الشیء آہ یعنی انا لا نعنی بالشیئین المذکورین فی حقیقۃ العلم التفصیلی المتغایرین بالذات حتی یلزم ان یکون صورۃ العینیۃ بل یجوز ان یکون الشیء الواحد بالاعتبار کما ہو المتحقق فی صورۃ العینیۃ لان وجودہا لیس الا وجود الشیء لنفسہ فالشیء عالم بنفسہ بمعنی انہ حضر عندہ بحیثیۃ مجردۃ وذلک الشیء معلوم لنفسہ بمعنی انہ حضر عندہ بحیثیۃ مجردۃ ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ اما ان تکون ہی بذہ آہ ای قوۃ عاقلۃ تستقل بہا الکلیات فاذا تعقلنا ہذہ القوۃ فاما ان یکون ہذا التعقل بنفس ہذہ القوۃ او بقوۃ اخری مغایرۃ لہا لا سبیل الی الثانی فان الکلام فی تلک القوۃ کالکلام فی القوۃ الاولی وہکذا فیلزم التسلسل حالا وہو قایم علی بطلانہ فتعین ان یکون ذلک التعقل بنفس تلک القوۃ فیکون تلک القوۃ نفسہا انہی بنفسہا عاقلۃ ومعقولۃ بل عقلا لا مغایرۃ بینہما الا بالاعتبار کما سیجیء ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ لا یقال الخ اقول ہذا ایضا من سہام الاعلم وبسطہ ١٢ حافظ دراز ٥ قولہ فالی نہایۃ آہ ای الی ان تتعقل ہذہ القوۃ المدرکۃ فی نفسہا لقوۃ اخری یذہب سلسلۃ القوۃ الی غیر النہایۃ فیتسلسل وسوطہ تنفسہ الشق الاول وہو ان یکون القوۃ بنفسہا مدرکۃ فیکون القوۃ من حیث انہا مدرکۃ للانکشاف معقولا من حیث انہا حصل بہا الانکشاف عاقلۃ ومن حیث انہا منکشفۃ عندہا معقولۃ ١٢ عبد الملک ٥ قولہ ثم اذا صار الشیء آہ تتمیم دلیل آخر علی ان وجود الشیء بنفسہ یکفی للانکشاف وحاصلہ ان وجود الشیء لنفسہ یوسطہ الصورۃ العالمۃ بہا کما فی علمنا بالاشیاء ولنایۃ عما یکون منشا للانکشاف فوجود الشیء لنفسہ بدون وسط الصورۃ کما فی علمنا بانفسنا الدلی بان یکون منشا للانکشاف عبد الملک

ممہ حواشے متعلقہ صفحہ ۵ سطر ۵ قولہ وانما ذلک ای ادراک القوۃ لوجودہا الای وجود القوۃ بنفسہا اذا کانت القوۃ تدرک الاشیاء بسبب ذاتہا لنفسہا فکیف لا یعقل الشی المجرد بنفسہ وکان وجودہ بنفسہ وہو الواجب تعالے بل بحسبحانہ اولی واحری بذالک ۱۲ مولوے محمد حسن مدظلہ

حواشے متعلقہ صفحہ ۷ سطر ۱۳ قولہ الا لنفسہ ای لو کان حقیقۃ الواجب ای وجوب التقرر والوجود وہیۃ جنسیۃ لکانت حقیقۃ منقسمۃ بالفصول المقسمۃ لان کل جنس لا محالۃ یکون لہ فصل مقسم واذا کانت حقیقۃ الواجب ہیۃ جنسیۃ فلا بد ان یکون لہا فصل مقسم بہا وعلی ہذا سابق وہو لا یکون وخلافا لہیۃ الجنس بل یکون انیۃ لا بہا مہ وہہنا یلزم کون الفصل المقسم ای وجود الوجوب ہو ہنا الہیۃ الجنس وہو ہنا الوجود الذی فرض مشترکا بین الواجبین وکون الفصل المقسم للجنس ہو مالہ الجنس فیطل کون ہیۃ حقیقۃ جنسیۃ ۱۲ سولوی محمد حسن سلمہ ۱۳ قولہ فما حقیقۃ آہ ای الشی الذی حقیقتہ تعین التقرر والوجود الموکد وہو الواجب لا یتقسم بالفصول الخارجۃ عن ہیۃ فقولہ فما مستدرک وقولہ لا یتقسم خبرہ وقولہ لا لحقیقۃ الحیوانیۃ جملۃ معترضۃ بینہما لاجل التوضیح وحاصلہ ان بحقیقۃ التی تکون ہی نفس التقرر والوجود وحقیقۃ الواجب لا یمکن ان تکون جنسا لتنقسم الی الفصول لانہا لو انقسمت بہا لزم ان یکون الفصول داخلۃ فی ہیۃ الجنس وہو ممنوع لما تقرر ان الفصل عرض ذاتی لطبیعۃ الجنس کما انہا الیہ ہو کذلک بالنسبۃ الیہ ہو ظہر واما الحقیقۃ التی ہی مغایرۃ لوجوب التقرر والوجود کحقیقۃ الحیوان فیمکن ان یکون منقسما بالفصل او علی ہذا التقدیر یلزم المح ۱۲ حافظ دراز ۱۴ قولہ والا فاما تہا آہ ای لو کانت الحقیقۃ الوجوبیۃ منقسمۃ بالفصول المقسمۃ لافادت وجود الجنس بالفعل بنا علی کون الفصل علۃ مفیدۃ لوجود الجنس والفصل ہیہنا کمن فیہ کان وجوب التقرر وافادۃ الفصل المقسم وجوب التقرر بعینہ افادۃ ہیۃ نقع لان ہیۃ نقع لیست عبارۃ الا عن وجوب التقرر یلزم حینئذ کون الفصل المقسم للجنس ہو عین الہیۃ وہو باطل فبطل من ہذا کونہ نقع ہیۃ جنسیۃ کما بطل کونہ نقع ہیۃ نوعیۃ سابقا ۱۲ سولوی محمد حسن سلمہ ۱۵ قولہ وہو بطای عدم تغیر ذاتہ نقع بعد ازوجود بنحط واحد ازلا وابدا لا تغیر فیہ او تغیر ذاتہ لکان لذاتہ غیر آخر فلم یکن واجبا ۱۲ حافظ دراز ۱۶ قولہ وبالجملہ الصفات الحقیقیۃ آہ ای لا تغیر سببا بحسب الصفات الحقیقیۃ وافادۃ الصفات الحقیقۃ المحضۃ التی لا یعتبر فی مفہومہا الاضافۃ ولا تعرض لہا الاضافۃ الیضا فی ثبوتہا تنقسم الصفات الحقیقیۃ المحضۃ وثبوتہا بحیث یترتب علیہا الآثار لا یتوقف علی وجود الغیر کالحیوۃ والوجود والصفات الحقیقیۃ ذات اضافۃ ہی التی لا یعتبر فی مفہومہا الاضافۃ لکن تعرض لہا الاضافۃ فی ثبوتہا تحققہا بحیث یترتب علیہا الآثار لا یکون الا بتلک الاضافۃ کالعالمیۃ والقادریۃ لان کون ذاتہ نقع بحیث اذا وجد شی یکشف عندہا او بحیث یمکن ان ینظر الیہا الفعل والترک بالارادۃ لا یتوقف تحققہا وتعقلہا علی وجود المعلوم او المقدور لکنہا اذا وجد تحققت تلک الاضافۃ ۱۲ عبد الملک ۱۷ قولہ والاضافیۃ آہ اعلم ان الصفات علی ثلثۃ اقسام حقیقیۃ محضۃ کالوجود والحیوۃ وحقیقیۃ ذات اضافۃ کالعلم والقدرۃ واضافیۃ محضۃ ہی التی لیست بازائہا صباد متقررۃ فی ذاتہ نقع کالمعیۃ والمعیۃ حافظ دراز ۱۸ قولہ بازائہا صباد متقررۃ آہ ای الصفات الحقیقیۃ الاضافیۃ ما کان بازائہا صباد متقررۃ فی ذاتہ نقع کالعالمیۃ فانہا صفۃ اضافیۃ لتعلقہا بالمعلوم الثابت لہ نقع ۱۲ حافظ دراز ۱۹ قولہ تغیرا فی ذاتہ نقع وہذا فی الصفات المحضۃ ہو انما فی الصفات الاضافیۃ فلان تغیرہا یستلزم التغیر فی الصفات الحقیقیۃ التی ہی مبدء لہا والتغیر فی الصفات الحقیقیۃ یستلزم التغیر فی ذاتہ نقع ۱۲ حافظ دراز ۲۰ قولہ لانہا مترتبۃ علیہا ای الصفات مرتبۃ علی الذات بلا واسطۃ کما فی الصفات الحقیقیۃ فانہا مترتبۃ علیہا بلا واسطۃ او مترتبۃ علیہا بواسطۃ نقع کما فی الصفات الاضافیۃ فانہا مترتبۃ علی الذات بواسطۃ الصفات الحقیقیۃ المترتبۃ علی ذاتہ نقع ولما کان ترتب الصفات الحقیقیۃ علی ذاتہ نقع لا بواسطۃ کان یستلزم تغیرہا التغیر الذات ایضا بلا واسطۃ ولما کان ترتب الصفات الاضافیۃ علی ذاتہ نقع بواسطۃ ترتب الصفات الحقیقیۃ کان یستلزم تغیرہا التغیر الذات ایضا بتلک الواسطۃ ۱۲ حافظ دراز ۲۱ قولہ وانما الاضافیۃ المحضۃ ای الاضافیۃ المحضۃ التی لیست بازائہا صباد متقررۃ فی ذاتہ نقع فیجوز التغیر فیہا لانہ لا یوجب التغیر فی ذاتہ نقع لوجہ من الوجوہ وہو الحق بل انما یوجب التغیر فی الاضافۃ نفسہا عن الذات وہو جائز ۱۲ حافظ دراز

حواشے متعلقہ صفحہ ۸ سطر ۱۱ قولہ کما ہو سنۃ اللوازم آہ یعنی فی لوازم الہیۃ یکون علۃ لزوم لوازم الہیۃ لنفسہا لا غیرہا کالاربعۃ مثلا لازم لماہیتہا الزوجیۃ فعلۃ لزومہا لنفس ہیۃ الاربعۃ لا غیرہا ولیس الحال فی لزوم الوجود والوجوب لذاتہ نقع کذلک یعنی ان ذاتہ نقع لیست علۃ للزوم وجودہ ووجوبہ نقع ۱۲ مولوی محمد حسن ۲۲ قولہ ولا نسلم آہ ان کان ذاتہ نقع علۃ لوجوہ ووجوبہ نقع وبدء دخول الفاء ہیہنا نقع ووجودہ وہذا یقتضی ان یکون احد العلۃ والآخر معلولا وہو باطل فی حقہ نقع فلا یصح کون ذاتہ نقع علۃ لوجوہ ووجوبہ ۱۲ سولوی محمد حسن ۲۳ قولہ فتقدیم آہ ای فتقدیم ذاتہ نقع بحسب الوجود علی الوجود والامکان التقدم ذاتیا کما ہو مقتضی العلیۃ والمعلولیۃ لان وجود کل علۃ مقدم علی ذات المعلول وجودا ۱۲ حافظ دراز ۲۴ قولہ فیلزم تقدم شی ای الوجود علی نفسہ کان الوجود المتقدم عین الوجود المتاخر لوحدۃ ہیۃ فیوجودین لکان الوجود الاول مغایرا للوجود الثانی بالحقیقۃ نعم انہ ۱۲ حاشیہ الکلام فی الوجود الاول والکلام فی الوجود الثانی لا الکلام فی الوجود والوجود ۱۲ حافظ دراز

تمہ حواشے متعلقہ صفحہ ۸ ۱۵ قولہ او مجموع الوجودات آہ اظہار عطف بحسب المعنی علی قولہ لتقدم الشیء علی نفسہ کما کان قولہ او وجودیۃ معطوف فاعلمہ ولیلزم کون مجموع الوجودات آہ ۱۲ مولوی تراب علی **۱۶ قولہ** او مجموع الوجودات آہ ہذا دلیل آخر علی اثبات ان وجودہ لغیرہ مع قطع النظر عن الدور والتسلسل ۱۲ مین علی تقدیر غیریۃ الوجود للتسم وحاصلہ ان ہویۃ الواجب لو کانت علۃ لوجودہ ہا یلزم اما تقدم الشیء علی نفسہ او التسلسل فی الوجودات ویلزم ایضا ثبوت الدور المتسلسلۃ لا یمان یتقید ہما بالوجود لا یکون زائدا علیہا والا لم یکن ذلک الجمیع جمیعا بل یکون علیحدہا وہو باطل عبد الملک **۱۷ قولہ** وعلی ہذا یکون الامکان الخ حاصلہ ان الامکان علۃ تامۃ للافتقار الی المؤثر والمقصد منہ الرد علی من ظن ان الحدوث وحدہ علۃ الافتقار الی الجاعل وعلی من یجعل جزء من العلۃ وعلی من یجعل شرطا للعلۃ وہی الامکان ومحصل ان الحدوث کیفیۃ التقرر والوجود المتاخر عن الجعل والایجاد فالحدوث بتا خر عنہ بمرتبتین فکیف یکون الحدوث علۃ للافتقار الی المؤثر او شرطا لہ الی الجاعل ۱۲ عبد الملک

حواشے متعلقہ صفحہ ۹ ۱۸ قولہ وملاکہ آہ ای خلاصۃ الامر ان الامکان الاستعدادی الذی ہو عبارۃ عن عدم اتصاف شیء بصفۃ بالفعل لکن من شانہ یکون استعداد والاتصاف بصفۃ وہو بوجہ ما فی الجزئیات فلہذا یکون شرطا فیہا تقدم استعداد شیء لیتکون قابلا بالفیضان الفیض من الجاعل فی الکلیات والعقول المجردۃ کان فیہما الامکان الذاتی دون الامکان الاستعدادی فلذا لا یکون فی الکلیات والعقول الاستعداد شرطا لقبول الفیض من المبدء الفیاض ۱۲ مولوی محمد حسن سلمہ **۱۹ قولہ** فیای فی قول المصنف الکلیات والجزئیات اشارۃ الی الذہب الحق وہو القول بالجعل البسیط حیث ذکر ان المجعول من المجعول الف ہکذا کان الجعل البسیط ہذا ما وفقنا القرآن المجید فی قولہ الحمد للہ الذی خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ای خلقہا ۱۲ حافظ دراز

حواشے متعلقہ صفحہ ۱۰ ۲۰ قولہ وانت خبیر آہ جواب عن الاعتراض وحاصلہ ان التقرر الموجودیۃ متساوقتان فاستغنا الہویۃ الممکنۃ بحسب المرتبۃ الاولی یوجب استغنارہا بحسب المرتبۃ الثانیۃ فبنفی الجعل البسیط یندرم اساس الامکان ویحکم اساس الوجوب ۱۲ مولوی تراب علی **۲۱ قولہ** غیر منسلخۃ عن الموجودیۃ ای غیر خالیۃ عن الموجودیۃ والصیرورۃ التین کلاہما معنیان مصدریان فقولہ المصدریۃ صفۃ لکل من الموجودیۃ والصیرورۃ یعنی ان مرتبۃ تقرر الذات وفعلیتہا مقارن لمرتبۃ الموجودیۃ والصیرورۃ فہما متلازمان لیتنی اتحادہما فی المرتبۃ عند القائلین بالجعل المولف للان القول بتقرر الماہیات منفکۃ عن الوجود مخصوص بعض المتکلمین ولا قایل بہ احد من الحکماء والاشراقیین ولا من المشائین ۱۲ حافظ دراز **۲۲ قولہ** فلو کانت مستغنیۃ آہ ای اذا کانت الماہیۃ مستغنیۃ فی مہل تقررہا عن الجاعل کانت ایضا مستغنیۃ ایضا فی صدق الوجود علی نفسہا وصیرورۃ الذات من الجاعل لما ثبت ان فعلیۃ الذات مساوق للتقرر فاستغنا الماہیۃ فی وجودہا عن الجاعل تستلزم استغنارہا عن الجعل تقررہا وہو باطل فبنفی الجعل البسیط یرتفع الامکان ویتحکم اساس الوجوب فثبت الجعل البسیط وہو المطلوب ۱۲ حافظ دراز **۲۳ قولہ** او ما بمعناہ للذکورۃ التی تجمیع عنوانات نفی التحدید والمتصور والتیہ والتغیر وکونہ تعالی خالقا للجمیع الاشیاء من الحقایق الممکنۃ ای الکلیات والخلوط ای الجزئیات ۱۲ مولوی تراب علی **۲۴ قولہ** تحقق ما بالعرض مبدون ما بالذات آہ حاصلہ ان وجود العالم لو کان من غیر مرجح لزم ثبوت ما ہو التبع وہو عالم الممکنات لکونہا من جانب العلۃ مبدون ما ہو موجود بالذات استقلالا وہو الواجب وہو باطل کما تقرر فی موضعہ ۱۲ حافظ دراز **۲۵ قولہ** ہہنا انما کانت آہ حاصلہ ان الممکن لو کان محتاجا الی مؤثر لثبت فیہ التاثر ای قبول الاثر فی المؤثر مؤثریۃ وہی صفۃ وجودیۃ فوجودہا ای المؤثریۃ فی الذہن فقط فیکون الحکم بتحقق المؤثریۃ فی الخارج جہلا وکذبا لانا فرضنا وجودہا فی الذہن او یکون وجودہا فی الخارج ایضا فیحتاج ہذہ المؤثریۃ الی مؤثریۃ اخری والکلام یعود کون ہذہ المؤثریۃ التی وجدت فی الخارج موجبۃ لذاتہا فلیلزم ان یکون فی الخارج ہذہ المؤثریۃ مؤثریۃ اخری وکذا فیتسلسل فی المؤثریۃ ۱۲ عبد الملک **۲۶ قولہ** والجواب آہ حاصلہ ان المؤثریۃ امر اعتباری انتزاعی لیقال عند تقابل صدور الاثر من المؤثر ولا یلزم من کونہا اعتباریۃ ان لا یکون الشیء متصفا بہا فی نفس الامر فان الامور العدمیۃ یتصف بہا الاشیاء فی نفسہا کاتصاف الجوہر فانہا وصفان اعتباریان لا وجود لہما فی الخارج مع ان الجوہر متصف بہما قطعا ۱۲ عبد الملک **۲۷ قولہ** ومنہا ان التاثیر آہ حاصلہ ان تاثیر المؤثر فی الوجود مثلا انما حال الوجود وہو موجد لانہ یستجلب الوجود وتحصیل الحاصل انما حال العدم وہو ایضا باطل لانہ یجتمع النقیضین وذلک لان وجود التاثیر یکون مع التاثیر لا تخلف عنہ اصلا کما لا یمکن ان یکسر ولما فرض ان التاثیر فی الوجود انما ہو حال العدم کان وجود الاثر ایضا فی حال العدم فیجتمع وجود الاثر وعدمہ ایضا وہذا اجتماع النقیضین ۱۲ عبد الملک

حواشے متعلقہ صفحہ ۱۱ ۲۸ قولہ والمقصد حصولہ آہ ان تمایز العلوم بتمایز الموضوعات فلا بد من العلم بالموضوع لیمتاز ہذا العلم عن غیرہ ضرورۃ ان العقل یحکم ان ہذا المسئلۃ من ہذا العلم من جہۃ تمایز الموضوع الذی ہو بسبب تمایز العلم بتحصیل زیادۃ بصیرۃ وانتباع ۱۲ عبد الملک **۲۹ قولہ** فانہ آہ ان الطلب قبل حصول

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۱۱ ص قولہ لارتباطہا بای المقاصد بالکلام وانضمامہا فیہای المقاصد فی الکلام سواء توقف الشروع علیہ او لا فاندفع ما ثبت

ان مقدمۃ الکتاب مغایرۃ لمقدمۃ العلم التی یحتج الی بیان توقف الشروع فی العلم علی ذکرہا فی ہذہ المقدمۃ ولم یلزم غربۃ الشیء فی قولہم المقدمۃ فی بیان حدہ والقصد بالموضوعہ وغایتہ ۱۲ حافظ دراز **۳ ص قولہ** وہی مجموعۃ ای مقدمۃ الکتاب متحملۃ لان یکون عبارۃ عن الالفاظ الدالۃ فقط او عن المعانی فقط او عن مجموعہما کما ان الکتاب محتمل لان یکون عبارۃ عن الالفاظ وحدہا او عن المعانی او عن المجموع المرکب منہما والمراد ہہنا ہو الاول وعلیہ فالمحتمل ان یکون المقدمۃ والکتاب عبارۃ عن النقوش الدالۃ علی الالفاظ وحدہا او الالفاظ فقط او وسیع المعانی او مع کلیہما کما سیجیء تحقیقہ فی الشرح الثانی المذکورۃ فقط دفعہ بان النقوش مطلقا لا یقصد ان تعد للمصنفین بیان المسایل وہو انما یحصل بالالفاظ الدالۃ علی المعانی المدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۴ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۵ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۶ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۷ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۸ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۹ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۱۰ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۱۱ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۱۲ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۱۳ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۱۴ ص قولہ** من الالفاظ الدالۃ علی المعانی ای مدلولۃ بالالفاظ وہو داخل فی النقوش فی ذلک فاطلاق الکتاب علی الکتاب لیس الا علی سبیل المجاز ۱۲ حافظ دراز **۱۵ ص قولہ** وتخصیص مقدمۃ الکتاب انہ روعی فی حکم ان مقدمۃ الکتاب بی الالفاظ لانہا توصف بالذکر دون المعانی والکلام یطلق علی الالفاظ ورودہ ظاہر ۱۲ عبد الملک **۱۶ ص قولہ** وتخصیص مقدمۃ العلم آہ ای ادراک المعانی کما یشہد بہ الکلام السابق حیث اطلق مقدمۃ العلم علی الادراکات الثلث ای الغایۃ والحد والموضوع والکلام اللاحق ایضا حیث حمل مقدمۃ الکتاب معلوما ومقدمۃ العلم علما حیث قدر نہارا علی انحاء العلم والمعلوم بالذات ۱۲ حافظ دراز **۱۷ ص قولہ** عبارۃ للمقابلۃ آہ تقریر المرام ان مقدمۃ الکتاب ہی مقدمۃ بالکسر ومقدمۃ العلم ہی المبتدیۃ بالفتح واذا کانت مقدمۃ الکتاب عبارۃ عن الالفاظ فیکون مقدمۃ العلم عبارۃ عن المعانی وحیث ہا لان الالفاظ مبتدیۃ بالکسر للمعانی والمعانی مبتدیۃ بالفتح بالالفاظ ۱۲ مولوی تراب علی **۱۸ ص قولہ** او الذکر کما یوصف یحتمل ان یکون معناہ ان الذکر کما یوصف بہ الالفاظ یوصف بہ المعانی بالاشارات و یحتمل ان یکون معناہ ان لفظ ما یذکر لتشتمل اللفظ والمعنی لانہ ان اخذ لفظ الذکر مکسور الذال المعجمۃ فالموصوف بہ انما ہو الالفاظ وان اخذ لفظ الذکر بضم الذال المعجمۃ فالموصوف بہ انما ہو المعانی یحتمل ان یکون معناہ ان الموصوف بالذکر وان کان ہو الالفاظ بالذات ہو والمعانی بالعرض لکن عبارۃ المتن ناطقۃ بالتوجیہ الاول والثانی لان الاشارۃ صالحۃ لکل منہما وان کان فی احدہما بالذات ہو والآخر بالعرض ہو المعانی ۱۲ حافظ دراز **۱۹ ص قولہ** کالکلام آہ فلفظ الکلام کلفظ الذکر للدلالۃ علی التعین الالفاظ فقط ونظیر لفظ الکلام لفظ القول لتشمل القول الملفوظ والقول المعقول ۱۲ حافظ دراز **۲۰ ص قولہ** بل الارتباط آہ کلمۃ بل للترقی لیفید ان الارتباط والانضمام انما ہو بالمعانی فقط ولا دخل للالفاظ انما ہو للالفاظ علی المعانی المخصوصۃ حتی لو قطع النظر عن ہذا الاعتبار لم یحصل الارتباط والانضمام بالالفاظ کما یشہد بہ الوجدان ۱۲ حافظ دراز **۲۱ ص قولہ** بحسب المفہوم آہ یعنی مفہوم مقدمۃ العلم ما یتوقف علیہ الشروع علی وجہ البصیرۃ الکاملۃ من الادراکات الثلثۃ ای الحد والغایۃ وموضوع مقدمۃ الکتاب ما یذکر من الکلام قبل المقاصد لارتباطہا بہ وانضمامہا الیہ وصدقہا واحد لان مصداق الثانی ای مقدمۃ الکتاب المعانی المخصوصۃ المذکورۃ فی المقدمۃ ومصداق الاول ای مقدمۃ العلم ادراکاتہا والشک ان العلم المعلوم متحد ان بالذات ۱۲ **۲۲ ص قولہ** علی الاحتمال الثانی وہو کون مقدمۃ الکتاب عبارۃ عن المعانی وحدہا او علی الاحتمال الاول والثالث اعنی کون مقدمۃ الکتاب عن الالفاظ وحدہا او عن المجموع المرکب من الالفاظ والمعانی فالتغایر حینئذ بین مقدمۃ الکتاب ومقدمۃ العلم بحسب الصدق والمفہوم مما مر فی الکلام اللاحق بحسب الذات علی الاحتمالین الباقیین ۱۲ حافظ دراز **۲۳ ص قولہ** الا اذا کان المراد آہ ای لا یکون التغایر بین مقدمۃ الکتاب ومقدمۃ العلم علی الاحتمال الثانی وہو کون مقدمۃ الکتاب عبارۃ عن المعانی وحدہا بحسب الصدق الا اذا کان المراد بالمفہوم المعتبر فی المفہوم والغایۃ الاذعان فح یکون التغایر بینہما علی الاحتمال الثانی ای کون مقدمۃ الکتاب عبارۃ عن المعانی وحدہا بحسب الصدق والمفہوم معا لان الاذعان لا یمکن ان یتحد مع المذعن بہ فمقدمۃ العلم یکون مرکبۃ من الادراک الذی ہو التصور وربما من الاذعان الذی لیس بادراک بل من لوازمہ وہو الشک ومقدمۃ الکتاب ہی المعانی فتغایر مقدمۃ العلم ومقدمۃ الکتاب واتا ومفہوما ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۲ ص قولہ ہو ماخوذ آہ ای معتبر فی المقسم الحقیقی الاطلاق والعموم الذی یجیء والمقسم ہہنا مطلق العلم او غیرہ فیتغیر المفہوم الاطلاقی

ع قولہ ہذا ہو المتبادر ای کون العلم من قبیل البدیہیات متمار المحققین ودیدہ ان علم کل احد صورۃ یعنی بانا صورۃ یحصل کل احد بلا اکتساب وہذا علم خاص متعلق بعلوم خ ص وجودہ والعلم المطلق جزء العلم المقید یعنی انا صورۃ العلم جزء سابق علی العلم بالجزء الحاصل فاذا حصل العلم الخاص بالمقید کان العلم المطلق الذی ہو جزءہ حاصلا بالبداہۃ فلا یحتاج الی

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۱۲ سطر ۱۵ قولہ

وانما اختفی بادنی تامل علی قوارص اھل البدیہیات وغیرہ ان بدیہیۃ العلم قد تختلف علی العلماء والفضلاء الکاملین حتی تختلفوا فیہا فعرفوہ بتعریفات شتی وحصل منہ الاختلاف فی کون العلم من مقولۃ الکیف او من مقولۃ الاضافۃ او من مقولۃ الانفعال کیف یکون العلم من البدیہیات لان کونہ بدیہیا ای غنیا فی الاکتساب وحاصل الدفع ان اختفاء البدیہیۃ علی العلماء قد یکون لشدۃ وضوح البدیہیۃ کما ان یکون لشدۃ خفائہا فی نفسہا واختفاء بدیہیۃ العلم علی العلماء انما ہو من القسم الاول لا من القسم الثانی فلا یخفی فی کونہ من البدیہیات واما التدہیم الذی یرد علی کون العلم من البدیہیات بان بقیۃ المحققین اختلفوا فی بدیہیتہ کما ہو مذکور فی المطولات فکیف یکون العلم بدیہیا لان البدیہی لا یختلف فیہ بل یحصل للکل وحتی الصبیان فدفعہ بانہ تختلف فی البدیہیات لعدم الالف والعادۃ بہا وعدم الممارسۃ والانظار البالغۃ ولذا یقع المشاجرات فی البدیہیات لا یستجز العلم بکون الواحد نصف الاثنین اقوی من العلم بوجود الصانع وتدقیق فیہا ما وراء مکالمۃ ۱۲ حاشیہ نسطالیقیہ ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۳ سطر ۱۵ قولہ

لا یخفی انہ فاسد آہ ورفع ہذا الحجاب بتقریر ان المقصود بدیہیۃ مسئلۃ العلم بانکہ وذا لا یثبت بہذا الوجہ لان تصور العلم المطلق بالوجہ الاجمالی الحاصل بجبلتہ فی الذہن الذی ہو کیفیۃ کیف یتصور بہ وصول المفید للبدیہی ۱۲ مولوی تراب علی

سطر ۱۵ قولہ اعلم ان آہ حاصلہ ان تقسیم بیۃ العلم الی سوطہ کانت مرکبۃ من الذاتیات کما ہو المتبادر او من الذاتیات والعرضیات کما ہو المختار فی المرکبۃ او من العرضیات کما ہو المختار فی البسائط فعلی الاول وہو المتبادر تقسیم بیۃ العلم الی الامتیاز بین الذاتیات والعرضیات او شبۃ الجنس والعرض العام والفصل الخاصۃ فقید العلم کسائر الحقائق المرکبۃ وصل الی حد التعذر وعلی الثانی وہو المختار تقسیم بیۃ العلم الی شتی وضوح مہنیہا عند البصیر وکما ان الشمس یتعذر احساسہا فی باطن الکہف لکمال ضوئہا وضعف باصرتہا ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۵ سطر ۱۱ قولہ

وحیز الیسیۃ آہ ای الممکن کان محالا للعدم لعدم اقتضاء ذاتہ وجودہ وحاصلہ ان الممکن لیس مقتضیا لوجود لذاتہ مقتض لعدمہ والا لکان ممتنعا ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۲ قولہ ولا فی حد ذاتہ الخ لیس الممکن فی حد ذاتہ مع قطع النظر عن اعتبار البالغ عالما لان العالم ما انکشف عندہ الاشیاء وذات الممکن من حیث ہی لیست کذلک لان الممکن امر ظلمانی فی حد ذاتہ ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۳ قولہ فصادق حمل الوجود والعلم لم یتعرض ہہنا للقوام لان مصداق حمل الوجود علیہ تقوم ذاتہ بذاتہ یستلزم کون مصداق انتقرر نفس قوام ذاتہ بذاتہ کما لا یخفی ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۵ قولہ فکما ان وجود الممکن آہ فیہ مسامحۃ ومراد ہان مرجع وجودہ انما ہو وجود الواجب لانہ لو قطع النظر عن استناد وجود الممکن الیہ لم یکن موجودا کما ہو نظم من الکلام السابق وکذا المراد فی کون علمہ ای علم الممکن بعین الواجب انہ یرجع الیہ وان حمل علی العینیۃ مطلقا ای وجود الممکن بعینہ وجود الواجب کما ہو مذہب الصوفیۃ والحکماء فلا یساعدہ الکلام السابق الا بتکلف ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۵ قولہ بل العلم ہو الوجود الخاص ای العلم اسم للوجود الخاص ای المنتزع عن القوۃ والاستعداد الذی بوجہات الظلمۃ ۱۲ عبد الملک

قولہ ولہذا تدرک ذاتہ بذاتہ ای المعقول تدرک ذاتہا بذاتہا لکون ذواتہا حاضرۃ عندہا وبما ذکر العقل فیما سبق مع ارجاع الضمیر الی المعقول لانہا اجنس متناول القلیل والکثیر والاولی فی العبارۃ ان یقال ولہذا یدرک ذاتہ بذاتہ ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۶ سطر ۱۵ قولہ

فلا اجتماع عند سلطان العقل آہ حاصلہ ان لو بنی التقسیم المذکور وہو ان التصور تصور وحکم علی ما ہو التحقیق من ان الحکم ہو الاذعان للانتساب الذی ہو فعل من افعال النفس فلا باس بہ عند العقل اذ الحکم لما کان شیئا تحقق التصور الاذعانی فی بیۃ التقسیم فلا فرق بین ان یکون فعلا او انفعالا اذ یصح ان یکون شتی وانطاعت مقولۃ ویکون ذلک الشی شرطا لتحقق شتی آخر کما کون ذلک الشی الآخر ذہنا حاکت مقولۃ اخری ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۵ قولہ کما فی القضیۃ المقبولۃ ای المنطوقۃ او المظنونۃ او بدون الاذعان سواء کان قضیۃ غیر مقبولۃ کالقضیۃ المشکوکۃ او الموہومۃ او لم یکن قضیۃ سواء کان تصورا واحدا کالتصور للانسان وحدہ او متعددا بالنسبۃ کتصور الانسان والکاتب ابعد النسبۃ الیہ لکن یکون نسبتیۃ کالحیوان الناطق وغلام زید او یکون نسبۃ غیر خبریۃ نحو ضرب فہذہ کلہا من التصورات یکتسب من القول الشارح لہا وباعن الحکم دائما طرات الشرطیۃ فلیس فیہا حکم ۱۲ الا فرضا فادراکہا لیس تصدیقا بالفعل بل التعقد القریبۃ وہی بعد حذف ادوات الشرط ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۵ قولہ وہذا آہ اجتماع التصور والتصور انما ہو فی توہم انما سبق مما سبق وحاصلہ ان اجتماع التصور والتصور فی القضیۃ المعقولۃ ای المنطوقۃ مع انہ متحققۃ مبناہا کیف یجتمع التصور والتصور فی القضیۃ المعقولۃ لانہا نوعان متباینان کما ان التصور والتصدیق الآتی من انہما نوعان متباینان فلا یصح جہتا عہما فیہا وحاصل المنع ان اجتماع التصور والتصور فی القضیۃ المعقولۃ لا ینافی تقابل التباین بین التصور والتصور بحسب الصدق لان کل من التصور والتصور مغایر مصداق الآخر لان التحقق فی القضیۃ شیئان احدہما الادراک بہ الاذعان الذی ہو کیفیۃ نفسانیۃ عارضۃ للحقۃ بالادراک کما سبق فالتصور انما یصدق علی الادراک والتصور

تتمة حواشي متعلقة صفحة ١٦ ٣ قوله بسبب الهيئة اي التصور والتصديق فالتصور نوع والتصديق آخر من الادراك يعني ان التصور والتصديق نوعان حقيقيان من الادراك حاصله ان التصور عبارة عن الصورة الحاصلة والتصديق عنها من حيث اكتنافها بالعوارض الذهنية وهذه الهيئة اعني الهيئة الحقيقية الحاصلة بالعلم فقط اي التصور والتصديق نوعان مستقلان بالتعريف لكن بسبب الهيئة التصديقية تتحقق الحيثية التصديقية في التصور فيصير نوعا متشخصا فالتصور الكلي ينقسم بتحته اشخاص فقط كل كلي كان فهو نوع فالتصور نوع وتصديق كذلك فقوله حينئذ اي حين اذ كان التصور والتصديق نوعا ان اللوازم آثار وحالات مستندة الى الملزومات وحالات الملزومات تختلف بحسب الهيئة اما بحسب نفسها من حيث هي مع قطع النظر عن الوجود كالماهية الموجودة او بحسب الوجود كالماهية الموجودة في الخارج او الذهن او غيرهما فان كانت اللوازم مختلفة بحسب الهيئة فلا بد ان يكون بتلك الهيئة مختلفة متعددة واللوازم هنا هي الآثار المختلفة الى شيء واحد وهو بطلان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد احفظه والله اعلم **٣ قوله** لكن ان اتحاد الملزومات آتي كما ان تخالف الملزومات قد يتحقق بحسب الهيئة الغير المستقلة بحسب الهيئة الغير المستقلة تدل على اتحاد اللازم المختلفة بحسب النوع لان الملزوم علة واللوازم معلولة وقد تقرر في موضعه ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والحاصل ان هذا لا يتأتى الا اذا اتحد الملزوم واما دلالة اتحاد اللوازم على اتحاد الملزومات فليست متحققة لان اتحاد اللوازم لا يفيد اختلاف الملزومات لجواز ان يكون اللازم بحكم تقاعس الملزوم او احفظ والله اعلم **٤ قوله** من حيث هو واحد او احاد يعني انه يجوز ان يصدر من الواحد الكثير بالاعتبار والكثير هو واحد او احاد بسبب الذات حاصله ان تعدد الواحد بحسب الاعتبار يكفي في صدور المعلولات الكثيرة ولا يشترط فيه تعدده بحسب الذات او احفظ ودراز **٥ قوله** بانحفاظ اصل الوحدة اعني ان اصل الوحدة مع قطع النظر عن كونها شخصية او نوعية او جنسية محفوظ من جانب العلة والمعنى ان تحقق العلة سواء كانت فاعلية او غيرها والانحفاظ حضور الوحدة من الشخصية والطبيعية فغير لازم الانحفاظ في العلة بالنظر الى المعية يعني ان بتلك المعية لا تستدعي انحفاظ كون الوحدة في العلة وكذا قيد التعين المعلوم الآتي بل يكفي التعين العلة اي نحو كانت محفوظة في المعلول لكن هذا الكلام في غير البسائط الفاعلية لان تحصيل المعلوم مع تمام الجامل مما يأباه البرهان وكذا الجزء الخارجي كالمادة والصورة وعند الملك **٦ قوله** الخط الى طبائع المعاء آه الطبع والطباع بمعنى واحد حاصله ان المعلم الواحد الشخصي لا يقتضي ان يكون له علة واحدة بالشخص بل يكفي فيه كون العلة واحدة بالنوع الجنسي بخلاف العلة الواحدة بالشخص فانها تقتضي ان يكون لها معلول واحد بالشخص فلا يجوز ان يكون لها معلولان احدهما بالنوع والجنس فوحدة العلة اي نحو كانت محفوظة في المعلم يعني انها ان كانت العلة واحدة بالشخص فعلولها لا يكون واحدا شخصيا وان كانت واحدة بالنوع فعلولها ايضا يكون واحدا بالنوع وان كانت بالجنس فعلولها ايضا يكون واحدا بالجنس وبالجملة وحدة المعلم تلازم ان يكون محفوظة في جانب العلة بخلاف العكس يجوز ان يكون المعلم واحدا بالشخص ولا يكون علته واحدا بالشخص بل جاز ان يكون علته واحدا بالنوع او الجنس احفظ ودراز

حواشي متعلقة صفحة ١٨ ٥ قوله ومن ههنا آه اي من اجل ان علم النفس ذاتها وصفاتها الانتزاعية علم حصولي لا حضوري يعني لا شك ان علم النفس ذاتها علم حضوري ولو كان العلم ذاتيا نهايتها ايضا حضوريا لما وقع الخلاف في ان ذاتها البسيطة او مركبة ولا تصور الخلاف في قلب اعضاءه وتجريدها لكون علم النفس ذاتها حضوريا فلا يكون علم النفس ذاتها حضوريا لاجل الخلاف في بساطتها وتجردها وايضا لو كان علمها بصفاتها وعروضاتها الانتزاعية حضوريا لم تقع الخلاف في تجرد النفس مع تجردها بل قطع النظر عن هذا نقول لا نسلم وقوع الخلاف ههنا لانا نمنع كون علم النفس بصفاتها الانتزاعية حضوريا سلمنا وقوع الخلاف في تجرد النفس لكن لا نسلم ان علم النفس بصفاتها الانتزاعية حضوري سلمنا ان علم النفس بصفاتها الانتزاعية حضوري لكن لا نسلم ان كل علم حضوري فهو مجرد بل قد يقع الخلاف في بعض العلوم الحضورية كما سيجيء في بحث العلم ان شاء الله تعالى سلمنا ان كل علم حضوري فهو مجرد لكن لا نسلم ان كل مجرد فهو غير حاصل بل قد يكون حاصلا كما في المجردات سلمنا ان كل مجرد غير حاصل لكن لا نسلم ان كل غير حاصل فهو غير حاضر بل قد يكون حاضرا كما في المجردات سلمنا ان كل غير حاضر فهو

حواشے متعلقہ صفحہ ۱۹ سطر ۱۰ قولہ وھنا آہ ای من اھل نفرۃ المصنفین العلم المعلوم ہو الصورۃ الحاصلۃ من حیث ہی ہی الصورۃ الحاصلۃ من حیث القیام بالذہن سقط الاشکال المشہور نیا بین الفضلاء والوارد علی حصول الاشیاء بالانفسہا فی الذہن بانہ لو حصل صورۃ الحمار فی الذہن لزم کون الذہن حارا وبادا واذا سمنے للحار الانامام بالحرارۃ والبارد انامام بالبرودۃ ولاشک فی قیامہا بالذہن علی ذلک التقدیر ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۰ قولہ** فان قلت آہ ہذا وجہ رجیہ سقوط الاشکال المشہور حاصلہ انہ لایلزم علی التقدیر المذکور کون الذہن بادا وحارا مثلا لان مناط الاتصاف ہو ان لایکون الموصوف من حیث ہو ہو وجود لنفسہ بل کون لہ تلک الکیفیۃ وجود لغیرہ وہو الموصوف وفیہ نحن فیہ لیس الامر کذلک لان الصورۃ الحاصلۃ من حیث ہی ہی موجود فی نفسہ لا بغیرہ فلا یکون وجودہا مناطا للاتصاف بہا وانما وجودہا الذہن من حیث الکیف بالعوارض الذہنیۃ ولیس مناطا للاتصاف ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۱ قولہ** قیہ آہ حاصلہ ان ذکر التعقیب فی الجواب لیس صحیحا لانہ یدل علی ان العلم والمعلوم متغایران بالذات لان العلم الحالۃ الادراکیۃ التی لایکون الا کیفا مغایرا للمعلوم المنتزع تحت احد المقولات العشر والشک المذکور انما یرد علی القائلین باتحادہما لا علی الذاہبین الی عدم اتحادہما فکیف یصح ہذا الحمل من جانب ہولاء ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۲ قولہ** مدبر فیہ حتی تنکشف لک وجہ الایراد المذکور وانی تامل حاصل دفع الایراد المذکور ان القائلین باتحاد العلم والمعلوم اثبتوا للعلم حالتین احدہما تعقیبی وہو الحالۃ الادراکیۃ والاخر مجازی وہو الصورۃ حیث حکموا بالاتحاد بین العلم والمعلوم اراد وامنہ معنی مجازیا وہو الصورۃ ۱۲ منہ حقیقۃ ای الحالۃ الادراکیۃ فحاصل ان المتحد مع المعلوم العلم المجازی وہو الصورۃ الحاصلۃ واما العلم الحقیقی وہو الحالۃ الادراکیۃ فلیس متحدا بالمعلوم اصلا بل ہو مباین لہ حسب الحقیقۃ اذ الحالۃ الادراکیۃ کیف من مقولۃ الکیف ابدا وامکان المعلوم من مقولۃ اخری ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۴ قولہ** وہو ترض علیہ آہ حاصلہ انہم سمنعون العلم بمعنی الصورۃ العلمیۃ الی المقصود بالتفہم والتفہم ہو الجواب من جانبہم فیجب تسلیم کون مقسم التصور والتصدیق الصورۃ العلمیۃ لا مساغ لہذا الجواب وحاصل جوابنا انہم ان سمنوا المساعدۃ فی التقسیم اما بکون الصورۃ اعم مما یقوم بہا بالذات ویحصل بالتبع بمعنی المصدق بہ فبعد المساعدۃ لاشکال فی التخصیص فی مسئلۃ الاتحاد ۱۲ منہ **سطر ۱۵ قولہ** لما المساعدۃ آہ وللمساعدۃ ان یقال ان التقسم عارض للصورۃ الحاصلۃ لا من حیث الادراک فہو تقسیم مجازی ویجوز ان یکون اتحاد العلم والمعلوم مخصوصا بالعلم الحقیقی دون العلم المجازی ای الصورۃ الحاصلۃ ۱۲ عبد الملک **سطر ۱۶ قولہ** کما اشرت الیہ سابقا ہو ان التقسم کیفیۃ ذہنیۃ من لواحق العلم نفی التقسیم مساعدۃ اما باخذ العلم بمعنی مایعم الاذعان اما بطریق عموم المجاز او یراد بالتقسم المصدق بہ فلا اشکال ۱۲ منہ **سطر ۱۷ قولہ** اذ اعلم آہ ای المعلم الذی ہو مبدء الفیاض المتعلم وحدیث صفۃ العلم فذلک لاثر الحاصل من التعلیم ہو العلم الذی یعبر عنہ بالفارسیۃ بدانش وہو فوق العالم لیعبر عنہ فی الحالۃ الادراکیۃ ۱۲ عبد الملک

حواشے متعلقہ صفحہ ۲ سطر ۱۳ قولہ واما قول آہ فیہ وضع لما یجاء تتوہم ان مفہوم ما ذکرت ان کلا من العلم الحصولی والحضوری علم حقیقی والکلام معلوم احدہما بالذات ومعلوم آخر معلوم بالتبع وہو مناف لما ثبت عند المحققین من ان العلم الحقیقی العلم الحضوری لا العلم الحصولی وحاصل الدفع ان المراد من الحقیقی لیس ما یقابل المجازی بل المراد منہ ما یقابل الناقص والضعیف فمراده ان کلا من العلم الحضوری والعلم الحصولی یطلق علیہ العلم حقیقۃ لاجاز الکن الحضوری اقوی واکمل من الحصولی لان معلومہ منکشف بالذات بخلاف الحصولی لان معلومہ منکشف بالتبع ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۴ قولہ** نحمول آہ یعنی ان من قال ان العلم الحقیقی العلم الحضوری بناء علی ان معلوم العلم الحضوری معلوم بالذات یعنی انہ منکشف عند العالم بذاتہ لا بتوسط الصورۃ ومعلوم العلم الحصولی معلوم بالتبع لانہ یکشف بواسطۃ الصورۃ فیکون العلم الحضوری اقوی واکمل لواسطۃ ملکہ من العلم الحصولی ۱۲ سولوی محمد حسن عفی عنہ **سطر ۱۵ قولہ** والحق یعنی ان حقیقۃ العلم ہو وجود الشیء بالفعل لا وجودہ وہو ظہور لیس النور الذی یعبر عنہ بالعلم امرا زاید علیہ نعم کما ان الصفۃ تکون زایدۃ علی الموصوف وایدہ لقول ارباب التصوف حیث قالوا الوجود نور العدم ظلمۃ ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۶ قولہ** فالعلم نور فی ذات العالم ای المدرک بہ یعنی وجود العالم بالفعل بحیث تنتفی بہ الشبہ بسبب حضور ہو عند العالم اما بہویتہ المتاصلۃ ای یکون حضورہ بذاتہ التی ہی مبدء لآثار الخارجیۃ المطلوبۃ منہ او بصورتہ الحاصلۃ المساویۃ ایاہا فی الہویۃ لان حصول الاشیاء بالفسہا او بشبہاتہا فی الہویۃ لانہا لیست بمبادیۃ لہ فی الآثار ۱۲ النور ازم لکون الوجود ظلیا ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۷ قولہ** فالحضور العلمی آہ فیہ رفع لما یتوہم من انہ لو کان حقیقۃ العلم ہو الوجود المذکور لزم ان یکون الشیء الموجود بالفعل معلوما دائما بحصول صورۃ فی الذہن الفلان ذلک الوجود متحقق مع ان الامر لیس کذلک اذ لا یعلم العالم من حصول الصورۃ وحاصل الدفع ان حقیقۃ العلم ہو ما ذکرت من الوجود الخاص لکن بشرط الحصول الذہنی فیکون الحصول الذہنی شرطا للعلم لا داخلا فی حقیقتہ والشک کما یتنفی بانتفاء الداخل کذلک یتنفی بانتفاء الشرط ۱۲ حافظ دراز

حواشے متعلقہ صفحہ ۲۱ سطر ۱۳ قولہ کذا قولہ فیما بعد لانظیرا آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کلا من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۵ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۷ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۹ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۲۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۲۱ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۲۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۲۳ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۲۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۲۵ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۲۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۲۷ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۲۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۲۹ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۳۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۳۱ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۳۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۳۳ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۳۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۳۵ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۳۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۳۷ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۳۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۳۹ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۴۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۴۱ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۴۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۴۳ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۴۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۴۵ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۴۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۴۷ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۴۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۴۹ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۵۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۵۱ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۵۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۵۳ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۵۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۵۵ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۵۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۵۷ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۵۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۵۹ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۶۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۶۱ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۶۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۶۳ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۶۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۶۵ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۶۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۶۷ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۶۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۶۹ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۷۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۷۱ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۷۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۷۳ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۷۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۷۵ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۷۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۷۷ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۷۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۷۹ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۸۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۸۱ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۸۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۸۳ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۸۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۸۵ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۸۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۸۷ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۸۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۸۹ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۹۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۹۱ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۹۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۹۳ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۹۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۹۵ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۹۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۹۷ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۹۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۹۹ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۰۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۰۱ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۰۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۰۳ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۰۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۰۵ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۰۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۰۷ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۰۸ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۰۹ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۱۰ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۱۱ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۱۲ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۱۳ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۱۴ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز

سطر ۱۱۵ قولہ ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۱۶ قولہ** ہما آہ حاصلہ ان التصور نظیر التصدیق فی ان کلا منہما یحتاج الی الحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۱۷ قولہ** ہما آہ یعنی ان ہذا ایضا طلبان احدہما ان یکون کل من ہذین الحدین نظیرا للاخر بان یکون کل منہما حدا تاما مشتملا علی جمیع ما یعتبر فی الحد التام کما فی العبارۃ مع شہرۃ کون الحد التام مرکبا من الجنس القریب والفصل کذلک ۱۲ منہ **سطر ۱۱۸ قولہ** ہما آہ

تتمہ حواشے متعلقہ صفحہ ۲۱ سطر ۱۰ قولہ فان الاتصاف آہ الخ للتعلیل علۃ لکون عدم اتصاف العلم القدیم والحضوری بالنظریۃ والبدیہۃ وہو مبنی علے کون التقابل بینہما تقابل التضاد حاصل ہذا المقام ان التقابل بین البدیہۃ والنظریۃ اما تقابل العدم والملکۃ کما یفہم من ظاہر تعریفہما المشہور ان النظری ہو المتوقف علے النظر والبدیہۃ عدم التوقف علیہ لکن لا مطلقا بل عما من شانہ ان یکون نظریا ولا شک ان النظریۃ تستدعی الحصول والاستلزام ان النظری یترتب حصولہ علے الحرکۃ الفکریۃ الاختیاریۃ ولا یوصف بالبدیہۃ ما لا کان من شانہ ذلک فالحضوری والقدیم لا یوصفان بہما واما تقابل التضاد بین البدیہۃ والنظریۃ نبا رعلی کون البدیہۃ بالمعنی الاعم صفۃ وجودیۃ وہو الاجلائیۃ المعبر عنہا بعدم النظر وبمن شرط تقابل التضاد امکان توارد ہما تعاقبا علے موضوع واحد کالسواد والبیاض علی الجسم والعلم القدیم والحضوری یمتنع ان یکون ناظرا بین فلا یکونان بدیہیین ۱۲ حافظ دراز

حواشے متعلقہ صفحہ ۲۴ سطر ۱۱ قولہ وکذا الاوساط آہ ای کما ان المبدء لا یقبل الزیادۃ کذا الاوساط لا تقبلہا لانتفاء معناہا ای معنی ما وقع الیہا ای تنا لبعا بحیث لا تخلل ای لا یقع فی خلل مراتبہا عدد آخر اذ لیس بعد الاثنین الا الثلثۃ وبعد الثلثۃ الا الاربعۃ ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۲ قولہ فلو کان المزید علیہ لیعنی اذا بطل الزیادۃ قبل المبدء وبعدہ ای الاوساط الواقعۃ علے نظم طبیعی علے سبیل التوالی والتتالی فنقین الزیادۃ فی طرف مقابل للمبدء فلو کان العدد المزید علیہ غیر متناہ لزمت الزیادۃ فی جانب عدم التناہی وہو باطل ۱۲ مولوی تراب علے سطر ۱۳ قولہ وتناہی العدد یستلزم تناہی المعدود آہ یعنی اذا ثبت بما ذکرنا ان العدد یجب ان یکون متناہیا ولا یتصور عدد غیر متناہ یجب کون المعدود بعض متناہیا ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۴ قولہ ہذا الفقیر واف للاطآہ ای ابطال التسلسل ببرہان التطبیق وہو ان جمیع الامور الغیر المتناہیۃ سواء کانت مترتبۃ او مجتمعۃ او متعاقبۃ وسواء اجری الکلام فی ہذا المقام علے مذہب المتکلمین فانہم قالوا التسلسل ہو اجتماع امور غیر متناہیۃ او الحکماء فانہم قالوا باستحالۃ التسلسل سطر بل شرطوا لاستحالۃ الاجتماع فی الوجود والترتیب ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۵ قولہ فی المتنیۃ والمتضیفا عقلیا آہ دفع توہم ہو ان الاعداد اذا لم تکن موجودۃ مجتمعۃ کیف تضیف فی الخارج بالتفصیل وجہ الدفع ان مرادنا لیس التضیف الخارجی بالتفصیل بل التضیف العقلی الاجمالی وہو حاصل فی الامور الغیر المجتمعۃ ایضا ۱۲ مولوی سبین

حواشے متعلقہ صفحہ ۲۵ سطر ۱۱ قولہ وبالمیۃ ای ان ہیہنا یتعلان معا لا یتعقل ہیۃ احدہما بدون تعقل ہیۃ الآخر فالحاصل ان التضایف متلازمان فی التحقق والتعقل معا ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۲ قولہ وذلک آہ ای التلازم فی التحقق والتعقل بین المتضایفین انما ہو من جہۃ کونہما مستندین الی علۃ واحدۃ کالابوۃ والبنوۃ فانہما مستندان الی علۃ واحدۃ وہی التولد ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۳ قولہ لا علے وجہ الدایر آہ ای لا علے وجہ التقدم والتاخر حتی یلزم تقدم الشیء علی نفسہ بل وجہ المقارنۃ والمعیۃ ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۴ قولہ وفیہ نظر فان ما یقتضیہ آہ حاصل ان المتضایفین لیسا ہما العلۃ والمعلول الواقعان فی المرتبۃ الواحدۃ لان ما بہ صیرورتہما متضایفین ہو انہما الواقعان فی المرتبتین ای المعلول التحتانی والعلۃ الفوقانیۃ فنحن ناخذ المعلول من مرتبۃ التحتانیۃ مع العلۃ التی ہی فی المرتبۃ الفوقانیۃ فلا یلزم زیادۃ واحد المتضایفین عدد اعلے الآخر لان کل معلول مفروض فی السلسلۃ فانہ لہ فیہا علۃ غایتہ انہ فی المرتبۃ التحتانیۃ والعلۃ فی المرتبۃ الثانیۃ فیتساویان ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۵ قولہ وفی اللحاظ الاجمالی البسیط وانما یتعقل علے اللحاظ التفصیلی السلسلۃ بجملتہا متناہیۃ لکون ما ہو متناہیۃ ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۶ قولہ قد یباین حکم المجموع الا تری ان الرغیف الواحد یشبع کلا واحد من افراد الناس فردا فردا والشبع جمیع الناس مجموعا فتقول الحکم علیہ بالتناہی بین الجمیعین والمجموع بما ہو مجموع لیس کذلک ۱۲ حافظ دراز

حواشے متعلقہ صفحہ ۲۶ سطر ۱۱ قولہ یمکن ان یقال آہ ہذا جواب ثالث للمتوہم السابق ومبناہ علے الفرق بین الکاسب والمعرف یعنی ان المعرف حکم للعدم ورفع البسیط کاسبا للعدم وموجودہ معرفا فان البسیط وان صح وقوعہ معرفا لکنہ لا یصح کونہ کاسبا لان الکسب فعل یحصل بالمشقۃ والاختیار وللاختیار فی الکسب مزید دخل بخلاف التعریف فانہ اعم من ان یحصل بالمشقۃ ویکون للاختیار فیہ مزید دخل او لا ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۳ قولہ ہذا التعریف للمتاخرین آہ ای تعریف النظر بترتیب امور معلومۃ التعریف للمتاخرین لان المتصور فی المقام الذی یلقی فیہ الفکر انما ہو الحرکتان الاولی الحرکۃ من المطالب الی المبادی والثانی من المبادی الی المطالب وہذا یناسب المتقدمین الذین عرفوا الفکر بالحرکتین وہذا ہو الفکر الذی یحتاج فیہ وفی جزئیتہ الی النظر واما المتاخرون فقد صرحوا علے ان الفکر عبارۃ عما یلزم الحرکۃ الثانیۃ وہو ترتیب امور حاصلۃ یتوصل بہا الی تحصیل امر غیر حاصل وہذا قول المصنف ترتیب امور للاکتساب ۱۲ حافظ دراز سطر ۱۴ قولہ والحق ان آہ الی التحقیق الحقیق بالقبول ان الفکر عبارۃ عن مجموع الحرکتین لا فی الحرکۃ من المطالب الی المبادی وبالعکس کما ہو مذہب المتقدمین ۱۲ حافظ دراز

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۲۶ سطر ۵ قولہ والضرورۃ تقابل آہ یعنی بانتفاء الحرکۃ الاولی او الحرکۃ من المطالب الی المبادی یتحقق البدیہی وانتفاء ہا اما بان لا تحقق الانتقال من المطالب الی المبادی بان یحصل المطلب بالوسط المبادی وحینئذ لا تتحقق الحرکۃ الثانیۃ ایضا او بان تنتقل الذہن من المطالب الی المبادی دفعۃ ثم منتقل من المبادی الی المطالب دفعۃ فلا تتحقق الحرکۃ الثانیۃ ایضا اذ مدرکہا تتحقق الحرکۃ الثانیۃ دون الاولی ۱۲ مولوی تراب علی

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۸ سطر ۱۵ قولہ وان لا یکون اعم آہ ای یشترط ان لا یکون الوسطۃ اعم من موضوع العلم والا کانت اعم من نوع موضوعہ بہما اشترط ذلک لئلا یقع البحث عن العرض الغریب فان البحث الموضوع بوسطۃ الاعم فہو عرض غریب لئلا یکون البحث عنہ خروجا عن العلم ۱۲ سو کو تراب علی **۱۵ قولہ** والکون متساویا وسطۃ فی الثبوت آہ لانہ لو لم یکن الوسطۃ فی الثبوت مطلقا یلزم ان لا یحصل العلم فی القضایا الضروریۃ لان الاعراض الذاتیۃ علی ہذا التقدیر یکون متفاوتۃ فی الثبوت للشیء اجزء او سارییۃ یعنی الملکۃ کما عرفتہا ۱۲ **۱۵ قولہ** فیکون مساویا للوسطۃ خ س ای للوسطۃ فقط وذلک لعلۃ یجوز ان یکون ساریۃ کثبوت المشک للغراب لئلا یجب ان یکون اعم مطلقا کثبوت الزوجیۃ للاربعۃ لوسطۃ الانقسام الی المتساویین فان الانقسام اعم من الاربعۃ او متحد کعروض النقطۃ للخط لوسطۃ التماس فی الوضع وان یکون العلۃ اخص کملکوت المنطق للانسان ولحوق الصورۃ النوعیۃ للجسم الطبیعی لوسطۃ الاستعداد والتخاص فیجوز ان یکون العارض اعم او اخص مطلقا از سوحہ ۱۲ حافظ دراز

۱۵ قولہ ومن ہہنا یندفع آہ ای من اجل ان موضوع العلم الطبیعۃ من حیث ہی ہی او من حیث کونہا ساریۃ فی جمیع الافراد او لبعضہا یندفع ما یتوہم ویتوہم ان تعریف موضوع العلم ما یبحث فیہ عن اعراضہ الذاتیۃ لیس یدعی ان لا یبحث فی العلم عن الاعراض الذاتیۃ لنوع موضوعہ ولنوع عرضہ الذاتی حتی یکون البحث فیہ مقصورا علی العوارض الذاتیۃ لنفس موضوع العلم مع ان الواقع خلافہ فانہم یبحثون عن تلک العوارض کما فی قولہم کل حیوان فلہ قوۃ اللمس کل حرکۃ یستقیمہا یا بد وان یکون بین مبدئہا وحدۃ ما ۱۲ محمد حنیف فیما سلف من ان موضوع العلم انما ہو نفس الطبیعۃ من حیث ہی ہی بہذا الاعتبار مشتملۃ علی جمیع الاعتبارات والہیئات فالطبیعۃ معروضۃ بالذات لکل واحد منہا من حیث العموم والخصوص ۱۲ سو کو تراب علی **۱۵ قولہ** باعتبار صحۃ الایصال آہ وذلک لان المنطقی انما یبحث عن المعقولات الثانیۃ باعتبار ایصالہا الی المجہول التصوری وتلک الاحوال ہی الایصال وما یتوقف علیہا توقفا قریبا او بعیدا واما احوال المعلومات لا من ہذہ الحیثیۃ ای من حیث صحۃ الایصال لکونہا موجودۃ فی الذہن او غیر موجودۃ فیہا وکونہا مطابقۃ لہیئات الاشیاء او غیر مطابقۃ لہا من احوال المعلومات الیقینیۃ لکن لا یبحث للمنطقی عن ہذہ الاحوال اذ لیس غرضہ متعلقا بہا فموضوع المنطق تحقیق صحۃ الایصال لا نفس الایصال والعلم الصحیح البحث عن نفس الایصال لانہ لیس حینئذ من الاعراض الذاتیۃ بل قد یطلق موضوع لیس الامر کذلک لان الایصال ما یتوقف علیہ الایصال اعراض ذاتیۃ له یبحث عنہا فی ہذا العلم ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** المعقولات الثانیۃ آہ لما فرغ عن تحقیق موضوع العلم المطلق شرع فی بیان موضوع اخص منہ وہو المنطق وہو مختلف عند القدماء والمعقولات الثانیۃ لتصور المعقولات سواء الوجود علی تعیین فی الخارج او الذہن کما ان الاشیاء اذا کانت موجودۃ فی الخارج تعرض لہا فائدۃ عوارض کالسواد والبیاض والحرکۃ والسکون تلک اذا حصلت فی العقل عرضت لہا من حیث انہا حاصلۃ فی الذہن عوارض لا کما ہی امر فی الخارج کالکلیۃ والجزئیۃ وہی المعقولات الثانیۃ لانہا فی مرتبۃ الثانیۃ من التعقل لا تری انہ لا یمکن ان یتعقل معنی الکلیۃ والجزئیۃ الا بعد تعقل مفہوم لیعرض ومعناہ ۱۲ حافظ دراز

۱۵ قولہ مطابق الحکم آہ المطابق والمشارکۃ والمصادق والمحکی عنہ الفاظ مترادفۃ یعنی یکون مشارکۃ لہا فی ثبوت ذلک الموضوع فی الذہن خاصۃ ووجودہ فیہ خاصۃ یعنی ان المعقولات الثانیۃ عوارض لتعرض الافراد الموضوع الموجودۃ فی الذہن وہذا معنی قولہ ان یکون القضایا المعقودۃ بہا ذہنیات لان القضایا الذہنیۃ ما یکون الحکم فیہا متحققا بالافراد الذہنیۃ ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** کالکلیۃ والجزئیۃ آہ ذکر الجزئیۃ ہہنا انما وقع استطرادا اذ لا دخل للجزئی فی الایصال مع انہ لا یکتسب ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** والمعرفۃ بکسر الراء المشددۃ الی ہہنا باب التصورات ثم بعد ہذا باب التصدیقات الی الآخر ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۰ سطر ۱۳ قولہ لکنہ لیس حاصلا آہ حاصلہ ان تصور الشیء الموجود من حیث انہ موجود وان حصل لمطلب الاشارۃ وہل لبسیطۃ لکن تصورہ بہذا الترتیب المخصوص سواء کان بعد العلم بوجودہ ام لا حصیل ما ہو المطلوب بہا الحقیقۃ ہذا ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** زیادۃ الایضاح آہ وفی ما یتوہم ان تصور الشیء اذا حصل قبل العلم بوجودہ فما الفائدۃ فی تحصیل تصورہ بعد العلم بوجودہ وذلک تحصیل الحاصل فاجاب بان التصور الذی حصل قبل العلم بوجودہ یجوز ان یکون بالوجہ الاتم من ذلک الشیء ومن غیرہ ثم یحصل تصور ذلک الشیء بعد العلم بوجودہ علی الوجہ المخصوص بذلک الشیء کالخاصۃ فانہا تنفع ذلک الشیء وکیل معرفۃ ۱۲ عبد الملک **۱۵ قولہ** لتصور الشیء آہ ہذا التصور یجری فی الموجودات قبل العلم بہا وفی المعدومات ایضا ومن ہہنا یقولون ان تعریف المعدوم لم یکن اسما وتعریف الموجودات قد یکون اسمیا وقد یکون حقیقیا **۱۵ قولہ** باعتبار نفس مفہومہ وذلک یکون علی وجہین احدہما ان یعلم انہ لای شیء وضع وہذا اما بحسب اللغۃ او بحسب ثانیہما ان یعلم تفصیل ما علی علیہ الاسم اجمالا وہذا بالمباحث الکلیۃ الخ ۱۲ **۱۵ قولہ** وہو مقدم ای مطلب الاشارۃ وہو تصور الشیء باعتبار مفہومہ مع قطع النظر عن الوجود مقدم علی ہل البسیطۃ وہی التصدیق بوجود الشیء مالم یتصور مفہومہ لم یمکن طلب التصدیق بوجودہ ۱۲ حافظ دراز

تتمہ حواشے متعلقہ صفحہ ۳۲ ۱۵ قولہ او الانفعالات تحصیلیۃ ای لایکون فیہ صورۃ بل یکون الانفعالات الانفعالیۃ الحاصلۃ فی الذہن ثانیا فہو لما کان موسوسا ان لیسوس بان فی تعریف اللفظ ان یکون تحصیلیۃ صورۃ بل یکون الغرض منہ حضا الصورۃ المخزونۃ والانفعالات الیہا ثانیا فکیف یصح الاطلاق التصور علی الانفعالات فاراد الشارح بقولہ فی الی سنتہ ابوجہین الاول بانہ یقولہ والمراد من الانفعالات ہہنا الی الصور عند المدرک مرۃ ثانیۃ فلا اشکال فی اطلاق التصور علی الانفعالات بہذا المعنی وثانیہما فاراد بقولہ والمانوس بان یراد بالتوجہ ثانیا فیکون اطلاق التصور علیہ مجازا ۱۲ مولوی تراب علی **۱۵ قولہ** فہو الحکم الاول آہ الغرض منہ الاعتراض علی ما سبق من جواز وقوع الرسم نفی مطلب ۱۲ عبد الملک

حواشے متعلقہ صفحہ ۳۳ ۱۵ قولہ فیصح الحکم علیہ لیکون حاصلہ ما فکیف یصح امتناع الحکم حالیا ان مناط امتناع الحکم علی الشیء کونہ مجہولا مطلقا وقد انتفی فانتفی امتناع الحکم البتہ ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** وامامجہول مطلق ای لم یتصور اصلا لا بالکنہ ولا بالوجہ لان المجہول المطلق فی ہذہ القضیۃ لکم علیہ بان یحکم علیہ بالحکم وہو ایضا حکم ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** لکانت الکلیۃ کاذبۃ ای قولنا کل مجہول مطلق یمتنع علیہ الحکم کاذبۃ لصدق نقیضہ وہو الموجبۃ الجزئیۃ المذکورۃ وتحصیل الایراد الذی ذکرہ الشارح ان المحکوم علیہ فی قولنا کل مجہول مطلق یمتنع علیہ الحکم اما ان یکون مجہولا مطلقا او جہولا بالاعتبار وایا ما کان یلزم المحال بالاول لکان المحکوم علیہ مجہولا مطلقا فلا یصدق الحکم علیہ علی المجہول المطلق بالامتناع حینئذ وہو الیس بحکم یصدق لبعض المجہول المطلق یمتنع علیہ الحکم وقد کان کل مجہول مطلق یمتنع علیہ الحکم ہف والا فاذا کان المحکوم علیہ معلوما بالاعتبار فلا نسلم ان کل معلوم بالاعتبار یلیق علیہ الحکم کان قیاسا ستنتج بالقولنا المحکوم علیہ فی ہذہ القضیۃ یصح علیہ الحکم وقد کان یمتنع الحکم علیہ ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** وجہ بعد آہ ای یذہب من قولہ الحکم فی المحصورۃ انما ہو علی الافراد بالذات والحکم علی الطبیعۃ یستتبع الافراد حیث حملت مرۃ لما ذکرتہا وحاصلہ فانا نلتزم ان قولنا کل مجہول مطلق یمتنع علیہ الحکم قضیۃ حقیقیۃ صادقۃ لا تناقض فیہا ہو انما یلزم التناقض فیہا اذا اخذت تلک القضیۃ خارجیۃ او ذہنیۃ لان معناہا ثبوت الامتناع علی تقدیر کون مجہولا مطلقا وہو لا یلزم ثبوت الامتناع لہ فی الواقع حتی یلزم التناقض فجاز ان یکون فی الواقع معلوما بوجہ ما ای بصفۃ المجہولیۃ ویکون علیہ الحکم بالامتناع صحیحا فیکف الاعتبار ای معلومیۃ بصفۃ المجہولیۃ والحکم علیہ بامتناع الحکم علیہ فانما ہو علی تقدیر کونہ مجہولا مطلقا من جمیع الوجوہ حتی لا یعلم بصفۃ المجہولیۃ ۱۲ حافظ دراز

حواشے متعلقہ صفحہ ۳۵ ۱۵ قولہ لان الی قضین متغایرتین ہم ما ان العقل یحکم بان العقل یحکم بان العقل کل فہیہات تلزم العقل الجزء وضعہ واما راد بقولہ التضمن معتبرا فی معتبر فی العلوم ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** لعدم تصورہ ای التصور مجہولا کالانتظام فی جواب ما یجب بالاصطلاح المطابقۃ معتبرۃ کلا وبعضا والتضمن الکون جزء من الشیء مجہولا کلا ومعتبرا بعضا ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** لاحتمال ان یراد باللفظ الذی ہو موضوع لہ فی جزء ما یقرب ارادۃ المعنی الالتزامی المعنی المطابقی لانہ المتبادر ولا یراد المعنی الالتزامی الذی ہو المجاب بالکون غیر متبادر منہ ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** اعلم ان اہل العربیۃ آہ یعنی ان اہل العربیۃ صرحوا بان الدلالۃ اللفظیۃ الوضعیۃ سواء کان مطابقیۃ او تضمنیۃ او التزامیۃ انما تثبت لاستعمال اللفظ وقصد اللافظ ولا یستعمل اللفظ فی المعنی الالتزامی فان استعمال اللفظ فی المعنی المطابقی کما ہو الدلالۃ علیہ مطابقۃ وان استعمال اللفظ فی المدلول التضمنی او الالتزامی کانت الدلالۃ علیہ تضمنیۃ او التزامیۃ فلما کان الاستعمال فی المدلول المعنی الالتزامی یستلزم الاستعمال فی المدلول المطابقی والتضمن والالتزام کما تقدیران المطابقۃ الاعلی سبیل التقدیر بان یقہ الخ ہکذا فی اللفظ مستعمل فی المدلول الاستلزامی التضمنی معنی لو استعمل فی کانت الدلالۃ علیہ مطابقۃ ۱۲ حافظ دراز

حواشے متعلقہ صفحہ ۳۶ ۱۵ قولہ لا یفہم آہ معنی محصل بل یفہم ہذا المعنی ہذا ما یقال ہہنا بان العقل الا بعد تعقل الطرفین فکیف یکون نہایا حال الانفراد ودلالۃ علی معنی بل الدلالۃ علی الغیر فی حال الانفراد وانما ہی للاستمرار الاتی بعد ما ضا وہذا ہو الفرق بینہا وبین الادوات ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** لیقف الذہن زبدۃ المرام ان الاسم والحرف ما جاز عن مضمونہ کان علیہ حق فی مضمونہ کالکون الغیر الحموے وسر غیر مستقل فیکون من الادوات ۱۲ مولوی تراب علی **۱۵ قولہ** المشہور انہا بالصورۃ انہا ای بہا تہا الی ستۃ من الحرکات وہی ترتیب الحروف ہی الصیغۃ والمراد ہہنا الکلیۃ بہیئتہا علی الزمان ان یکون مکملا بہیئۃ موضوعا للزمان والا فیانی فرد کما ہو شرط کونہ فی مادۃ موضوعۃ متصرفۃ فیہا ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** لیتبادر ان فاعل ما ای فاعل معین ای معین کان ولیس المراد منہ فاعل غیر معین کما یفہم من ظاہر کلمۃ ما لابہام مرادہ التبع التعین وعدمہ فی ضرب ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** بانہا بہا تہا ای ہیئۃ الدلو ان اللفظ حاوتہا وجوہر ہا علی الزمان کلفظ الزمان شاملہ لکن کلمۃ ہل ہہنا ولو دل علیہ تضمنا علی الہیئۃ انی فاعل لا کلمۃ ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** غیر مقارن علیہ حاصلان الفرق بین الفاعل الزمان فلا حاجۃ لجعل احدہما ای الفاعل حرز دو الآخر یعنی الزمان خارجیۃ فرضیۃ جزء لا نفس الزمان کما ان نسبۃ القیام خبر ہا الفاعل لا نفس الفاعل ۱۲ حافظ دراز **۱۵ قولہ** لا ان یقال آہ جواب عن الاعتراض بان مراد القوم من الزمان الماخوذ فی الکلیۃ الکون فی الزمان مساحۃ لا نفس الزمان

تتمہ حواشے متعلقہ صفحہ ۳۶ **۱۷** **قولہ** والحق آہ حاصلان معنی الکلمۃ معنے واحد احالی جملۃ العقل الی الامور الثلثۃ ہے الحدث والزمان المنسبۃ الی فاعل ما فالحدث والزمان مستقلان لان الاستقلال وعدمہ صفتان لمفہوما فاختلفا فاختلفا فما اشتہران الفعل یشتمل علی النسبۃ مدلولہ المقتضی فقط وہو الحدث مستقل دون مدلولہ المطابقی اعنی الحدث والزمان المنسبۃ الی فاعل ما کلام ظاہری کیف والصحیح ذلک عند اہل المنظر باعتبار تضمن فی ضمن المطابقۃ والعند اہل العربیۃ لاعتبار ہم الاستعمال فی مطلق الدلالۃ ۱۲ حافظ دراز **۱۸** **قولہ** ان الفاعل جزء لمفہوم المخاطب توضیحہ ان المضارع المتکلم والمخاطب یدل جزء لفظہما علی جزء معناہما وکلما ہذا شانہ فہو مرکب فالمضارع المخاطب والمتکلم مرکب اما المقدمۃ الثانیۃ فغنیۃ عن البیان اما الاولی فلتقریر ہا ان التاء یدل علی المخاطب والہمزۃ علی المتکلم الوحدان والنون علی المتعدد والباقی علی الحدث فلذلک صدورہا من الکلمات الثلثۃ الزیدیۃ ۱۲ مولوی تراب علی **۱۹** **قولہ** یؤید ما تتبع آہ ای لو یدل کون الفاعل جزء المفہوم المخاطب المتکلم ان تصریح الفاعل بعدہما لا یجوز الا بطریق التاکید کما فی قولنا مشینا انا ومشیت انا ومشیتی نحن ۱۲ مولوی تراب علی **۲۰** **قولہ** بخلاف الغائب فان الفاعل لیس جزء المفہوم والمذکور بعدہ لیس بصالح للتاکید فلا یکون مکررا مثل المخاطب المتکلم ۱۲ مولوی تراب علی **۲۱** **قولہ** علی خلاف منظور اہل المعانی آہ ای المنطقیین او یطلع انظارہم ہی المعانی وبالجملۃ اختلاف حیثی النظرین یرفع التطابق عن الاصطلاحین ۱۲ مولوی تراب علی **۲۲** **قولہ** فتامل آہ اشارۃ الی ایجاب شیئ منہا سلمنا ان التاء تدل علی المخاطب والنون علی المتکلم المفرد والنون علی المتکلم المتعدد لکن لانم ان ہذا القدر یقتضی التجزی حتی تحمل الصدق والکذب منہا انہ لم لا یجوز ان یکون مجموع لفظ امشی موضوعا بازاء المعنی الجزئی ولم یکن جزء ہ بازاء جزء ہ حتی یکون مرکبا ۱۲ مولوی تراب علی **۲۳** **قولہ** القیاس الی الحویہ رہا الاداۃ والکلمۃ دفع لما یتوہم من ان الجملۃ اذا کرکبت قد یکون محکوما علیہا کما فی اطراف الشرطیۃ فان المقدم منہا یکون جملۃ محکومۃ علیہا بالحکم الاتصالی وکما فی قولنا زید عالم لنقیضہ زید لیس بعالم فلا یکون الحکم خاصۃ للاسم لان خاصۃ الشیئ عبارۃ عما یوجد فی غیرہ وحاصل الدفع ان ہذہ الخاصۃ لیست بحقیقیۃ للاسم حتی یرد علیہا ذکرت وہنا ہو خاصۃ اضافیۃ للاسم بالنسبۃ الی الادوات والکلمۃ فلا ضیر فی تحققہا فی الجملۃ ۱۲ حافظ دراز **۲۴** **قولہ** ہذا ما اوردہ الامام ای فی الملخص حیث قال ان فی قولہم ضرب فعل ماض وسین حرف جیء بہا علی الفصل بالحرف والا لکان کذبا ۱۲ مولوی تراب علی

حواشے متعلقہ صفحہ ۳۷ **۱** **قولہ** کما صرح بہ الشیخ حیث قال فی الاشارات ونعنی بالاسم کل لفظ دال ہوا رکان مختصا بہم الاسم او بسائر الکلمۃ والثالث الذی لا یدل لا بالمشارکۃ ای الحرف ۱۲ حافظ دراز **۲** **قولہ** ای ان وحدہ معناہ آہ یعنی ان المراد من المعنی فی قولہ ان اتحد معناہ ہو المعنی الموضوع لہ لانہ ہو المتبادر فعلی ہذا یحتاج علی صنیع الاستعلام فی قولہ وان کثر بان یرجع الضمیر المستتر فی کثیر الی المعنی المستعمل فیہ اللفظ سواء کان موضوعا لہ او لا حتی یشتمل المجاز المذکور فی اقسامہ ۱۲ حافظ دراز **۳** **قولہ** من حیث ہو لک ای من حیث انہ معناہ لیس لہ معان متعددۃ یعنی بلاحظ فیہ المعنی الواحد ولا بلاحظ فیہ المعنیان فتحقق المعنی ہو الذی لم یلاحظ فیہ المعنیان الملاحظ فیہ المعنیین الملازم الوحدۃ ۱۲ حافظ دراز **۴** **قولہ** فلا یرد بالعلم المشترک آہ تفریع علی عدم الحیثیۃ تقریر الورود ان تعریف الرضی یعنی مانع فلا یخرج منہ العلم المشترک الموضوع لمعان متعددۃ لاعتبار التعدد فی ہذا العلم ودون الوحدۃ المعتبرۃ فی حد الجزئی ثم ورد عدم الورود لعدم ملاحظۃ الحیثیۃ فان تعدد المعنی لیس الا باعتبار تعدد الاوضاع والمانی الوضع الواحد لیس الملحوظ الا المعنی الواحد فیصدق فی حال وضع مع قول الناظر ان الوضع الآحاد موضوع لمعنی واحد من حیث ہو واحد فلا ینافی ہذا الحیثیۃ مندرج فی الجزئی ۱۲ مولوی تراب علی **۵** **قولہ** فیما بعد ہذا ای فی تعریف الجزئی لہذا القول متعلق بقولہ فلا یرد آہ ومن زعم ان ہذا القول متعلق بقولہ المشترک والمعنیان العلم المشترک فی المعانی الکثیرۃ بعد ہذا التقسیم فقد ضل وجہل ۱۲ مولوی تراب علی **۶** **قولہ** وہاہنا جنس المشترک آہ ای لا تنقض تعریف الجزئی بہم الجنس المشترک تقریر الورود ان کون المعنی مدون اعتبار الشخص اخذ فی تعریف المشترک فیخرج عنہ بہم الجنس المشترک کالعین المتعدد معناہ فلا یکون تعریف الجزئی جامعا وجہ عدم الورود بعد ملاحظۃ الحیثیۃ فقیاس ما عرفت ۱۲ مولوی تراب علی **۷** **قولہ** ہذا التقسیم آہ یعنی ہذا التقسیم للفظ انما ہو بالنظر الی المعنی الواحد ای الذی لم یلاحظ فیہ التعدد او الکثرۃ فی الواقع مع ان المتعدد باوضاع متعددۃ ۱۲ حافظ دراز **۸** **قولہ** کما ان الثانی آہ یعنی فی التقسیم الثانی بلاحظ فیہ المعنی الکثیر وخلاصۃ ان المنظور فی التقسیم الاول ہی واحد مع قطع النظر عن الکون فی معنی آخر والمنظور فی التقسیم الثانی المعانی الکثیرۃ مع قطع النظر عن کون المعنی واحدا ۱۲ حافظ دراز **۹** **قولہ** لا یشکل آہ تقریر الاشکال ان تعریف الجزئی غیر جامع لعدم شمول ہذا التعریف للجزئیات التی معانیہا غیر مدرکۃ بالحس ما ہو مدرک بالمعانی الکلیۃ السادیۃ لما کما قالہ الفلاسفۃ ان الواہب لعلم الجزئیات ہو بعینہ کل او تلک المعانی الکلیۃ لیست مشخصۃ بالذہن الا مشترکا بین الکثیرین تقریر الجواب ان المراد بکون الجزئی مشخصا ما لا یعرض معقولہ اشتراک انہ لو عرض معقولہ اشتراک لکان معقولہ بالصورۃ الکلیۃ یکون ذلک المعقول ما لا یعرض الاشتراک بین الکثیرین ولا شک انہ یصدق علی الجزئیات المذکورۃ انہا لو تصورت بنفسہا یکون تصورہا بالذات عن الاشتراک والکان تصورہا بصورۃ الکلیۃ صالحا للاشتراک بین الکثیرین ۱۲ حافظ دراز **۱۰** **قولہ** واما العلم المعنی آہ دفع سوال یرد علی تعریف العلم ان علم الجنس لو کان مخصصا بہ لیس بعلم لان المعرفۃ شخصا بحیث یکون تصورہا مانعا عن قبول الشرکۃ فکیف یصح تعریف العلم وحاصل الدفع انا نلتزم ان علم الجنس لیس علما لان نظرنا ہہنا فی المعانی بالذات وذلک ان [illegible] علم الجنس قابل للاشتراک فلا یکون علم الجنس علما جزئیا ۱۲ حافظ دراز **۱۱** **قولہ** لانا اطلاق العلم آہ دفع لما یتوہم من انہ لما لم یکن علم الجنس علما حقیقۃ فلا یصح اطلاق لفظ العلم علیہ [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۵ **قولہ** فان بسیمیۃ الانسان آلخ یعنی ان علۃ ثبوت الحسیمیۃ للانسان کونہ حیوانا فاذا جعلت الحیوانیۃ وسطا لثبوت الحسیمیۃ للانسان بان یقال الانسان جسم لانہ حیوان کل حیوان جسم فالانسان جسم کان ہذا البرہان برہانا لمیا لانہ عبارۃ عن الاستدلال بوجود العلۃ علی وجود المعلول والبرہان الانی الاستدلال من وجود المعلول علی وجود العلۃ ۱۲ مولوی محمد حسن مسلمہ **قولہ** منذ ایضرح آلخ ای کون الحیوان علۃ لثبوت الحسیمیۃ للانسان یدل بواسطۃ علی کون الذاتی معللا للذات وہو خلاف ما ثبت عندہم من ان الذاتی لا یعلل ۱۲ مولوی محمد حسن عرفیہ **قولہ** وحاصلہ آلخ یعنی قولہم ان الذاتی لا یعلل آہ انما لا یعلل لامر خارج عن الذاتی واما معللیتہ بذاتی آخر فلا مضایقۃ فیہ ۱۲ مولوی تراب علی **قولہ** ولا یوجب التشکیک لان الحیوانیۃ الخ ہی مصداق حمل العالی علی المتوسط ہی بعینہا حیثیۃ مصداق حمل العالی علی السافل ولیست ہہنا حیثیات متعددۃ یجب بہا تخلف المصداق ویلزم التشکیک وقد یقال المعتبر فی التشکیک صدق الکلی علی الافراد المتباینۃ علی وجہ التفاوت وہہنا لیس کذلک ۱۲ منہ **قولہ** فی المہیۃ ہی بعینہا حیثیۃ آہ وہی کون العالی ذاتیا للمتوسط والسافل کلیہما ۱۲ مولوی تراب علی **قولہ** وان المراد آہ جواب ثان عن الایراد وتقریرہ ان المراد بالعلۃ ہہنا العلۃ المقتضیۃ لا مطلق العلۃ ولا ارتیاب فی ان حیوانیۃ الانسان لیست علۃ مقتضیۃ لحسیمیتہ لانک دریت ان الذاتی للشیء لا یکون بالقیاس الی غیر فالانسان بقطع النظر عن جسمیتہ جسم کما انہ بقطع النظر عن حیوانیتہ حیوان ۱۲ مولوی تراب علی **قولہ** فلیس الضعف والنقص من تلک المہیۃ آہ ای من مہیۃ الاشد والاضعف فان انتفاء الجزء مستلزم لانتفاء الکل ۱۲ منہ **قولہ** والجملۃ یلزم التباین بین مہیتی الاشد والاضعف وبین ما ہیتی الازید والانقص ضرورۃ استلزام اختلاف الذاتیات اختلاف الذات وبین المعلوم انہ لا یتحقق التشکیک من اتحاد المہیۃ بالنوع ۱۲ منہ کذا فی تراب علی **قولہ** سبیل المعروض وہو الذاتی فالحاصل انہ لا یکون الاختلاف فی الذاتی بل فی الامر الخارج وہذا خلاف المفروض ۱۲ منہ کذا فی تراب علی **قولہ** الخلف ای خلاف المفروض لانا لو فرضنا التفاوت فی العارض ابتداء کالاسود مثلا فانہ یلزم علی تقدیر حصول التفاوت فی الامر الخارج خلاف المفروض بل ہو عین المفروض لانا فرضنا التفاوت ابتداء فی الامر العارض ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۲ **قولہ** والمیات المتباینۃ ہذا جواب عن الاشکال المتقدم آلخ یعنی ان الشق الثانی لتقریر ان الاشد والاضعف متباینان الا انہما متشارکان فی المہیۃ الجنسیۃ لما تقرر ان اختلافہما لیس الا بالفصول المنوعۃ لہما والمیات المتباینۃ بالنوع المتشارکۃ فی المہیۃ الجنسیۃ یقاس بعضہا الی البعض وہی الاقابیل المہیات المتباینۃ یعضہا الی بعض الشدۃ والضعف فالحاصل ان المعترض یزعم انہما لو لم یکونا متباینین بالنوع بل کانا متحدین فی الجنس ومدار الجواب علی منع ہذہ المقدمۃ ۱۲ حافظ دراز **قولہ** اقول بالتوفیق آلخ تتمیم ترتیب ما قرر المشائون بین المبدء والمشتق کالاسود والسواد ان صدق الاول علی افراده بالتواطؤ وصدق الثانی علی افراده بالتشکیک فلقضیۃ ان التشکیک فی الاسود مثلا انما ہو باعتبار التفاوت فی منشأ الصدق أعنی السواد ولا ارتیاب فی ان السوادات مختلفۃ بالضرورۃ ففی کل منشأ صدق الاسود الشدید دون الضعیف ولا تحقق لشیء من ذلک فی حمل السواد علی السوادات ازنشأ الجنس ذات ثم حاصل الترتیب ان التفرقۃ بحکم حبت فان کلا من المبدء والمشتق متحد ما نوعا تم التفاوت فی منشأ صدق الاسود أعنی السواد بالشدۃ والضعف فما لا یتقوم کیف والمنشأ أعنی نفس السواد مطلق عارض قد یشتد والاسود سیان فی عدم تفاوت مصداقہما وقد تقرر انہ کما ان منشأ حمل السواد نفس ذات السواد وہو لا یوجب التشکیک کذلک منشأ حمل الاسود نفس السواد فان حمل المشتق لا یکون الا بوجود نفس المبدء ولا موضع للقیود من الشدۃ والضعف ۱۲ منہ کذا فی تراب علی **قولہ** اذ لا یتصف بہما ای بالشدۃ والضعف اذ المراد بالشدۃ کون احدہما مما نزع منہ امثال الافراد الاخر لا شک انہ صفۃ للمفرد وعلی ہذا القیاس الضعف ۱۲ حافظ دراز **قولہ** لاختلاف الاشداء دلیل لاتصاف الفرد بالشدۃ والضعف أعنی لا یکون بمفہوم الکل متصفا بالشدۃ والضعف بل یتصف الفرد بہما لان الاشد والاضعف متباینان لا سند بان تحت مفہوم واحد یصدق علی الشدۃ والضعف ۱۲ مولوی محمد حسن عرفیہ **قولہ** من ظن متبدر وقولہ فلیس الخ ہو قولہ اذ مصداق علۃ القولۃ فلیس بشیء والحاصل ان من قال ان الاشدیۃ والاضعفیۃ من سباب الاولویۃ التی ہی فی فهمنا التشکیک ولیسا تشکیکا فقد اخطأ بسبب حمل الاسود علی کل من الاشد والاضعف قیام نفس السواد فیہما ولا دخل لخصوصیۃ الاشدیۃ والاضعفیۃ فی مصداق الحکم بالاسود ۱۲ منہ کذا فی محمد حسن مسلمہ **قولہ** ومن ظن آہ الظان المتفطن الفہامۃ الزانی والسید الہروی فانہ قال فی حاشیتہ علی الحاشیۃ الجلالیۃ ان المصلح یحمل بالضعف بہ الفرد ولا یتصف بہ مصداق الکلی کالاشدیۃ من وجہ التشکیک حقیقۃ بل من موجبات الاولویۃ التی ہی من وجوہ التشکیک انتہی ۱۲ مولوی تراب علی

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۶ **قولہ** فان اوہم آلخ تقریر الوہم انہ لا یصح کون اللفظ مجازا فی المعنی اللغوی المنقول عنہ فان النقل عن المعنی الحقیقی یستلزم المجاز ولا ارتیاب فی انتفاء النقل فی المعنی اللغوی فانتفی مجازیۃ المعنی اللغوی والکلام بالقیاس الی الوضع الثانی لیتبین کونہ حقیقۃ تکلیف القول بان اللفظ المنقول مجاز فی المعنی اللغوی بحسب الوضع الثانی ۱۲ حافظ دراز

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۶ ۱ قولہ تم لک آہ جواب عن ذلک الوہم وہو مشتمل علی جوابین فاشار الی اولہما بقولہ لبعد التلیم آہ تقریرہ انا لا نم کون النقل من لوازم المجاز اما حیث ہو مجاز استعمال اللفظ فی غیر الموضوع لہ لعلاقۃ سواء کان منقولا عن معنی آخر او لا فالمجاز صادق علی النقل بالنظر الی الوضع الثانی بشہادۃ الوجدان الصحیح بقولہ لیس المراد بالحقیقۃ آہ تقریرہ انا سلمنا کون النقل من لوازم المجاز المطلق الذی ہو مجاز بعلاقۃ عالما کون من لوازم الحقیقۃ المطلقۃ من الاوضاع لیس النقل من لوازم المجاز المقید ای مالا یکون موضوعہ عالما بالنظر الی وضع خاص او لکان موضوعا عالما بالنظر الی وضع خاص آخر لیس المراد بالحقیقۃ والمجاز ہہنا الحقیقۃ المطلقۃ والمجاز المطلق بل الحقیقۃ المقیدۃ والمجاز المقید ۱۲ مولوی تراب علی ۲ قولہ وہو الحق آہ یمکن کون بعض الاعلام مرتجلا لکون بعضہا منقولا سواء الحق بشہادۃ الاستقراء کانہ لو جعد بالمناسبۃ فی بعض الاعلام دون بعض فینبغی ان یوضع بازاء کل منہما اسم علی حدۃ کما لا یخفی الہم الا ان یحمل کلام سیبویہ علی الاعلام المشہورۃ ویکون ان المراد من الکل الاکثر لان الاکثر ملحق حکم الکل بالاطلاق الاکثر علی الزاید من النصف ۱۲ مولوی محمد حسن سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۷ ۳ قولہ وہی فی مصرحۃ آہ انما سمیت مصرحۃ لانہ قد صرح فیہا بالمشبہ منوہ بہ ذکر المشبہ بالذی ہو العمدۃ لان کان التشبیہ بخلاف المکنیۃ فانہ لم یصرح بہ فیہا بل انما دل علیہ بذکر خواصہ ولوازمہ ۱۲ حافظ دراز ۴ قولہ ای غیر مشتق آہ اشار بذلک الی ان المراد بالجنس ہہنا لیس ما یقابل النوع بل ما دل علی نفس الذات الصالحۃ لان یصدق علی کثیرین من غیر وصف من الاوصاف ۱۲ حافظ دراز ۵ قولہ فعلی اصلیۃ آہ ای فالاستعارۃ اصلیۃ کالاسد اذا استعیر للرجل الشجاع قبل اولا بد ایضا بقبول الضرب الشدید ہذہ استعارۃ ایضا وکذا ما یکون ستا دلا بالجنس بخلاف الیوم حاتما فان المراد السخی لا الشخص المعین الذی کان اسمہ حاتما لکنہ اصلیۃ لان الاستعارۃ ہذہ تحققت اصالۃ لا تبعیۃ شیء آخر تحققت فیہ ۱۲ حافظ دراز ۶ قولہ والا فتبعیۃ ای ان کان لفظ المستعار اسم جنس فلا استعارۃ تبعیۃ کالفعل المشتق منہ کالعلم التفضیل واسم الفاعل واسم المفعول الصفۃ المشبہۃ واسم الزمان والمکان والآلۃ والحرف وانما کانت تبعیۃ لان الاستعارۃ تتعلق علی التشبیہ لا بنفسہا علیہ ذا یقتضی کون المشبہ موصوفا بالمشبہ وکونہ مشارکا للمشبہ بہ فی وجہ الشبہ وانما یصلح للموصوفیۃ الامور الثابتۃ نحو الجسم او بعض بیاض وذون سمات الافعال الوصفات المشتقۃ منہا لکونہا مستحدثۃ غیر مستقرۃ بوساطۃ دخول الزمان فی مفہومہا او عروضہا لہا ۱۲ حافظ دراز ۷ قولہ فتحقیقیۃ لتحقق معناہا ای معنی بہا او استعملت ہی فیہا او استعمالا بان یکون المعنی امرا معلوما یمکن ان ینص علیہ بشارۃ حسیۃ او عقلیۃ فیقع ان اللفظ نقل عن معناہ الاصلی فجعل اسما لہذا المعنی علی سبیل الاعارۃ للمبالغۃ فی التشبیہ بالمعنی الموضوع لہ ولہذا یتمیز عن التجلیۃ لعدم تحقق معناہا حسا او عقلا فی المشبہ بہ سواء کانت عبارۃ عن امر وہمی او عن اثبات لازم للمشبہ بالمشبہ بہ وتمیز من الاستعارۃ بالکنایۃ بناء علی انہم لا یطلقون الاستعارۃ التحقیقیۃ الا علی المصرح بہا ۱۲ حافظ دراز ۸ قولہ ثم انہم یقترن آہ ای بعد التقسیم المذکور بتقسیم الاستعارۃ بوجہ آخر وہی انہا ان تمیز بما یلائم المشبہ بہ او المشبہ او لم یقترن بما یلائم شیئا منہما فالثانی ملحقۃ لخلوہا عن ملائم المشبہ والمشبہ بہ عندی اسد والاول انما ان یقترن بما یلائم المشبہ فمجردۃ لانہا جردت مما یلائم المشبہ بہ کقول ابن کثیر غمر الرداء ای کثیر العطاء اشعر الرداء ما مطلا لا یخصوص عوض صاحب کما یخصوص الرداء ما یلقی علیہ ثم وصفہ بالغمر الذی یلائم العطاء دون الرداء للاستعارۃ او یقترن بما یلائم المشبہ فمرشحۃ لترشیحہا بما یلائم المشبہ بہ نحو قولہ تعالی اولئک الذین اشتروا الضلالۃ بالہدی فما ربحت تجارتہم فانہ استعیر الاشتراء للاستبدال ثم فرع علیہا بما یلائم الاشتراء من الربح والتجارۃ ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ ۹ قولہ من فنون البلاغۃ التی یرتفع بہا شان الکلام فلو لم یعتبر نوع العلاقۃ فی المجاز بل یعتبر مطلق المناسبۃ لاندراج الاستعارۃ البدیعۃ الغریبۃ من طرق البلاغۃ وشہباء اللازم بطل اللازم مثلہ ۱۲ مولوی تراب علی ۱۰ قولہ کالدابۃ علی الحمار فانہا موصوفۃ لما یدب علی الارض وطلقت علی الحمار وانہ من بعض افراد ما یدب علی الارض ہذا الاطلاق مجازی اذ اللفظ غیر موضوع لہذا الخصوص واما اذا طلق لفظ الدابۃ علی الحمار باعتبار مجرد انہ یدب علی الارض من غیر لحاظ کون الحمار من افراد ما یدب علی الارض فیکون استعمال لفظ الحمار فی الدابۃ حقیقۃ ۱۲ مولوی تراب علی ۱۱ قولہ فی الحاشیۃ لانہا اغلب من اشتراک حاصلہ آہ انما علم بالاستقراء علیۃ وجود المجاز بالمعنی الاعم الشامل للحقیقۃ بحکم الکل واذا علم ان اکثر افراد شیء کذا فالظن بحکمی المتردد فی کونہ کذلک ظن کونہ کذلک فالاستعارۃ بالکنایۃ من اقسام المجاز اللغوی والمجاز الثانی المجاز العقلی فی الاسناد حیث اسند کلمۃ اشتعل الی الرأس والشیب وحاصل ذکرہ الشراح ان المجاز قد یکون ابلغ من الحقیقۃ کما مر فی المثال المذکور ولا شک ان المشترک بین اقسام الحقیقۃ فتیرجح المجاز علیہ ۱۲ حافظ دراز ۱۳ قولہ قد یکون اختصاص لفظ بالعقود تہ یعنی یجوز ان یکون حقیقۃ کما فی التحقیق بمعنی الحبس والمرۃ العقوبۃ القلب وقد یکون المجاز عندنا کما تقول ربیت حاتما ۱۲ حافظ دراز

حواشے متعلقہ صفحہ ۴۹ سطر ۱۲ قولہ فی المنتہیٰ وہو بخلاف التابع فان التابع ازا لفظ منفردا عن المتبوع لا یدل علی المعنی بل ہو مہمل فلا یتحقق فی المعنی تفکیک بکون التراوف بین التابع والمتبوع کحسن بہسن فان بہسن بدون حسن مہمل فلا یکون لہ معنی والافاد فی المعنی متفرع علی وجود المعنی فلا یکون بین التابع والمتبوع تراوف ۱۲ عبد الملک **سطر ۱۳ قولہ** وایضا یشترط فی التابع آہ ہذا لیس بشرط فان نفی التراوف بین التابع والمتبوع حاصلہ اشتراط فی التابع ان یکون علی وزن المتبوع کشیطان وبیطان فانہ علی وزن شیطان بخلاف التابع المعنوی فانہ لا یکون علی وزن متبوعہ لیس المراد من التابع المعنوی بل المراد بالتابع ہہنا ما یحمل بعد لفظ المتبوع بشرط فی التابع ان یکون علی وزن متبوعہ نحو عطشان بلعشان فانہ علی وزن عطشان ۱۲ مولوی محمد حسن سلمہ **سطر ۱۴ قولہ** والتاکید المعنوی آہ حاصل کمال التراوف لا یکون بین التاکید المعنوی لئلا یلزم کون التاکید المعنوی ومبین المحدود والمحدود لان المحدود یدل علی المفردات باوضاع متعددۃ والمحدود یدل علی شی واحد نحو الانسان حیوان ناطق فان المحدود وہہنا الانسان وہو یدل علی معنی واحد والحال فی الحیوان الناطق یدل باوضاع متعددۃ علی المفردات فان الحیوان لہ معنی آخر وغایر لمعنی الناطق وہو مدرک الکلیات والجزئیات ومعنی الحیوان حی جسم نامی حساس متحرک بالارادۃ فمعنی الحی ومعنی المحدود معنی مرکب ومعنی الجسم النامی الحساس المتحرک بالارادۃ فمعنی المحدود معنی مفرد فکیف یکون التراوف بین المحدود والمحدود وبین شرط التراوف کون المعنی واحدا وہذا مختلف فی المفرد والمرکب ۱۲ مولوی محمد حسن سلمہ **سطر ۱۵ قولہ** واما التاکید فشرط فان التاکید لا یکون تاکیدا للمصداق دون المعنی الموضوع لہ والغرض یجب تقدیم المؤکد علی التاکید بخلاف المترادفین فانہ لا یجب تقدیم احدہما علی الآخر ۱۲ مولوی تراب علی **سطر ۱۶ قولہ** والغرض آہ نفع یحتاج الیہ وہو ان الحکم بنفی التراوف غیر صحیح تحقیقی وہو اکثری کالاسد والغضنفر ودفعہ ان ما یظن من باب التراوف فہو لیس منہ بل ہو من باب اختلاف الذات والصفۃ بان یکون احد اللفظین موضوعا بالنظر الی الذات والآخر بالصفۃ کالانسان والضحاک ۱۲ مولوی تراب علی

حواشے متعلقہ صفحہ ۵۱ سطر ۱۱ قولہ وبسبب لمقابلہا ای عدم المطابقۃ الی شیء بالعلوم الکل صورۃ لعدم تحقیقہ کالصورۃ التصدیقیۃ فان الصورۃ التصدیقیۃ نحو تولینا العالم مستغن عن المؤثر مطابقۃ لما ہی صورۃ لہ ای عدم ثبوت الاحتیاج وعن المؤثر للعالم ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۲ قولہ** یستقیم آہ لان کل متصور فہو ممتہیۃ عن الماہیات فی نفسہا مع قطع النظر عن فرض العقل فصار موجودا فی نفس الامر مطابقا للواقع وہذا ممتنع فرض وجودہ اذ اوصافہ ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۳ قولہ** بان الادراک فی نفسہ ای الشیء کذا فی نفسہ فان الاخیر الشیء وانظر تہ مجازیۃ بحصلہ ان وجودہ لا یتوقف علی فرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمۃ بین طلوع الشمس ووجود النہار متحققۃ فی حد ذاتہا سواء وجد الفارض اولم یوجد بسواء فرضہا الفارض اولم یفرض ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۴ قولہ** سابقا آہ من ان معنی وجودہ لیست فی نفسہا انہا موجودۃ فی حد ذاتہا مع قطع النظر عن فرض فارض بتعقل العقل ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۵ قولہ** فمافتک آہ ای اذا کان ہذا العقد حاصلا فی ذاتہا فہی الساعۃ متصفۃ فی الاذہان العالیۃ یکون بالطریق الاولی ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۶ قولہ** فتدبر آہ وجہ ان کلامنا فی ان کنہ الباری تعالی فرد من افراد الموجود فی نفس الامر ان نفس الامر انما کانت عبارۃ عن المبادی العالیۃ یلزم ان لا یکون کنہ الباری تعالی فردا منہ وہو باطل لیس کلامنا فی العقد لان وجود العنوان ولو بالوجود الضعیف فیہ ۱۲ حافظ دراز

حواشے متعلقہ صفحہ ۵۲ سطر ۹ قولہ علی ان الکذب آہ حاصلہ ان العقد المجمل علی ما ذکرت یحکی عنہ وواقع للعقد المفصل بصدقہ وکذبہ انما یکون بمطابقۃ لذلک الاعتبار المجمل عدم مطابقۃ لہ فاذا فرض العقد المجمل کاذبا کما ہو تقریر ذلک القائل فلا یتصور صدق العقد المفصل حینئذ والا یلزم عدم توافق العقد والواقع وہو باطل لان المطابقۃ نسبۃ متعاکسۃ ای فی اطلاق ہذا اطلاق ذاک ہذا البتہ حینئذ یتصور ان یکون المطابقۃ من جانب واحد ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۰ قولہ** وتقابل الصدق آہ حاصلہ ان الکذب علی نوعین احدہما مقابل الحق فیقال ہذا کاذب ای لیس بحق والکذب بہذا المعنی من اوصاف المحکی عنہ فیقال ہذا کاذب ای لیس بحقا فثانیہما مقابل الصدق فیقال ہذا کاذب ای لیس بصادق وہو من اوصاف الحکایۃ فیقال ہذہ الحکایۃ کاذبۃ ای لیست بصادقۃ فلا موسی ما نافی **سطر ۱۱ قولہ** فالصواب حاصلہ انا نختار ہو تریر جواب المصنف الا انہ کذب ہذا العقد یعنی نختار انہ کاذب لان المعمول فی ہذا العقد وہو کاذب بمنتفی عن الموضوع ای للعقد المجمل لان الصدق والکذب من اوصاف النسبۃ التفصیلیۃ الحکایۃ لا من صفات النسبۃ الاجمالیۃ فلا یصح ان یقال بالعقد المجمل انہ کاذب لعدم کون النسبۃ التفصیلیۃ فیہ ۱۲ حافظ دراز **سطر ۱۲ قولہ**

کما فی قولنا کل حمد سہ آہ ای قولنا کل حمد سہ نظیر کلامی ہذا کاذب لان حقیقۃ الحمد اظہار الصفات الکمالیۃ ولما کان ذاتہ تعالی المقدست متصفۃ لجمیع الکمالات فاظہارہا من حیث ہی ہی کان انما ہو سہ تعالی بالذات ولغیرہ بالتبع فجمیع المحامد کانت لہ تعالی فقولنا کل حمد سہ من قبیل الحمد لا یصدر فیکون فردا لنفسہ فالحکایۃ فیہ تفتقر الحکی عنہ فصار کل حمد سہ نظیر کلامی ہذا کاذب فی انحاء الحکایۃ والحکی عنہ فقد اشار المصنف بہذا القول الی فساد ما توہم الدوانی بان ہذا القول ای کل حمد سہ لا شک فی غیریتہ مع ان الحکایۃ فیہ منتفیۃ والا یلزم الحکایۃ عن نفسہا وہو غیر معقول فلا خلص عن ہذا الاشکال الا بالقول بالاجمال والتفصیل فہذا القول یعنی کل حمد سہ یرید کون کلامی ہذا کاذب غیر الفرق بینہما بالاجمال والتفصیل ۱۲ مولوی تراب علی **سطر ۱۵ قولہ** وانت خبیر آہ حاصلہ انہ لا یتوجہ ذکر المصنف علی المحقق الدوانی ای لا یکون جواب المصنف من تقریر ہذا الاشکال جوابا عن المحقق الدوانی فانہ جاء علی تقدیر ان یکون المشار الیہ بلفظ ہذا نفس ہذا العقد المجمل وکان جوابہ علی ان یکون المشار الیہ بلفظ ہذا العقد المجمل فکیف یصح ان یکون ما ذکرہ المصنف جوابا عن کلام المحقق ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۶ ۱۲ قولہ (اصلا) یعنی ان امر ادمن کون الکلی صادقا علی کثیرین ان یکون نفس وانشراع الکلی مستدعا لکثرۃ

وانما یکون بحذف المشخصات من الکلی لانہا اذا اخذت معہا فی ذات مشترکۃ بین الکثیرین فلیکون فی مقام تحقق الکلی الموجود المتاصلۃ مستدعۃ والوجود والعلم وحمدا

والجواب فی الجواب للصورۃ الحاصلۃ لانہا لیست بمغنیۃ والکلی قسم من المفہوم ۱۲ ۱۳ قولہ ومنتزعا عنہا ای عن کثرۃ فقولہ ومنتزعا عنہا التفسیر لقولہ انہ یکون فلانہا

ای لکثرۃ فوجاصل ان امر او یکون الکلی کلیا ان یکون منتزعا عن الکثیرین ۱۲ منہ کتبہ محمد حسن سلمہ ۱۴ قولہ ولانہ آہ حاصلہ انہ منع التصادق اولا کما مر بعد التصادق

نقول الی الموضوع اصل وثبوت المحمول فرع ومنتزع منہ والتجاس فرع کون المحمول ظلا للموضوع بدون العکس ۱۲ حافظ غفرلہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۷ ۱۵ قولہ فان فی صورتہ عنوان اللاشی وکذا خصوصیۃ عنوان اللامشکثر واللاموجود فان المعقول یابی عن تکثر افرادہا فی

الخارج نظرا الی نفس تصورہما او عدم التکثر ماخوذ فی مفہوم اللامشکثر وعدم الوجود ماخوذ فی مفہوم اللاموجود والتکثر فرع الوجود ۱۲ مولوی تراب علی ۱۶ قولہ فتامل

فیہ اشارۃ الی منع کون خصوصیۃ العنوان والمعنون مما یقطع النظر عنہ فی الخارج عند الجواز ان یکون المانع امرا آخر یکون الموجود والخارجی مستثنیا والوجود الخارجی

نفس الشیئیۃ او لازمہا بمثل کون الموجود والخارجی متاصلا بخلاف مفہوم الصورۃ الذہنیۃ وغیر ذلک من الامور المدانۃ علی امتناع صدقہا علی الموجودات الخارجیۃ وحدۃ

کانت او کثیرۃ ۱۲ منہ ۱۷ قولہ تحقیق المقام آہ دفع لما یتوہم من انہ یلزم من جعل المصداق یکون بالذات بالنسبۃ الی کل آحاد کالانسان یکون کلیا بالنسبۃ الی افرادہ

الفرس سواء حاصل الدفع ان المراد من افراد الکلی ما لا یکون بحضور عنوانہ آبیا عن الاتحاد وہما سواء کانت موجودۃ او معدومۃ ولیس الا الافراد النفس الامریۃ لان التقابل

لا یجری بحسب الصورۃ الا بالنسبۃ الی افراد الفرس کما انہ لا یجوز صدق الحقیقۃ علیہا ۱۲ حافظ دراز ۱۸ قولہ التی لیست بازائہا مبادی متقررۃ صفۃ کاشفۃ للاضافۃ

المقتضۃ واضافۃ المقتضۃ الی التاصل بل اضافۃ العام الی الخاص حاصلہ ان الموجود المتاصل بسیط الا موالانسان مثلا لکنہ اذا ذہب الی جزئیاتہ النفس الامریۃ سواء کانت موجودۃ

او معدومۃ یحکم بقلیل علیہا بالکلی بنوع ذلک الحکم وہو بملاحظۃ الانسان مثلا لکن من حیث کونہا صالحۃ للقصد تہا علی تلک الجزئیات فی نفس الامر لا بمجرد اختراع الذہن فتدبر منہ

وقولہ لانتفاء بالفتح آہ غایۃ لکون ذلک الحکم بملاحظۃ الانسان ۱۲ منہ ۱۹ قولہ بالفعل فارض ۱۲ حافظ دراز ۲۰ قولہ ومن ہہنا آہ ای من

اجل ان منشا الکلیۃ بالقیاس الی افرادہا الوقتیۃ ان لا فرد النفس الامر للکلی علی تعین احدہما ما یکون فردا بالفعل النفس الامر بل فرضی فارض ویختار بعد تقرر احدہما

ما لا یکون فردا موجودا فی النفس الامر لکن الکلی لا یابی خصوص عنوانہ عن الصدق علیہ ۱۲ مولوی محمد حسن عم فیضہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۹ ۱۳ قولہ ہذا ما یلوح بہ آہ یعنی ان ما تم الحکام من ان الواجب تعالی العلم الجزئیات علی وجہ جزئی

ما دام ایانیۃ محال لاجل استلزامہ تغیر علمہ تعالی عن التغیر والتبدل وہذا یتوقف علی ان التعقل فالتعلقات والنسب الجزئیات کلہا متذکر تفت عنہ ۱۲ منہ عفی عنہ ۲۱ تراب علی

۲۲ قولہ علیۃ تعلق الادراک آہ یعنی ان الانماط للتعلق یلزم ان یکون متصفا بحقیقۃ یجوز ان یکون المعلوم فی مرتبۃ التعقل موصوفا فی مرتبۃ الاساس موصوفا بالجزئیۃ ۱۲

مولوی تراب علی ۲۳ قولہ بمعنی کون منہا آہ منہا ما قالوا ان العلم بانہ وجد الشیء والعلم بانہ سیوجد وجد ہذا نان من علم ان زیدا سیدخل البلد بعد ا فعند

حصول الغد یعلم بہذا العلم انہ دخل البلد بعد فعند حصول الغد یعلم بہذا العلم انہ دخل الغد الآن اذا کان علمہ بہذا مستمرا بلا غفلۃ نہایۃ وہنا یحتاج احد الی علم آخر فقد یعلم بانہ

دخل الآن بطریان الغفلۃ عن الاول والبار یتعالی یمتنع علیہ الغفلۃ فکان علمہ بانہ وجد یعین علمہ بانہ سیوجد بلا یلزم من تغیر المعلوم من عدم الی وجود تغیر فی علمہ قلت وہذا

الذی ذکروہ ماخوذ من قول الحکماء ان علم اللہ تعالی لیس زمانیا فلا یکون بنفسہ ماض حال ومستقبل اذ الحال مضاف زمان یحکی ہذا الماضی زمان حتی یکون ماضیا

ومستقبل بعد زمان یحکی ہذا من کان علمہ زمانیا محیطا بالزمان لا یتصور فی حقہ حال ولا مستقبل ولا ماض ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۰ ۲۵ قولہ غایۃ حکمیۃ وہی السعادۃ الابدیۃ للنفس آہ یعنی ان کمالہا لو بد ان تبلغ بالفعل صفۃ کمالہا التی تہیأ لہا

فی دار الدنیا افضلہا واعلاہا ما ارتسم فیہا من حقایق الموجودات او احوالہا حتی صارت النفس بذلک الکمال الارتسامی کانہا الموجودات کلہا والحال

ان الجزئیات متغیرۃ ومتعین تغیرہا وانما یتغیر العلم لا یکون کما لا وان تغیر مع بقاء النفس فی الماہیۃ بالاطلاق العام غیر مفید فی زمان وقوع التغیر کالدرس

المنجم الکسوف المخصوص تمام خصوصیاتہ قبل وقوعہ فہو ادراک تعقلی کلی متصرف فی شخص واحد لعدم انتزاع ہذا العلم عن المادۃ المخصوصۃ والکلام فی ادراک

الجزئیات من حیث ہی جزئیات ۱۲ حافظ دراز ۲۶ قولہ وقد یقہم الکلام فی تصورہ آہ یعنی ان کلا منا یعلم ان تصورات الجزئیات لا تکون

کاسبۃ لتصور آخر لانہ ان لم تصدیقا تہا لا تکون کاسبۃ لتصدیقات آخر وکذا ان علوم تصدیقات الجزئیات لا یکون کاسبۃ لعلم تصدیقی آخر حتی یکون اقتدارا

۲۷ قولہ لانہ یعنی ان المفہوم بالذات بہذا المعنی آخر عن الزید بالاستقرار والتمثیل بان المفہوم بالذات فی الاستقرار والتمثیل متقدم علی المعلوم بالعرض فی الاول فظہر ان ما ذکرہ عن قولہ فتدبر

تمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۶ ۵ قولہ وجود نوعہا ای الجزئیات ۱۲ سوال مقصد وہان الجزئیات قد یکون ۱۲ الا یکفانی موضوعات المتغایرا
الشخصیۃ یقع کبری الشکل الاول کما یقع ہذہ زید انسان ونتیجۃ زید انسان فکیف یصح ان یقال ان الجزئیات لا یقع منہا فی العلوم جامع ۱۲ رفع ان مقصودنا ان الجزئیات لا
منہا فی العلوم الحکمیۃ وما ذکرت من کون الجزئیات موصلا الی العلم انما ہو فی المحاورات الغیر الحکمیۃ یعنی المنطق وکون الجزئیات موصلا الی العلم فی المنطق ہو
ما موصلا الی العلم فی العلوم الحکمیۃ
والالزم تبدل العلوم الحقیقیۃ یعنی علوم الحکمیۃ بتبدل الجزئیات ۱۲ حافظ ورزاز ۵ قولہ ستہ ان محال الجزئی آہ لان الاستقراء ۱۲ رفع ان یقع الجزئیات یستخرج منہا
حکم کلی لا یستلزم عبارۃ من قیاس مرکب من آخر مغایرۃ کما فی العلۃ الموثرۃ کما فی القیاسات الفقہیۃ یستخرج منہا کل سکر حرام فالنبیذ حرام کما فی الہدایۃ ۱۲ حافظ ورزاز ۵ قولہ
قولہ ای موضوع کلی آہ ماورد علی تعریف العلم الجزئی ۱۲ منہا ان ہذا التعریف لا یتناول الحد المتساویین بالنسبۃ الی الآخر کالانسان والناطق والضاحک والکاتب
لان المتبادر من کون الشیء امرا جاحث آخر کونہ جزءا من ذلک الکل والجزئی تترادفان للعام والخاص مع ان الشہور عدہما جزئیا اضافیا للآخر فی موضوعات العقود
الکلیۃ اشار الی دفعہ بان المراد من الامر بالذہاب کونہ مندرجا تحت موضوع کلی نحوی وتوعہ موضوعا فی قضیۃ موجبۃ کلیۃ لا فی قضیۃ مطلقا والا لزم کون الاعم من الشیء جزئیا لہ لا فاضل ۱۲ حافظ ورزاز

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۱ ۱۰ قولہ وکک البیان آہ فی ہذا دفع لما یتوہم من ان نقایض الامور العامۃ لا یصدق المجہل الا بجاب علی شیء اصلا
لاحاطۃ الامور العامۃ بجمیع الاشیاء فلا یصح البیان المذکور وحاصل الدفع ان المراد بموضوع فی نقایض الامور العامۃ جمیع الاشیاء کما ان المراد بالشیء فی قولنا کل شیء
حقیقۃ فی نقایضہا لکنہ موجود ہنا التقدیر لان مرجع التساوی لو کان الی قضیتین لامتناع تناول التساوی نقایضہ البتۃ بل یکون مرجع التساوی فی نقایض الامور العامۃ
جمیع الاشیاء الی قضیتین غیر شخصیتین ای غیر طبیعیتین من قضیتین کما ہو حاصل التقدیر المذکور الی قضیۃ البتۃ ای یقینیۃ یحکم فیہا علی موضوع یحقق الصدق علی افراد ہو فی نفس الامر یقینا
کل انسان ناطق والقضیۃ الغیر الشخصیۃ یحکم فیہا علی موضوع یتحقق الصدق علی افراد ہو یعنی یکون صدق الموضوع فیہا علی افراد ہو بحسب الفرض کما یقال کل لاشیء لا یمکن بالامکان
العام فنقول لنتین ثابتۃ البتۃ بیقینی ۱۲ حافظ ورزاز ۱۱ قولہ ان المتساوی مفروض الجہۃ یعنی ان الموضوع فی نقایض الامور العامۃ لتمام الاشیاء وانہ کما یکون موجودا
حقیقۃ کذلک موجود ہنا وحاصل التساوی یرجع الی قضیتین غیر شخصیتین بان یقال لو فرض صدق احد القضیتین المتساویتین علی شیء ولم یصدق علیہ الاخری صدق علیہ فیلزم التفاوت بین
اصل التساوی ۱۲ مولوی تراب علی ۱۲ قولہ الی قضیتین الغیر الشخصیتین آہ لو توضیح امر ان یرجع التساوی الی قضیتین غیر شخصیتین المحکوم فیہما بثبوت المحمول للموضوع
علی تقدیر انطباق الموضوع وتحققہ علی ما ہو الغیر الشخصیۃ کما یقتضیہ المقام ۱۲ حافظ ورزاز ۱۳ قولہ ان الموضوع یحقق ما استدعی الاعم منہ ومن المقدر فرجع التساوی بین الاناطق والاضاحک
الی قولنا کل ناطق ہو ضاحک او کل ضاحک ہو ناطق لان انا ناطقا کان او ضاحکا کان لا انا ناطقا کان ولا ضاحکا کان استحالۃ ارتفاع النقیضین وہذا معنی صدق التفارق ۱۲ سوکو تراب علی ۱۴ قولہ
قولہ فیہندم ما سلک الشک الاتی آہ لان البحث ہنا فی المفہوم التصوری دون الی الحقوق الحقیقیۃ فالکلام انما ہو فی المفہومات المتساویۃ ونقایضہا لا فی القضایا التی یرجع
الیہا التساوی وبنی الشک الاتی علی اعتبار القضایا التی لیس الکلام فیہا نعم رجوع التساوی الیہا مسلم کما نبہتہ علی اشکال فایدۃ التساوی بما یرجع الیہ التساوی
واین ہذا من قول ۱۲ مولوی تراب علی ۱۵ قولہ الذی ہو فی قوۃ سلب العدول لان رفع التصادق ہو صدق قولنا بعض اللاناطق لیس بناطق او لیس بانسان او لیس بضاحک
سواء کان انسانا او لا کون ہذا العقد صادقا فیما فان رفع الایجاب الکلی انما یستلزم السلب الجزئی ۱۲ حافظ ورزاز ۱۶ قولہ او لنقض اجمالی تقریرہ ان یقال لموضع لیکل جمیع
مقدماتہ لزم التخلف لعدم جریانہ فی نقایض الامور السابقۃ لعدم استلزمہ التخلف منہا ۱۲ سوکو تراب علی ۱۷ قولہ او بمناقضۃ آہ تقریرہ ہان یقال ان المدعی المذکور
ہو ان الموجبۃ المحللۃ الایجابیۃ مثلا تقتضی التساوی بین متساویان لبطلان المفہومات الشاملۃ متساویۃ کما للاشیاء لیس فی نقایضہا متساویۃ ۱۲ حافظ ورزاز
۱۸ قولہ حیث قالوا آہ تقریرہ ان القضیۃ المذکورۃ لیست فی قوۃ المحمول السالبۃ المحمول الموجبۃ السالبۃ المحمول فی قوۃ السالبۃ بسیط صادق بانتفاء الموضوع بخلاف
السالبۃ السالبۃ المحمول فی قوۃ الموجبۃ نعم ہو مستلزمۃ لہا ۱۲ حافظ ورزاز ۱۹ قولہ لیساوی السلب البسیط فی عدم الاستدعاء لوجود الموضوع فالحاصل انا لا نسلم
القضیۃ صادقۃ لیتوجہ الشکر بانہا السالبۃ المحمول وہی التصادق بانتفاء الموضوع لکونہا فی قوۃ السالبۃ البسیطۃ فتقتضیہا التی ہی فی قوۃ الموجبۃ
المتضمنۃ لوجود الموضوع ۱۲ مولوی تراب علی

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۲ ۱ قولہ خارجا آہ ای وجود الموضوع فی الخارج لامکان ثبوت المحمول لہ فی الخارج وجودہ فی الذہن لامکان
ثبوت المحمول لہ فیہ وجودہ الموضوع فرضا لامکان ثبوت المحمول للموضوع فرضا ۱۲ مولوی محمد حسن عم فیضہ ۲ قولہ ومن ہنا آہ ومن اجل ان الایجاب
یقتضی الامر باعتبار وجود الموضوع خارجا او ذہنا محققا کان او مقدرا فلو ان الحکم المحمل فی القضیۃ قد یکون بانحاء المحمول علی الموضوع بفعل شیء ثم شیء حینئذ یثبت للموضوع لانہ لو لم یثبت
ثبت للموضوع بالفعل کیف یحکم بثبوت المحمول للموضوع قد یکون الحکم المحمل لا بالاعتبار علی التقدیر فیساوی ہذا الحکم الحکم الشرطی یعنی ان الحکم الذی
یکون بالاعتبار علی التقدیر یساوی الحکم الشرطی فی ان الحکم فی ہذا المحمل المجمل علی التقدیر مثل الشرطی وہذا انما یظہر عند تفصیل ہذا الحکم ۱۲ مولوی محمد حسن سلمہ

حواشی صفحہ ۶۲

قولہ ... ی ... ہاب صدق ... الموضوع علی فرد موجود فی الخارج یتصدق الایجاب فی تقابض الاسود ... ۱۲ حافظ دراز **قولہ** ... ی ... الحمل وجہا ... الی الشرط لکونہا متغایرین ... ہدی الشرط وہو متعلق فی زنکل الحمل ... ۱۲ مولوی تراب علی

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۳

... البیاض لا یحمل علیہ ۱۲ حافظ دراز **قولہ** لا یحمل آہ توضیح ... مغایر للحمل فلا یحمل علیہ ولا علی المجموع ... **قولہ** بخلاف الجسم الماشی ... صحیح حملہ علی البدن ... ۱۲ مولوی تراب علی

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۴

قولہ ... ہذا اعتراض ... اذ قد صرح اہل التعریف بان البیاض مشتق من البیاض واما اذا نظر الی المعانی کما ہو وظیفۃ اہل المنطق فالاسود والابیض من الاضافیۃ والاسودیۃ واللونیۃ یعتبر بہما ... قیام البیاض بالاسود والموضوع لہما مبتدئین من البیاض والسواد ۱۲ حافظ دراز **قولہ** اقول آہ یعنی ان ما ذکرہ ... ہذا القایل حق لکنہ اخطأ فی تفسیر المبدء عند اہل المنطق للاسود والابیض حیث قالوا الاسودیۃ والابیضیۃ بل الصواب ان یقال فی تفسیر السوادیۃ والبیاضیۃ ان المبدء لا بد ان یکون متقدما علی المشتق والاسودیۃ والابیضیۃ متاخرتان عن الاسود والابیض لانہما عند الاکثر تشیء بالاسود والابیض فکیف یکون مبدء لہ ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۳

قولہ فان الموجودیۃ ... الشخص ای لا یلزم ان کلما یکون موجودا یکون متشخصا قال النوع موجود ... **قولہ** ... ہیۃ النوعیۃ یعنی انہا موجودۃ فی الخارج ولیست مرکبۃ من یقینہا ... الشخص الخارجی لہذا فالاصح قولہ ... ۱۲ مولوی محمد حسن عم منیف **قولہ** ... ہیۃ ... مرتبۃ یصنع الہیۃ ای ذواتہا **قولہ** ... ۱۲ مولوی تراب علی ... من ان الشخص دخیل فی الہویۃ النوعیۃ عند المتاخرین حیث قالوا ان نسبۃ الشخص الی الہویۃ النوعیۃ کنسبۃ الفصل الی الماہیۃ النوعیۃ فکیف یصح قولہ الشخص عارض النوع ... وحاصل الدفع ان الشخص لیس داخلا فی نفس الہویۃ النوعیۃ بل ہو خارج عنہا وانکان داخلا فی الہویۃ الشخصیۃ کما ان الفصل لیس بداخل فی الماہیۃ الجنسیۃ وانکان داخلا فی الماہیۃ النوعیۃ ۱۲ حافظ دراز

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۵

قولہ ... واما النقطۃ آہ ہذا دفع ما قیل ... ان کل جنس یلزم ترکیبہا وہی نوع بالنسبۃ الی النقاط المخصوصۃ فالنقطۃ نوع ... نوع اضافی نوجد بالفعل ... والاضافی متوجہ وحاصل الدفع انا لا نم وجود النقطۃ بل الخط موجود والنقطۃ منتزعۃ عنہ لا وجود لہا فی الخارج وعلی تقدیر وجودہا فی الخارج ای لیس لہا ای بسیطۃ فی الخارج ای لیس لہا اجزاء مقداریۃ اصلا واما بساطتہا ذہنا بحیث لا یکون لہا جنس فہم وکیف یکون النقطۃ بسیطۃ فی الخارج والذہن محال بداہۃ ... بسیطا کما ۱۲ مولوی امین **قولہ** ہنا فعلی تقدیر وجودہا آہ ای لا نم ... النقطۃ موجودۃ بل ہی موجودۃ ... فی الخارج الا فی الذہن فانہا فی ... **قولہ** ای تتعلق ہی بہا المادۃ التی تتعلق بنفس ... لکونہ غیر ... ۱۲ حافظ دراز **قولہ** ونسلم بساطۃ النقطۃ آہ ... بسیطۃ خارجا ولا نسلم ... فہما تقدم فان کلامنا ہہنا یدل علی ان النقطۃ بسیطۃ فی الخارج لیست مرکبۃ من الجنس والفصل وکلامہم السابق یدل علی ان النقطۃ لیست بسیطۃ ... ترکیب الذہنی لا یستلزم ترکیب الخارجی وکذا ترکیب الخارجی لا یستلزم ترکیب الذہنی فکل منہما تلازمان فالانفکاک لا حد ہما ... الاصح قول ... بان النقطۃ بسیطۃ خارجا ۱۲ حافظ دراز **قولہ** التعاکس ... لزوما ای اللازم من الجانبین ... الذہنی والخارجی ۱۲ مولوی تراب علی